الاثنين 2 آب 2021
العدد 4403 السنة الخامسة عشرة
lundi 2 Août nº 4403 15ème année

24 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

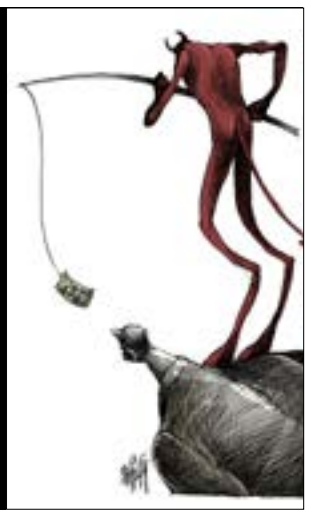

رأس المال
ماذا لو دفعنا اليوروبوندز؟

• **عبد الحليم فضل الله**
في التحرّر من سرديات الأزمة

• **ماهر سلامة**
التبعية النقدية امتداد للاستعمار

المواجهة البحرية تكسر الخطوط الحمر: تغيير قواعد الاشتباك أولوية إيرانية [10]

دماء على أيدي شيا والبخاري [2]

أبناء «كار»... ومحتاجون
السرقات تزدهر
[5 ـ 4]

(الأخبار)

قضية

ضريبة الدخل وفق دولار السوق
وزارة المال تنهش الرواتب

6

سوريا

هدنة درعا صامدة وشروط دمشق لا تتغيّر

11

تونس

عين سعيّد على «الاستفتاء الدستوري»
المرحلة الانتقالية رهن الغموض

12

قضية اليوم

دماء على أيدي شيا والبخاري

الأسئلة الأمنية والجنائية كثيرة بشأن الجريمة التي وقعت أمس في خلدة، كما حول جريمة الحيّة في اليوم السابق. هذه الأسئلة لا يمكن الإجابة عنها سوى بعد تحقيق جدّي محايد. أما في السياسة، فلا يمكن فصل ما جرى في خلدة عن المسار العام، بعد 17 تشرين الأول 2017، ومن ثم تفجير المرفأ، استعجلت دول التحالف المعادي للمقاومة فتح معركة الانتخابات النيابية المقبلة. تلك الدول تسعى إلى الاستثمار في كل حدث يقع في البلاد، وتعيد تصويب مسار عملها بعد درس ما تحقق وما فشلت في الوصول إليه. لكن ما جرى في خلدة يكاد يكون أبعد من الاستثمار في حدث وقع، وصولاً إلى ما يبدو أنه صناعة الحدث عينه. ثمة قرار مُتّخذ من السفارات السعودية والأميركية والإماراتية، لجرّ لبنان إلى مزيد من الفوضى. وهذا القرار لا يحتاج إلى الاستقصاء للعثور على أدلته. في السعودية، الأمر محسوم منذ عام 2017. وصلت المغامرة بمحمد بن سلمان إلى حد اختطاف رئيس حكومة دولة «مستقلة» وإجباره على الاستقالة، لأنه رفض الخوض في مسار تدمير بلاده أمنياً. والقرار السعودي لا يزال على ما هو عليه: يجب أن تتحقّق أهدافنا في لبنان، وأولها إسقاط حزب الله، بصرف النظر عن ثمن ذلك على اللبنانيين. في ذلك، يتلاقى النظام السعودي مع نظيره الإماراتي الذي تضاعفت أسباب رغبته في تسريع الانهيار في لبنان، بعد إعلان التحالف الاستراتيجي بين أبناء زايد والعدو الإسرائيلي. أما الولايات المتحدة، فتستثمر في الانهيار حتى مداه الأقصى. وهي تعتبر أنها تمكّنت من تحييد مصالحها، والمؤسسات التي تراهن عليها، بأقل الخسائر الممكنة. سعيها إلى تدعيم تلك المصالح والمؤسسات، سواء بتأليف حكومة أو بعرقلته، لن يثنيها عن الاستمرار في معركتها الرامية إلى محاصرة حزب الله وإضعافه والمس بهيبته وشعبيته، وصولاً إلى نزع أسلحته، وتحديداً منها الصواريخ الدقيقة. وهي في هذا السياق تسعى إلى إغراقه في المشكلات الداخلية، الاقتصادية والاجتماعية... وصولاً إلى الأمنية. ما جرى في خلدة لا يخرج عن هذا المسار. منذ نحو عامين، لم تتوقف محاولات استدراج جمهور الحزب إلى نزاع دموي، سواء على الطريق الساحلي، أو في مناطق أخرى. صحيح أن تيار «المستقبل» كان في كل مرة يتورط في التغطية السياسية للمرتكبين، لكنه لم يكن محرّضهم في معظم الأحيان، بل كان يُستدرَج إلى ذلك الموقف نتيجة المزايدة المذهبية. المحرّضون الحقيقيون تعرفهم الأجهزة الأمنية، وتعرف ارتباطهم بالسفارات السعودية والأميركية والإماراتية. وجريمة خلدة أمس تتحمّل مسؤوليتها تلك السفارات. الأجهزة الأمنية ستلاحق مطلقي النار، لكنها لن تقترب من الذين حرّضوهم. فهي تعلم أن الدماء التي سقطت في خلدة تغطي أيدي دوروثي شيا ووليد البخاري.

(الأخبار)

«فتنة خلدة» المدبّرة... من المسؤول عن التقصير الأمني؟

(أ ف ب)

رضوان مرتضى

ليل السبت قُتل علي شبلي غدراً في حقل زفاف. أُوقف قاتله وسُلّم إلى الجيش. ظُهّرت الجريمة على أنها ثأر من شقيق لمقتل شقيقه قبل عام. لملمت عائلة شبلي جراحها وجثمان ابنها لتدفنه في بلدته كونين الجنوبية، واصرّت على أن يُجرى الوداع الأخير له في منزله في خلدة رغم نصائح من مسؤولي حزب الله بعدم مرور موكب المشيّعين في المنطقة. بناءً عليه، أبلغت الأجهزة الأمنية والجيش بالأمر لاتخاذ ترتيبات أمنية ومؤازرة المشيّعين. إلا أنّه أثناء توجّه المشيّعين إلى فيلّا شبلي في خلدة أمس، قبل الانطلاق جنوباً، استهدف قناصون الموكب من على سطوح المباني، وأطلقت النار من كمين في تلّة عرب خلدة المتاخمة للفيلّا باتجاه المشيّعين فأصيب أربعة منهم إصابات قاتلة، ثلاثة منهم في الرأس، والرابع في الرقبة. وعُرف من بين الضحايا الطبيب محمد أيوب، صهر المغدور شبلي، وعلي حوري وحسام العالق. كما كان من بين المصابين شابّ سوري توفي متأثراً بجراحه، فيما أصيب عسكريٌّ في الجيش بجروح. كان كميناً بكل معنى الكلمة. وحتى لجوء العشائر إلى التبرير بأن بعض المشيعين نزعوا صورة الضحية حسن غصن وعلّقوا راية حزب الله مكانها، كان عذراً أقبح من ذنب، وخصوصاً أن أهل المغدور شبلي سلّموا قاتله إلى الجيش. اللافت في مقاطع الفيديو التي انتشرت، وتحديداً الذي جرى تداوله على أنه كان شرارة الإشكال، ظهور آلية للجيش اللبناني من دون أن يُحرّك عسكريوها ساكناً كأنّ الأمر لا يعنيهم. كما أنّه رغم التوتّر الأمني الشديد وتقارير مخبري الأجهزة الأمنية عن وجود استنفار شديد، ما يفرض على الجيش التعامل مع الأمر بحزم، إلا أنّه تصرّف على طريقة الأفلام المصرية ليتدخّل بعد وقوع الواقعة، وبعدما تحوّلت شوارع خلدة إلى خطوط تماس، واستهداف عمليات القنص السيارات التي كانت تجتاز الأوتوستراد، ما دفع بالبعض إلى ترك سياراتهم وسط الطريق والفرار. فيما حوصر أفراد عائلة شبلي في منزلهم مع جثمانه، إلى أن آمّن الجيش خروجهم بعد ساعات.

> باتت لدى الجيش لائحة بأسماء مطلقي النار ويفترض أن يبدأ توقيفهم

بعد إطلاق نار متبادل تطور إلى اشتباك مسلّح، صدر بيان شديد اللهجة للجيش هدّد بإطلاق «النار على كلّ مسلّح يتواجد على الطريق في منطقة خلدة، وكل من يُقدم على إطلاق النار من أي مكان آخر». وسارع بعدها السياسيون إلى إطلاق دعوات إلى التهدئة وإدانة الحادثة قبل أن يخرج النائب حسن فضل الله في مقابلة تلفزيونية متحدثاً بلهجة شديدة عن «حادث مفصلي وكمين مدبّر». وسأل: «ألم تكن هناك معلومات لدى الأجهزة الأمنية بأنّ هناك مسلّحين على سطوح البنايات؟». وشدّد على أن «رؤوس هذه العصابة وأفرادها يجب أن يُسلّموا. مخابرات الجيش وفرع المعلومات والأمن العام وأمن الدولة مسؤولون. هؤلاء عصابة ولا يمتّون إلى العشائر بصلة». وأضاف فضل الله: «جمهورنا يطالبنا باجتثاث هذه العصابات، ونحن قادرون على أن نجتثّها بخمس دقائق. وإن كنتم لا تُريدون فتنة، سلّموا القتلة. الأجهزة الأمنية تعلم أننا لم نواكب التشييع وكان عليها أن تحمي التشييع». وختم فضل الله: «للصبر حدود وعلى الأجهزة الأمنية أن تفكك هذه العصابات».

وعلمت «الأخبار» أنه باتت لدى الجيش لائحة أسماء مطلقي النار الذين شاركوا في الجريمة، وأن المفترض تنفيذ حملة لدهم منازلهم وتوقيفهم.

ويعود الخلاف إلى العام الماضي إثر مقتل الفتى حسن غصن بإطلاق نار في خلدة على خلفية اعتداء مجموعة من العشائر على سنتر شبلي وإحراقه. يومها زعم الفاعلون أن شبلي رفع صورة للقيادي في حزب الله سليم عيّاش المتهم باغتيال الرئيس رفيق الحريري، إلا أنّ الفيديوات يومها أظهرت أنّ الخلاف سببه رايات عاشورائية. اتهمت يومها عائلة غصن علي شبلي بالوقوف وراء مقتل ابنها، لتبدأ سلسلة مفاوضات لحل الخلاف. وفوّض أهالي غصن رئيس اتحاد العشائر العربية جاسم العسكر التفاوض باسمهم مع حزب الله، وبالفعل حصلت عدة لقاءات في منزل الوزير السابق طلال أرسلان (والد الضحية ينتمي إلى الحزب الديموقراطي اللبناني) بين اتحاد العشائر العربية والحزب. وبحسب المصادر، وافق حزب الله على شروط أهل الضحية بمغادرة شبلي منطقة خلدة لمدة 3 سنوات، بعدما كانوا يطلبون أن يغادرها لاثني عشر عاماً. واتّفق على أن يعوّض حزب الله لآل شبلي عن حرق السنتر وتشكيل لجنة أمنية مشتركة بين الحزب والعشائر لمنع أي استفزاز، على أن تكون اللجنة برئاسة العشائر العربية. وبعد الموافقة النهائية، حصلت تدخلات من أفراد عملوا على إفساد الاتفاق. إذ يقول أفراد من عائلة غصن إنّ الشرط الأساسي كان أن يُسلّم شبلي نفسه، إلا أنّ عائلة الأخير تردّ بأنّ طرح دفع الديّة والترحيل كان عوضاً عن التسليم، مشيرة إلى أنه أثناء استكمال إجراءات المصالحة، عاد أهل الضحية الى المطالبة بتسليم شبلي، ما دفع بجاسم العسكر إلى الانسحاب من الوساطة.

تقرير

اقتراح لتشكيل العناصر بحسب أماكن سكنهم
العسكريون الفارّون أكثر من 2000!

النزيف متواصل في الأجهزة الأمنية من جيش وقوى أمن داخلي وأمن دولة وأمن عام، مع تسجيل فرار مئات العناصر وامتناع عدد من الضباط عن الالتحاق بمراكز خدمتهم. رواتب العسكريين لا تكفي لسدّ الرمق حتى أنّ بعضهم يفضّل الحصول على «كرتونة إعاشة» والجلوس في المنزل بدل الذهاب إلى خدمة لا يكفي راتبها لشراء محتويات «الكرتونة» نفسها!

(الاخبار)

رضوان مرتضى

احتجز أحد المستشفيات طفلة عنصر في الأمن العام بعد ولادتها لعدم تمكّن والدها من دفع فارق الطبابة الذي بلغ 40 مليون ليرة، أو ما يعادل راتبه الشهري على مدى سنتين، قبل أن يتوسّط المدير العام للأمن العام اللواء عباس ابرهيم لدى إدارة المستشفى. عنصرٌ آخر لم يجد دواء والديه المزمن في صيدلية الأمن العام ولا في بقية الصيدليات، فيما لا يكفي راتبه الشهري لدفع ثمنه إن هو أراد شراءه من السوق السوداء. الحال نفسها تنسحب على بقية الأجهزة الأمنية. إثر أعمال الشغب التي وقعت أمام منزل وزير الداخلية والبلديات محمد فهمي، الشهر الماضي، نُقل عدد من عناصر مكافحة الشغب لتلقّي العلاج في المستشفى. وصُدم هؤلاء عندما تبلّغوا بأنهم سيُعالجون على نفقتهم الخاصة، من دون أن تُحرّك مديرية قوى الأمن الداخلي ساكناً! حتى أنّ عدداً من العناصر في فوج القوى السيارة رفضوا، في اليوم التالي، تنفيذ مهمة كُلّفوا بها ما استدعى حضور المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان الذي حاول رفع معنويات العسكريين ووعدهم بمساعدات. الوضع مزرٍ في أكبر المديريات الأمنية إلى درجة أنّ رئيس وحدة الإدارة المركزية المشتركة العميد سعيد فواز، وهي الوحدة المسؤولة عن الطبابة في قوى الأمن الداخلي، لجأ إلى عقد تأمين صحيّ لنفسه ولعائلته مع إحدى شركات التأمين الخاصة.

ضباط كثر في الأجهزة الأمنية يتحدّثون عن «إحباط مضاعف» بسبب معاناتهم الشخصية ومعاناة عسكرييهم، ما «يضطرنا أحياناً إلى غضّ النظر عن الالتزام بالدوام أو عن ارتباط عسكريٍّ بعمل آخر». رتباء كثر تقدّموا باستقالاتهم من السلك بعد تلقّيهم عروضاً للعمل في الخارج، إلا أنّ طلباتهم رُفضت، وأُلغت القيادة ماذونيات السفر، وأوقفت الانقطاع عن الخدمة والاستيداع الذي كان يعني منح العسكري إجازة من دون راتب لمدة ستة أشهر تُمدد مرة واحدة. وتلفت مصادر أمنية إلى أن اقتراح قبول التسريح بكون مشروطاً بالتنازل عن التعويض لمن يرغب، ما يوفّر على الدولة مليارات الليرات خاصة لمن لديهم خدمة تفوق 20 عاماً، فيما يمكن سدّ النقص بتطويع عناصر شابة لمدة خمس سنوات مقابل طبابة ومن دون تعويض نهاية الخدمة أو منح مدرسية.

باختصار، يعيش العسكريون والضباط استنزافاً مستمراً لقدرتهم على الاحتمال، ما يضعهم في حال نفسية واجتماعية سيئة تؤدي إلى مشاكل عائلية ومالية، وربما تدفع بعضهم إلى انحراف مالي. استمرار هذا الوضع يهدّد بانهيار الركيزة الأساسية التي تستند إليها الدولة، خصوصاً مع تأكيد مصادر

> عناصر أصيبوا في مكافحة الشغب عولجوا على نفقتهم الخاصة

أمنية فرار أكثر من 1000 عسكري من الجيش، ومئات من عناصر قوى الأمن الداخلي، ونحو 400 عنصر من جهاز أمن الدولة. فيما عسكريو الأمن العام ليسوا أفضل حالاً ويُسجّل يومياً امتناع عناصر في هذا الجهاز عن الالتحاق بمراكز خدمتهم.

الجيش وبقية المؤسسات الأمنية تتحفّظ عن الخوض في أعداد الفارّين وتحيط الأمر بكتمان شديد للحفاظ على معنويات العسكريين، إلا أنّها لم تجد بعد حلاً جذرياً لضمان صمود العسكريين. وحتى الآن، تُعتمد حلول فردية ترقيعية، كاستغلال بعض الضباط لعلاقاتهم الخاصة في الحصول على حصص غذائية شهرية وتوزيعها على عناصرهم، أو محاولتهم التخفيف من ضغط الخدمة اليومية لهؤلاء للتقليل من كلفة تنقلاتهم، فيما يجري التداول باقتراح غير محبّذ لإجراء تشكيلات للعسكريين بحسب أماكن سكنهم. أي أن تكون خدمة ابن البقاع في البقاع وابن الشوف في الشوف وابن عكار في الشمال وابن الجنوب في الجنوب... وهكذا.

تقرير

الصدام الأول بين عون وميقاتي؟

(هيثم الموسوي)

بعد ظهر اليوم، يزور الرئيس نجيب ميقاتي بعبدا مجدداً، للقاء الرئيس ميشال عون. لكن على ما تؤكد المعطيات المتوافرة، فإنه بعد تعمد رئاسة الجمهورية والرئيس المكلف بث الإيجابيات خلال اللقاءات السابقة، سيشهد اليوم أول صدام بين الرئيسين عون وميقاتي، بعدما فضّلا تأجيل النقاط الخلافية. فلقاء اليوم مخصص للبحث في توزيع الحقائب السيادية. وهذا يعني بطبيعة الحال أن مشكلة حقيبة الداخلية ستكون محور الاجتماع. الرئيس عون مصرّ على الحصول عليها، إذا كانت «المالية» ستؤول إلى الثنائي الشيعي، فيما الرئيس المكلف يصر على إبقاء التوزيع الحالي كما هو، بما يعني حصول رئيس الجمهورية على حقيبتي الدفاع والخارجية، وهو ما يرفضه الأخير.

تؤكد مصادر مطلعة أن هذه الأجواء لا تشكل أي مفاجأة، انطلاقاً من أن العوامل الخارجية التي تعيق التشكيل لم تتغير، وباستثناء العامل الشخصي، لا فارق بين سعد الحريري وميقاتي في مقاربة الملف الحكومي. لكن هل هذا يعني أن اعتذار ميقاتي صار قريباً؟ تؤكد المصادر أن الرئيس المكلف لن يعتذر عن التكليف مباشرة، بل سيسعى إلى إيجاد مخرج لهذه العقبة، وإذا لم ينجح، لن يتأخر في تقديم اعتذاره، انطلاقاً من إدراكه أن أي تأخير سيكون انعكاسه سلبياً عليه.

على الغلاف

فرّخت الأزمة الاقتصادية والمعيشيّة أزمات. ارتفاع نسبة حوادث السرقة إحداها. بالمقارنة بين الأشهر العشرين التي سبقت 17 تشرين الأول 2019 والأشهر العشرين التي تلته، تضاعف عدد السرقات مرتين، وفق دراسة إحصائيّة أجرتها المديريّة العامة لقوى الأمن الداخلي. نحو تسعة آلاف عملية سلب وقعت غالبيتها في البقاع وجبل لبنان، فيما كانت السيارات «مغناطيس» اللصوص بارتفاع بنسبة 99 في المئة

«أبناء كار»... ووجوه جديدة من العاطلين عن العمل

«مصلحة» السرقة تزدهر

مناطق تجذب العصابات

نشطت حوادث السرقة في بعض المناطق بشكلٍ لافت، كما في أميون حيث زادت بنسبة 992% وفي جب جنين (872%). أما بالأرقام، فإنّ أكثر حوادث السرقة سجّلت في حلبا (من 295 إلى 782)، والجديدة (من 360 إلى 675)، ثم صيدا وجونية وبيت الدين (أكثر من 400 في كل منها). ولا يملك الأمنيون العاملون في هذه المناطق أسباباً محددة لارتفاع عمليات السرقة فيها. بالنسبة اليهم، فإنّ غالبية العصابات تكون عادة من خارج هذه المناطق التي تجد فيها «مناطق آمنة» بسبب الكثافة السكانية، أو بسبب اختيار «الأشخاص المرتاحين» الذين يسكنون في محيط محدد، أو حتى داخل المناطق ذات المساحات الكبيرة التي تسهل فيها عمليات الهروب كالجديّدة مثلاً التي تتعدد فيها المخارج: بعيدا وصولاً إلى الحازمية، عين سعادة وصولاً إلى البقاع، الكرنتينا وصولاً إلى بيروت، سن الفيل وصولاً إلى الضاحية، وجونية وصولاً إلى المتن...

«الموتسيكات» أولاً

أعلى نسبة سرقات سجّل في عمليات سرقة الدراجات النارية التي زادت بنسبة 1520%. إذ أحصت قوى الأمن 32 حادثة سرقة لدراجات ناريّة قبل 17 تشرين، لترتفع بعده إلى 518 حادثة معظمها في العاصمة (196) والجديدة (113 حادثة). علماً أنّ كثيرين من أصحاب الدراجات الناريّة المسروقة لا يبلّغون عادةً عن سرقة دراجاتهم لعدم امتلاكهم أوراقاً قانونية للتسجيل، ممّا يعني أن الأرقام الحقيقية أعلى من تلك المسجلة.

وتعد عمليات سرقة الدراجات النارية سهلة في التنفيذ والتسويق، إذ يمكن بيعها في المدينة (في الضواحي والمخيمات) والقرى من دون أوراق قانونية واستخدامها من دون تسجيل بشكل طبيعي، على اعتبار أن القوى الأمنيّة لا تقيم حواجز داخل القرى، على غرار بيروت، للتأكد من تسجيل الدراجات بشكل قانوني. ولذلك، فإن كلّ من يشتري دراجة يعمد إلى سؤال البائع: «الموتسيك قانوني أو مضروب»!

(الأخبار)

لينا فخر الدين

تظهر المقارنة بين الأرقام التي سجّلتها إحصاءات قوى الأمن الداخلي في الأشهر العشرين التي سبقت 17 تشرين الأول 2019 (كانون الثاني 2018 - بداية تشرين الأوّل 2019) والأشهر العشرين التي تلته (تشرين الأوّل 2019 - 31 آيار 2021)، ارتفاع معدّل عمليات السرقة بنحو ضعفين. قبل الأزمة الاقتصادية سُجّلت 3647 حادثة سطو بينها 1132 سرقة سيارات و445 حادثة سلب، فيما زاد الرقم اليوم على 9000 حادثة سرقة وسلب (7831 حادثة سرقة و1195 حادثة سلب).

الأمنيون المتابعون لهذه العمليات يؤكّدون تفعيل عصابات السرقة لأعمالها ودخول أفراد جدد على «المصلحة». ومع إدراكهم أنّه في كل فترة «يُفرَخ» سارقون جدد، لكنّ اللافت هو كثرة «الوجوه الجديدة» في هذه الفترة. ورغم تحوّل بعض العاطلين إلى هذا «الكار»، إلا أنه لا يزال حكراً على العصابات التقليديّة، كما يؤكد بعض رؤساء المخافر التي ترتفع فيها أعداد التبليغات عن حصول سرقات. ويلفت هؤلاء إلى أنّ السارقين الجُدد يتم توقيف غالبيتهم بعد «الضربة» الأولى التي غالباً ما تكون الأخيرة، بسبب عدم تمرّسهم، خصوصاً إذا ما كانوا يقومون بالسرقة بمبادرة فرديّة من دون انضمامهم إلى «ذوي الخبرة». أمّا الغلبة فهي للعصابات المكوّنة من أصحاب السوابق.

يقول الأمنيون المتابعون إن عمل هذه العصابات يزدهر في المناطق الشعبية، وإنّ 9 في المئة من السرقات لا يكون عشوائيّاً بل وفق تخطيط مع تحديد للهدف، من خلال معلومة أو عبر المراقبة التي تشمل القوى الأمنية لمعرفة أوقات دورياتها. واللافت، بعد الأزمة، ارتفاع نسبة سرقة منازل أفراد الطبقة الوسطى، باعتبار أن هؤلاء باتوا يخبئون أموالهم داخل منازلهم بدلاً من المصارف، ولا يملكون «أدوات الكشف والدفاع» كالكاميرات والحراس...

تتركّز الأهداف عموماً على المناطق السكنيّة التي ينعدم فيها الانتشار الأمني، وأماكن السهر كالمقاهي والمطاعم، والمصايف التي يتركها سكانها شتاء أو يقصدونها خلال عطلة نهاية الأسبوع. لذلك يبدو «منطقياً» ارتفاع نسبة سرقة المنازل إلى 1701 عملية في مقابل 448 عملية قبل 17 تشرين 2019. واللافت أنّ معظم هذه السرقات وقع داخل مناطق معروفة بكثافتها السكانية كحلبا التي سُجّلت فيها 230 حادثة، تليها الجديدة (159) وبيت الدين (151) وبعلبك (141) وجونية (130) وصيدا (115) وصور (109).

بحسب ملاحظات المتابعين، فإن المنازل - الأهداف يتم اختيارها غالباً بحسب سهولة الدخول إليها، وتحديداً تلك الواقعة في الطبقات السفليّة. أمّا الطوابق الأعلى، فعادةً ما يدخلها سارقون على معرفة بأصحاب المنازل، كالأقارب والأصدقاء والعاملين فيها.

> **زاد بعد الأزمة استهداف افراد الطبقة الوسطى الذين يحتفظون باموالهم في منازلهم**

يقسّم الأمنيون عصابات السرقة بين من «يتخصص» في سرقة المنازل بعد خروج سكانها من دون أي نية لإراقة الدماء، وعصابات امتهنت السلب بقوة السلاح. ويلفتون إلى أنه قبل عامين، كان السارقون الذين ينتهجون السلب قلّة (حالة واحدة في الأشهر العشرين التي سبقت 17 تشرين)، فيما بلغ عدد هذا النوع من العمليات بعد الأزمة إلى 25 بزيادة نسبتها 2400%.

ليست المنازل وحدها ما يستهوي عصابات السلب. فقد زاد عدد هذه العمليات من 446 إلى 1223، وكان ضحاياها بغالبيّتهم من المارة، فقد تعرّض 793 شخصاً للسلب، إضافة إلى 165 سيارة و139 دراجة ناريّة و48 مؤسسة. وبعد أزمة الدواء، دخلت الصيدليات ضمن الأهداف «الجديدة»، فتعرضت 28 صيدليّة للسلب بقوة السلاح بزيادة نسبتها 367%بعدما كان يُسجّل 6 حوادث كلّ عامين.

ارتفاع حوادث السلب يعزوه الأمنيون إلى التفلّت الأمني. إذ أصبح السارقون يجرؤون على حمل أسلحتهم حتّى في وضح النهار. ويضيفون عليها أزمة المصارف ممّا جعل كثيرين يحتفظون بأموالهم داخل منازلهم.

في المقابل، تختلف أساليب العصابات في سرقة المؤسسات، خصوصاً أنّ الأمر يحتاج إلى تخطيط وتنفيذ دقيقين. وقد تم تسجيل 828 حادثة سرقة وسلب بعدما كانت هذه الحوادث لا تتجاوز الـ379، بنسبة 118 في المئة، ووقعت غالبيّتها في الجديدة (109 مؤسسات) وحلبا (90) وصيدا (82). وبحسب المصادر الأمنية فإن غالبية سارقي المؤسسات يكونون على معرفة بأصحابها ومداخيلهم، كما حدث في منطقة المتن قبل أيام عندما سطا عدد من الأشخاص على مؤسسة يعملون لديها.

«نباريش، كابلات، بطاريات... للسرقة»

وجدت عصابات السرقة أسواقاً جديدة لسرقاتها. بيع النحاس والحديد مثلاً لم يكن رائجاً منذ سنوات، أما اليوم فإن طالبي هذا النوع من المعادن يدفعون بالدولار. هكذا صار السارقون، بكل بساطة، يقومون بفك الأسلاك الكهربائية وأغطية الريغارات والبطاريات وغيرها!

وعلى قاعدة اللصوص أن لا شيء ليس له قيمة في السرقة،

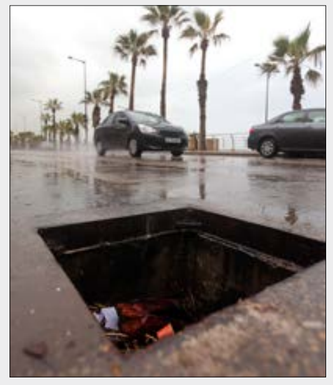

يتحدّث رؤساء المخافر والفصائل عن سرقات لا تخطر على البال. إذ لم يسبق أن تم التبليغ مثلاً عن سرقة أسلاك هاتفية ونباريش مياه مثبتة داخل الأراضي الزراعية وأسلاك معدنية لتسييج هذه الأراضي وموتيرات المياه (الغطاس). كما يقدم البعض على فك قطع من أدوات كهربائية يسهل الوصول إليها، كـ«كومبرسور» المكيف الذي يوضع خارج المنزل!

قبل 17 تشرين، مثلاً، لم تكن يتعدّ عدد عمليات سرقة الأسلاك الكهربائية الـ 214 ليصل اليوم إلى 710، بزيادة نسبتها 232 في المئة، وكانت النسبة الأكبر في حلبا حيث تم التبليغ عن 201 حالات سرقة للأسلاك. فيما سجّلت 1512 حادثة سرقة لأشياء أخرى كأغطية الريغارات، البطاريات، الخردة والحديد... غالبيتها في حلبا (207)، تلتها الجديدة وصيدا (أكثر من 176 حادثة مشابهة). ويلفت الأمنيون إلى أن غالبية سارقي هذه المعدات وقعوا في يد الأجهزة الأمنية، بسبب سهولة ملاحقة المبيعات في أسواق الخردة.

السارقون من «بلاد المنشا»!

إذا كانت القوى الأمنية تعمل على ملاحقة عصابات السرقة والنشل، فإنّ هذا الأمر لا يغير كثيراً من واقع ارتفاع أعداد هذه الحوادث، خصوصاً أنّ اللافت هو عدم ارتفاع نسبة التوقيف بعد 17 تشرين 2019 أكثر من 3. في المئة. وعليه، تمّ توقيف 5629 موقوفاً بحوادث سرقة، و549 بحوادث سرقة سيارات، و432 بالسلب، و115 بالنشل.

وعلى عكس ما يتم ترويجه، فإن غالبية الموقوفين من اللبنانيين (3516 لبنانياً مقابل و2228 سورياً) وتتراوح أعمارهم بين 18 و40 سنة. وكان لافتاً انخفاض أعداد موقوفي جرائم القتل وتعاطي المخدرات وحيازتها والترويج لها والاتجار بها في كافة المناطق.

السيارات «اللقمة الأسهل» ... والمجد لكوريا!

سجلت عمليات سرقة السيارات النسبة الأعلى بين السرقات قبل 17 تشرين الأوّل 2019. وبعد الأزمة الاقتصادية ارتفعت بنسبة 99 في المئة من 1132 حادثة الى 2257. غالبيتها في قضاء جبل لبنان (1019 حالة). وتعدّ سرقة السيارات الأسهل والأكثر ربحاً. بـ«كزدورة» واحدة يُمكن للسارق أن ينتقي هدفه، ليعود ليلاً، تحديداً بين الثالثة والرابعة فجراً مع أحد زملائه على متن دراجة نارية أو سيارة لسرقة السيارة المستهدفة من خلال فتح الباب الأمامي بمفتاح مصطنع أو خلعه أو كسر زجاج النافذة. بعدها يفك السارق «التابلو» ويوصل الأسلاك الكهربائية لتشغيل المحرك ويفرّ بغنيمته في أقل من 10 دقائق. ويُصعب غالباً التعرّف إلى السارقين بسبب تنقلهم (قبل السرقة) بدراجة أو سيارة ذات لوحات مزوّرة. كما تُساعدهم الكمامات الطبية على إخفاء ملامحهم إذا ما ظهروا في كاميرات المراقبة. بطبيعة الحال، فإن غالبية السارقين من الذكور، لكن يلاحظ الأمنيون في الآونة الأخيرة دخول نساء إلى «الكار». وقد أوقفت إحداهن، وهي لبنانية، أوقفت قبل أسابيع بعد سرقة سيارة في محيط الجديّدة بـ«يد خفيفة». إذ لم تحتج إلى أكثر من دقائق لفتح الباب ووصل الأسلاك الكهربائية.

بعد نجاح العمليّة يسلّم السارق «البضاعة» إلى رأس العصابة لفكّها أو تهريبها إلى سوريا. ويؤكد أمنيون أنّ غالبيّة السارقين الذين يعملون على الأرض حالياً هم سوريون يتلقّون حوالي مليوني ليرة مقابل كلّ سيارة، يتم تسليمها غالباً إلى لبنانيين يهرّبونها إلى سوريا مقابل حوالي 10 ملايين ليرة. ولأنّ بعض السيارات المسروقة يجري ضبطها قبل حاجز ضهر البيدر، تنشط العصابات بشكل أكبر في المناطق التي يُمكن منها النفاذ إلى البقاع ومنه إلى سوريا، وهذا يفسّر مثلاً حصول أكبر عدد من عمليات سرقة السيارات في أميون (351 سيارة) وزحلة (310) وأكثر من 200 سيارة في كل من طرابلس وجونية وبعلبك. وسُجلت أعلى زيادة نسبة سرقة سيارات مقارنةً مع السنوات الماضية في أميون (410%) وتعدّت الزيادة في بيروت وعاليه وجب جنين وزغرتا والضاحية والجديدة 115%.

اللافت أنه ليست كلّ السيارات مرغوبة لدى عصابات السرقة. فقد «نسي» الأمنيون، تقريباً، متى كانت آخر مرة تلقوا فيها شكوى عن سرقة سيارة «مرسيدس» أو «بي. أم. دبليو»، فيما يتركّز «الطلب» على السيارات الكورية. فأكثر السيارات المسروقة كانت من نوع «كيا» يليها «هيونداي». وفي الأرقام، سُرقت 276 سيارة من نوع «كيا ريو»، و253 سيارة «هيونداي تاكسون»، و156 «كيا سيراتو»، و148 «كيا بيكانتو». وبعدما كان التركيز سابقاً على سيارات «هيونداي» زادت عمليّات سرقة «كيا بيكانتو» في الآونة الأخيرة بمعدّل 1433% و«كيا سيراتو» بمعدّل 818%. وتظهر الأرقام أنّ عصابات السرقة التي تنشط في الجديدة وجونية وزحلة وطرابلس وعاليه تهتم بسيارات «كيا ريو» و«كيا سيراتو» و«هيونداي تاكسون»، فيما يهتم «زملاؤهم» في زحلة بـ«كيا بيكانتو». ويُعزى التركيز على هذين الطرازين إلى سهولة تشغيلهما مقارنةً مع السيارات الأخرى، وغير مجهّزين بأجهزة الحماية كما في السيارات الأعلى ثمناً، والأهم إلى كون الطلب كبيراً عليهما في سوريا.

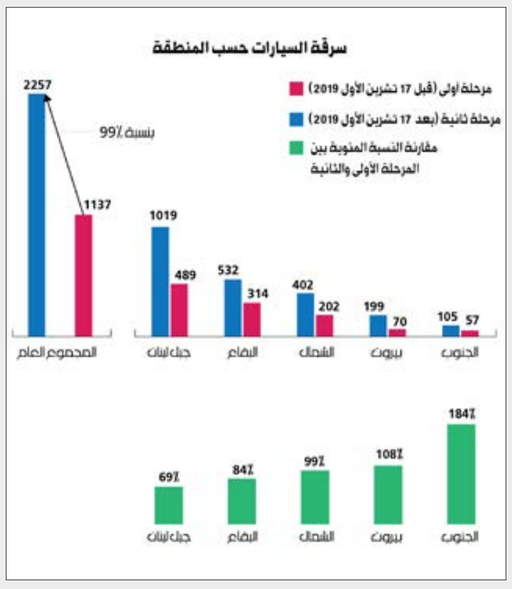

النشالون: مالي شغل بالسوق

مع ارتفاع أعداد عمليات السرقة، تراجعت حوادث النشل 13% من 971 إلى 845 حالة، غالبيّتها في بيروت. أما أبرز أنواع النشل فكانت نشل الحقائب والمحفظات والهواتف والمصاغ الذهبي. ويعزو الأمنيون التراجع إلى أن النشالين صاروا يتوجّهون إلى السرقة لأنّ النشل لم يعد «محرزاً»، على اعتبار أنّ المارين صاروا يأخذون احتياطاتهم. فقلّة مثلاً من النساء يخرجن بمصاغهن الذهبي بعد الأزمة، إضافة إلى انتشار «كورونا» الذي قلّل من التجمعات في الأسواق حيث تنشط عصابات النشل.

«الحرامي اهُو»

مع تفاقم الأزمة المعيشية وانقطاع الكهرباء عن بعض المناطق ليلاً، نشطت عصابات السرقة في ظل عدم قدرة قوى الأمن الداخلي على تسيير الدوريات بسبب قلّة عديدها وأزمة البنزين، إضافة إلى انعدام قدرة أفراد شرطة البلديّة على متابعة الأمر خصوصاً في المناطق ذات المساحة الكبيرة والكثافة السكانية لذلك، لجأ بعض أبناء هذه القرى إلى إقامة حراسة ليلية بالمداورة بينهم لمنع حوادث السرقة وتوقيف السارقين. حالة «الأمن الذاتي» هذه كانت برعاية من البلديات وحتّى القوى الأمنيّة. فصار بعض الشبان يقيمون حواجز داخل مناطقهم وإجراء التحقيقات مع «الغرباء»، وحتّى توقيف السارقين وضربهم. هذا ما جرى في إحدى القرى التي انتشر فيها فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي أخيراً لشبان يتحلّقون حول سارق ويغنّون له «الحرامي أهُو.. هُو»، قبل أن يتم تسليمه إلى مخفر البلدة.

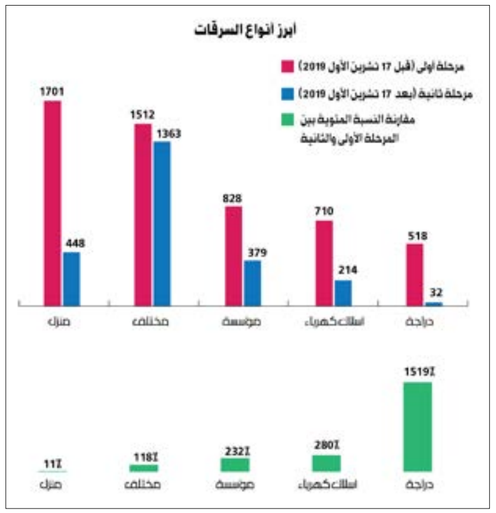

قضية

لا بديل من الترقيع لمواجهة الفارق الهائل بين السعر الرسمي للدولار وسعر السوق، وآخر عمليات الترقيع، أجرتها وزارة المالية بإلزامها الشركات دفع ضريبة الدخل الخاصة بموظفيها الذين يتقاضون رواتبهم بالدولار حسب سعر السوق

وزارة المال تنهش الرواتب

محمد وهبة

الإعلام الصادر عن مدير الواردات في وزارة المالية لؤي الحاج شحادة، حول كيفية احتساب الضريبة على الرواتب والأجور التي تُدفع كلياً أو جزئياً بالعملة الأجنبية. يعني عملياً قراراً بزيادة الضريبة على رواتب وأجور العاملين في القطاع الخاص لأنها مدفوعة بالدولار على اعتبار أن كل أجر يُدفع بالدولار، يجب أن تُحتسب ضريبة الدخل عليه بعد تحويله إلى الليرة على سعر الصرف الفعلي. لكنه قرار لا يميز بين الدولار المدفوع بالشيك المصرفي، والدولار النقدي. وقال

> **هل يعاقب من أُتيح له استعادة بعض من قدرته الشرائية السابقة لأن الدولة لم تُتح ذلك للباقين؟**

شحادة، إن قراره يستند إلى مبدأ المساواة والعدالة بين المكلّفين باعتبار أن هناك من يتقاضى راتبه بالليرة اللبنانية ويدفع ضريبة، ولا يمكن مساواته بمن يتقاضى بالعملة الأجنبية وتحتسب ضريبته بعد احتساب الراتب على أساس سعر صرف الـ1507,5 ليرات وسطياً.

باختصار، ليس هناك ما يعطي وزارة المالية الحق بإجراء تدخّل كهذا في ظل تداعيات آزمة تبتلع الأخضر واليابس، وهو إجراء يعني منحه حقّ التمييز بين المكلفين. فهل ستتعامل مع عقود الودائع بالطريقة نفسها؟ أم أنها ستتذرع بأن الأمر يعود إلى مصرف لبنان لتحديده؟

النظام اللبناني مُنحاز الى رأس المال، وهو يتّسم بانعدام العدالة والمساواة منذ عقود بحسب دراسة لبديا أسود، لكن الواضح اليوم أن هذا النظام لم يتأثر، كما يبدو، بسقوطه الحرّ، وهو ينحاز مجدداً ضدّ العمّال ورواتبهم. لأن ما قام به شحادة يُصنّف في مسار الانحياز ضدّ العاملين في لبنان، لأن الرواتب انهارت فعلياً بعد تدهور سعر الليرة مقابل الدولار بشكل متواصل منذ سنتين. وما يحصل حالياً عبر قيام أصحاب العمل بتسديد أجور العاملين لديهم بالعملة الأجنبية، هو بهدف الحفاظ على هؤلاء العاملين (بعد صرف عدد كبير منهم بهدف تقليص كلفة التشغيل)، وبات أصحاب العمل مُجبَرين على أن يحافظوا على ما تبقى لديهم من عمّال وموظفين والتعويض عليهم في مواجهة «ضريبة التضخّم» التي فرضها الانهيار، والنتائج الناجمة عن طريقة تعامل الحكومة ومصرف لبنان مع الأزمة. حيث يتم نفخ معدلات تضخّم الأسعار وجعل الرواتب والأجور بلا قيمة أكثر فأكثر. ما يجعل خيارات العاملين ضيقة بين الهجرة هرباً من تداعيات السقوط الحرّ، أو الحصول على تعويض ضدّ التضخّم إذا كان لديهم الحدّ الأدنى من القناعة بالبقاء.

هكذا، أصبح تعامل الإدارة الضريبية مع الانهيار مماثلاً لتعامل حاكم مصرف لبنان رياض سلامة مع الانهيار. فمن أجل إطفاء الخسائر المتراكمة في ميزانيات المصارف ومصرف لبنان، يحفّز سلامة تضخّم الأسعار عبر أسعار الصرف المتعدّدة ومن دون الاعتراف بأيّ منها بشكل واضح يسري على كل التعاملات السوقية، وهو بذلك يفرض ضريبة كبيرة على المجتمع يدفعها المستهلك سواء كان عاملاً أو عاطلاً من العمل. والآن، جاء دور الإدارة الضريبية التي قررت أن تستغلّ هذا المسار أيضاً، لمعاقبة العاملين باجر، بهدف زيادة قيمة الحاصلات الضريبية وبذريعة أن الرواتب تُدفع بالدولار، وبحجة المساواة مع غيرهم. في الواقع، ما زالت وظيفة الجباية معمّمة في وزارة المال من رأس الهرم ونزولاً، بينما وظيفة الوزارة هي إدارة السياسة المالية، وتأمين الاقتصاد والمجتمع في مواجهة الأزمات. فليقُم وزير المال غازي وزني، او أياً يكن الوزير الجديد، بوظيفته قبل سلب الناس قدراتهم الشرائية. فليقُم بتوحيد سعر الصرف، وهو المشكلة الفعلية، قبل أن يزيد الضريبة على الرواتب. فليواجه ما يقوم به مصرف لبنان من إفلات للتضخم وتعدّدية في أسعار الصرف. فليقُل لنا لماذا هو ضدّ تعويض تضخّم الأسعار للعاملين في القطاع العام، قبل أن يمدّ يده إلى رواتب العاملين في القطاع الخاص... وعلى افتراض أن الهدف هو المساواة والعدالة الضريبية، فهل يعاقب أولئك الذين أتيح لهم تحصيل بعض من قدرتهم الشرائية السابقة لأن الدولة لم تُتح ذلك للباقين؟

المسألة لا يمكن النظر إليها من خلال عيون موظّفي الضرائب الساعين إلى زيادة الإيرادات الضريبية بلا أيّ رؤية اجتماعية واقتصادية تأخذ في الاعتبار وجود انهيار وتعرف كيف تتعامل معه. فالمسألة باتت تتعلق بسعر الصرف المتعدّد في السوق. وواضح أن لا وزني ولا شحادة يملكان الجواب على السؤال الادق: هل اعتمدت الدولة سعر صرف لكل العقود بما فيها عقود العمل، وهل ستتعامل هكذا مع عقود الإيجارات؟ هل ستتعامل هكذا مع عقود الودائع لدى المصارف من جهة ثانية، تضمن قانون موازنة العام 2019، تعديلا ضريبيا للمادة 58 من قانون ضريبة الدخل وجرت زيادة شطر إضافي إلى شطور ضريبة الدخل، فأُخضع لضريبة بمعدل 25% كلّ من يتقاضى 225 مليون ليرة سنوياً. هكذا، صار كل من يتقاضى اليوم 11 ألف دولار أو أكثر يخضع لهذه الضريبة بمعدّل اعلى من معدّل الضريبة المفروضة على رأس المال (17%). والمشكلة أن هذه الضريبة، ثم طريقة احتسابها على يد شحادة، لم تتزامن مع تعديل في سقوف التنزيلات العائلية التي يُفترض أن تحصل عليها الأسر. وبالتالي فإنه، تقنياً، لا يجوز زيادة الضريبة من دون تعديل الشطور وسقوف التنزيلات العائلية، إلّا إذا كان الهدف ضرب الأسر بشكل قاس في ظلّ تداعيات انهيار يتطلب الخروج منه نحو 19 سنة وفق تقديرات البنك الدولي.

(الأخبار)

ضريبة الدخل على سعر السوق
الفوضى مستمرة!

أيلي الفرزلي

تفترض وزارة المالية أن قرارها حول كيفية احتساب الضريبة على الرواتب والأجور التي تدفع بالعملة الأجنبية، يؤمن مبدأي العدالة والمساواة بين المكلفين. لكن ما فات الوزارة أن تحقيق هذا الهدف ممكن فقط من خلال تعديل قانون الضريبة نفسه. أما خطوة فرض زيادات كبيرة في الضرائب، بحجة الاحتساب وفق ما يسمى «السعر الفعلي للدولار»، فليست، بحسب النقيب الأسبق للمحاسبين أمين صالح، سوى عملية مخالفة للقانون وللمراسيم التطبيقية والتصميم المحاسبي العام. إذ إن الوزارة ملزمة باعتماد السعر الرسمي للدولار في مختلف عملياتها، وإلا ستكون الفوضى هي ما يحكم هذه العمليات، بما ينعكس على الاقتصاد ككل.

مبدأ العدالة الضريبية يقوم على أن من يقبض أكثر يدفع ضريبة أكبر. لكن الإعلام الذي يحمل الرقم 455 تاريخ 26 تموز 2021، يزيد من الغموض حول طريقة عمل وزارة المالية، وهو ما بدأ مع القرار الرقم 1/893 تاريخ 2020/12/31 والإعلام الرقم 114 بتاريخ 2021/1/15. الأول يتعلق بتحديد أصول تسجيل العمليات التجارية وعناصر الأصول والخصوم الحاصلة أو المكتسبة بعملات أجنبية التي تتأثر قيمتها بتقلبات أسعار العملات، والثاني يتعلق بضرورة إصدار الفواتير والمستندات المماثلة لها واستيفاء الضرائب والرسوم بالليرة اللبنانية.

في المقابل، توضح مصادر مسؤولة في وزارة المالية أن هذا الإعلام هو مجرد تذكير للشركات بضرورة احتساب الضريبة على أساس القيمة الفعلية للدولار. يقول المصدر إن القرار الرقم 893 كان قد ألزم الشركات بضرورة تسجيل حساباتها بحسب السعر الفعلي للدولار، وبالتالي، بما أن الرواتب هي جزء أساسي من هذه الحسابات، يفترض أن تحتسب قيمتها على أساس القيمة الفعلية للدولار، وأن تُدفع الضريبة على أساس السعر الفعلي للدولار في يوم دفع الراتب.

أما عن كيفية تحديد السعر الفعلي، فإن المصدر يعتبر أن سعر الصرف المتداول صار شبه منظم، والشركات تلجأ في الغالب إلى التطبيقات الرقمية لتحديد السعر. أي أنها كما تحدد السعر الفعلي لمسك حساباتها، عليها أن تعتمد الآلية نفسها لدفع الضريبة.

نقيب المحاسبين سركيس صقر يحمل ملاحظاته على الإعلام الصادر لمناقشتها اليوم مع المسؤولين المعنيين. ومع أن الإعلام «يصلح لتحفيز النقاش في الأمر»، إلا أنه أتى قبل أوانه قليلاً. وهو إذ يشدّد على ضرورة أن يدفع أكثر من يقبض أكثر، إلا أنه يرى أنه ينبغي أن يوضع سعر موحد للاحتساب، بحيث لا تكون الفوضى هي المعيار، بما يزيد الضرائب على الاقتصاد.

> **«المالية»: الإعلام خطوة استباقية يفترض اتّباعها بتعديل قانون الضريبة**

عشرين مليون ليرة شهرياً (أي 240 مليون ليرة سنوياً). وبحسب موازنة عام 2019، فإن الموظف الذي كان يدفع ضريبة 7 في المئة كحد اقصى (عن الشريحة بين 15 مليون ليرة و18 مليوناً)، ستصل الضريبة المفروضة عليه إلى 25 في المئة على الشريحة التي تفوق 225 مليون ليرة، و20 في المئة على الشريحة ما بين 120 و225 مليون ليرة. وهذا يعني عملياً أن من يتقاضى ألف دولار، كان يتوجب عليه دفع 25 ألف ليرة ضريبة دخل، بينما مع الاحتساب الجديد سيدفع ما يزيد على ثلاثة ملايين ليرة (3,050,750 ليرة شهرياً للموظف العازب)، علماً بأن التنزيل في الحالتين يبقى 625 ألف ليرة شهرياً.

ينبه صقر إلى أن الشركات، وإن تقتطع الضريبة شهرياً إلا أنها تحوّلها إلى المالية كل ثلاثة أشهر، وبالتالي، درجت العادة أن تضع هذه الأموال في المصرف، على أن يحوّلها بدوره عند الاستحقاق إلى المالية. هذه العملية لم تعد ممكنة حالياً. فالمصرف لا يمكنه أن يحول إلى المالية إلا على سعر 1500 ليرة للدولار، وبالتالي فإن الشركة ستكون مضطرة إما إلى تجميع أموال الضرائب في صندوقها إلى حين استحقاق الضريبة على أن تدفعها مباشرة، أو أنها ستودع المبالغ في المصرف على أن تسحبها عند استحقاق الضريبة وتدفعها بنفسها، بما يعني العودة إلى الوراء وعدم الاعتماد على المصارف لدفع الضريبة.

أما سؤال صالح المباشر فهو: هل يعقل أن تزيد السلطة الضرائب في وقت التضخم، بينما تلجأ دول العالم الى خفضها من أجل تحفيز الاقتصاد؟ معتبراً أن السلطة «لا تزال مصرة على تحميل الخسائر للناس والموظفين والعمال، بدلاً من تحميلها للمصارف ومصرف لبنان». ويضيف: «إذا أرادت الحكومة احتساب الضريبة على سعر 20 ألف ليرة، فعليها أولاً أن تُعدّل الرواتب لتناسب سعر الصرف هذا. لذلك، بدلاً من أن يكون الحد الأدنى للأجور 675 ألف ليرة، يفترض أن يكون 9 ملايين ليرة. عندها يمكنها أن تحتسب الضريبة على سعر السوق. فالعمال والمستخدمون الذين كانوا يقبضون ألف دولار، لكن على شكل مليون ونصف مليون ليرة، لا يزالون يقبضون المبلغ نفسه، لكن قيمة هذا المبلغ هي التي تغيرت. وإذا كانت السلطة تريد أن تعتمد سعراً جديداً للصرف، عليها أن تذهب إلى تغيير القوانين والمراسيم قبل ذلك».

تقرير

الموت بلدغة عقرب أو بعضّة كلب

فقدان أدوية داء الكَلَب

فانيسا مرعي

قبل أيام، كادت الطفلة ماريتا، ابنة السنوات الخمس، تذهب ضحية... عضّة كلب، بسبب فقدان لقاح داء الكَلَب. ساعات طويلة بحثت خلالها العائلة «بالسراج والفتيلة» عن اللقاح، إلى أن «ابتسم لها الحظّ» ونجحت في الحصول عليه بمساعدة أقارب من مناطق بعيدة قبل أن يتمكّن الداء منها. قبلها، فارقت زهراء طليس، ابنة السنوات التسع، الحياة بسبب لدغة عقرب، بعد تعذر تأمين الترياق المضاد للسم الذي تسرب إلى جسدها.

> **بحسب آخر إحصاء يعود إلى 2019، فإن 1782 شخصاً تعرضوا لـ«عضّات» حيوانات**

لن تكون قصة ماريتا وزهراء الأخيرة على ما يبدو. ليس بسبب وجود العقارب، فهذه موجودة منذ بدء الخليقة، ولا بسبب فلتان الكلاب المسعورة في الشوارع، وإنما - كالعادة - بسبب فلتان مصرف مركزي يمتنع عن صرف الأموال اللازمة لاستيراد الأدوية، ومنها لقاحات «بديهية» بات الحصول عليها ترفاً، تقاعس المصرف المركزي عن دفع فواتير الأدوية المدعومة أصبح يطال بانعكاساته أبسط الخدمات الطبية وأكثرها حاجة، كالأدوية المضادة لداء الكلب، خصوصاً في هذه الفترة التي تشهد انتشار الكلاب الشاردة والمسعورة. وبحسب آخر الإحصاءات الذي يعود إلى عام 2019، بلغ متوسط الحالات التي تعرضت لـ«عضّات» حيوانات حوالي 1782، وتؤكد مصادر في وزارة الصحة ارتفاع هذه الأرقام مع استفحال ظاهرة الكلاب الشاردة ووجود كميات قليلة من الأدوية المضادة للكلَب.

ولئن كانت مصادر وزارة الصحة تطمئن إلى أنه حتى اللحظة، لم تسجل أيّة حالة وفاة هذه السنة بسبب «عضّة كلب»، إلا أنه لا يمكن الركون إلى الحظ وحده في ظل ما تواجهه آلية استيراد تلك الأدوية من عقبات. فقد درجت العادة على أن تستورد الوزارة مباشرة الأدوية المضادّة لداء الكلب عبر استدراج عروض، إلا «أن هذا الأمر واجهته هذا العام المشكلة المتعلقة بالدعم من مصرف لبنان». ولفتت المصادر إلى أن نحو 5000 جرعة من الأدوية المضادة للكلَب تلبّي 70% من الحاجات حتى نهاية السنة، ستصل إلى لبنان بشكل سريع اليوم عبر مطار بيروت. وتفادياً للأزمات اللاحقة، تلفت المصادر إلى أن الوزارة تبحث في إعتماد آلية جديدة، تقضي بأن توزّع هذه الأدوية على المستشفيات والصيدليات على حدّ سواء، على عكس الآلية الحالية التي تحصر توزيعها بالمراكز والمستشفيات الحكومية المعتمدة لمكافحة داء الكلب. وكانت الوزارة قد عملت منذ فترة على تأمين كمية ضئيلة من هذه الأدوية من سوريا، فضلاً عن كمية لقاحات قدّمتها قوات اليونيفيل.

وتعتبر صناعة مثل هذه الأدوية في لبنان مكلفة جداً، وإن كان لا يمكن الاستغناء عنها. وفي ظل النقص الحاد في الكميات، كشفت المصادر أن «مصرف لبنان وافق على الدعم الطارئ لهذه الأدوية بعد جهود بذلها وزير الصحة».

رئيسة مصلحة الطب الوقائي في وزارة الصحة، الدكتورة عاتكة يزبك، أوضحت لـ«الأخبار» أن المصلحة «تقوم بتدريب الأطباء والممرضين في مراكز مكافحة داء الكلب على كيفية التعامل مع من يتعرضون لخدش أو عقر من الحيوانات، كما تقوم بإرشاد الطاقمين الطبي والتمريضي في المستشفيات الخاصة إلى الخطوات الواجب اتخاذها في تعاطيهم مع هذه الحالات». أهمية هذه الدورات تكمن في سرعة إنقاذ المصابين، خصوصاً أن «داء الكلب قاتل بنسبة 100% إذا كان الحيوان مسعوراً ولم تؤمّن الأمصال واللقاحات للشخص المعقور بسرعة، والوفاة مرتبطة بفترة حضانة المرض التي قد تراوح بين أيام وأشهر». وأوضحت يزبك أنه إذا كان الجرح الناتج عن العضة عميقاً او قريباً من الرأس، يُعطى الشخص المعقور مصلاً مضاداً لداء الكلب ثم لقاحاً، كون فعالية المصل أسرع من اللقاحات التي تحتاج بالعادة إلى حوالى 10 أيام لتصبح فعّالة. أما إذا كانت العضة بعيدة من الرأس وغير عميقة، فيُعطى المصاب لقاحاً ضد داء الكلب فقط، مع ضرورة تطهير الجرح فور التعرض لأي خدش أو عضة، قبل التوجّه إلى المستشفى.

(هيلم الموسوي)

الكرة اللبنانية

النخبة والتحدّي: النجمة يستعيد والبرج يحافظ

استعاد النجمة لقب كاس النخبة لكرة القدم الذي خسره في النسخة الأخيرة لمصلحة شباب الساحل، وحافظ البرج على لقب كاس التحدّي. هذه هي خلاصة عطلة نهاية الأسبوع الكروية مع ختام الدورتين التنشيطيّتين اللتين تفتتحان موسم 2021-2022، قبل أيام على إقامة الكاس السوبر بين النجمة والانصار يوم السبت المقبل في جونية

عبد القادر سعد

لم يكن الجمهور اللبناني الكروي ينتظر أن تكون المباراة النهائية لكاس النخبة في كرة القدم على هذا القدر من الإثارة والجمالية. فلقاء النجمة والعهد شهد كل ما يتمناه المشجع الكروي. مباراة مفتوحة من الطرفين. أهداف عديدة مع تعادل الفريقين 3-3 في الوقت الأصلي، قبل حسم هوية الفائز عبر ركلات الترجيح التي حبست الأنفاس والتي ابتسمت للنجمة بعد إهدار لاعب العهد محمد زين فرّان ركلة ترجيح. أهداف المباراة الستة سجّلها مهدي الزين (هدفين) وخالد تكه جي (من ركلة جزاء) للنجمة، في حين سجّل للعهد حسين عواضة ومحمد قدوح وخليل خميس.

فاز النجمة باللقب، وفاز العهد بالاحترام وبمجموعة من اللاعبين الشباب الذين فرضوا أنفسهم على اللقاء. ليس سهلاً على هؤلاء اللاعبين أن يقلبوا تأخرهم 1-3 إلى تعادل 3-3.

نهائي النخبة قدّم مجموعة من اللاعبين الشباب كحسين عواضة ومحمد ناصر ومحمد زين فران وحسن سرور ومحمد الحايك وعلي الحاج من جانب العهد. لكن ما هو مقلق لجمهور العهد هو الإصابات التي تعرض لها لاعبو الفريق كنور منصور ومحمد الحايك وعلي الحاج، حيث تبين وجود كسر في عظمة الوجه لدى منصور، ويحتاج إلى الراحة لمدة لا تقل عن أسبوعين، في حين ستظهر الصور اليوم حالتي علي الحاج ومحمد حايك مع تخوّف من إصابتهما بالرباط الصليبي.

أما النجمة، فقد واصل شبابه كمهدي الزين وأندرو صوايا ومصطفى الشمعة تألقهم. صحيح أن من شباب العهد من سبق ولعب في مباريات الدرجة الأولى كناصر وعواضة وفران، لكن ما قدموه مع زملائهم بدا لافتاً في اللقاء. الأمر عينه ينسحب على النجمة ولاعبيه الذين يعتبرون من أساسيي الفريق الأول في الموسم الماضي، لكن ما هو مريح لجمهور النجمة أن صورة الفريق مع المدرب يوسف الجوهري ظهرت جيدة، رغم الإخفاق في المحافظة على التقدم المريح والذهاب نحو ركلات الترجيح. آمر آخر بدا جلياً في فريق النجمة هو الحاجة الماسة إلى وجود قاسم الزين في خط الظهر الذي لم يكن مقنعاً أمام العهداويين.

في كاس التحدي، لم يواجه البرج أي مشكلة في الحفاظ على لقبه حين فاز على طرابلس 2-4 على ملعب جونية في لقاء لم يشهد تتويجاً وتسليماً للكاس بعد رفض لاعبي البرج تسلّمها نتيجة إشكال حصل بين الرئيس الفخري للنادي فادي ناصر وعضو اللجنة التنفيذية للاتحاد موسى مكي. وبغض النظر عما حصل، فإن عدم تسلّم الكاس أمرٌ غير مقبول انطلاقاً من مبدأ الروح الرياضية واحتراماً لكل من تابع المباراة، سواء في الملعب أو على قناة الاتحاد اللبناني لكرة القدم على موقع اليوتيوب.

> يدخل الأنصار اليوم في معسكر لثلاثة أيام في منطقة جونية تحضيراً للكاس السوبر والموسم الجديد

احرز النجمة اللقب على حساب العهد بركلات الترجيح (طلال سلمان)

فنياً، بدا البرج بحال أفضل من الطرابلسيين مع تقدمهم المبكر عبر حسين العوطة في الدقيقة السادسة. وانتظر الأصفر حتى الدقيقة 70 لتعزيز نتيجته عبر هدف أبو بكر الملّ من ركلة جزاء، ثم عزّز حسين العوطة النتيجة إلى 1-3 بعد خمس دقائق.

وسجل طرابلس هدف تقليص الفارق في الدقيقة (80) عبر محمد قرحاني من ركلة حرة مباشرة، وسجل أبو بكر الملّ هدف البرج الرابع في الدقيقة (84).

وعاد محمد قرحاني وسجل الهدف الثاني لطرابلس من ركلة جزاء في الدقيقة (88)، لتنتهي المباراة بفوز البرج 4-2.

الكاس السوبر

ولن ينتظر الجمهور اللبناني وقتاً طويلاً ليشاهد تتويجاً جديداً، حيث سيقام نهائي الكاس السوبر يوم السبت المقبل على ملعب جونية بين النجمة والأنصار عند الساعة 17,00. وهي مباراة تجمع بطل الدوري في الموسم الماضي مع بطل الكاس، صحيح أن الأنصار أحرز الثنائية، لكن النجمة كان وصيفه في الدوري وفي الكاس، وبالتالي ستجمعهما مباراة الكاس السوبر. النجمة سيحاول إضافة لقب جديد في ظرف أسبوع، ليكون الثاني لمدربه الجديد يوسف الجوهري الذي أحرز أول ألقابه الرسمية في تاريخه يوم السبت مع كاس النخبة. أما الأنصار، فسيسعى إلى تعويض الخروج من النخبة على يد العهد وهو لذلك يدخل في معسكر إعدادي بدءاً من اليوم الأثنين لمدة ثلاثة أيام في منطقة جونية. ويتضمن المعسكر فترتي تدريبات صباحية ومسائية وتتخلله مباراة ودية مع انصار المودة غداً الثلاثاء عند الساعة الرابعة في ملعب مجمع الرئيس فؤاد شهاب في جونية. وتمّ اختيار الملعب لإجراء المباراة بسبب احتضانه الكاس السوبر.

ويسعى المدير الفني روبرت ياسبرت من خلال المعسكر إلى رفع منسوب اللياقة البدنية وزيادة الانسجام بين اللاعبين، وصولاً إلى تصور للتشكيلة الأساسية التي ستخوض غمار المنافسات المقبلة.

الألعاب الأولمبية

فتّوح تعزّز رقمها وحديد آخر اللبنانيين غداً

أنهت الرباعة اللبنانية محاسن فتّوح منافساتها ضمن دورة الألعاب الأولمبية الصيفية المقامة في طوكيو حيث كانت نتائجها ضمن التوقعات المسبقة والممكنة بعدما خاضت أمس الأحد منافسات مسابقة رفع الأثقال لفئة 76 كلغ. وحلّت فتّوح في الترتيب العام من بين أفضل 10 رباعات في العالم لفئتها وجاءت في المركز التاسع.

وفي القراءة الفنية لمجريات مباراة الرباعة فتّوح، أوضح مدربها حسان القيسي أن المشاركات توزعن على فئتين «A» و«B»، وكانت فتوح ضمن الفئة الثانية. جاءت البدايات مريحة من جانبها حيث سجلت في حركة الرفع: 88 كلغ ثم 93 كلغ وأخفقت في وزن 97 كلغ، الأمر الذي أثر على ترتيبها وقد حلّت في المركز الثالث.

وفي النتر، رفعت الرباعة فتوح 112 كلغ و118 كلغ و124 كلغ على التوالي، محرزة المركز الأول لفئتها بالمشاركة مع الرباعة البريطانية فيكتوريا إميلي. وعليه، أوضح المدرب القيسي أن المجموع العام للرباعة فتوح بلغ 217 كلغ والرقم السابق هو 215 كلغ، وبالتالي أمكن تعزيز رقمها ما يعتبر أول سابقة من الناحية الفنية لرباعة تسجّل لأول مرة في تاريخ رفع الأثقال اللبنانية.

وتختتم البعثة اللبنانية مشاركتها الأولمبية غداً الثلاثاء مع مشاركة العداء نور الدين حديد في مسابقة ألعاب القوى وتحديداً في سباق 200 متر.

عربياً، كانت ليلة تاريخية في الملعب الأولمبي عندما تشارك القطري معتز برشم ومنافسه الإيطالي جانماركو تامبيري ذهبية الوثب العالي، في نتيجة تحدث للمرة الأولى في ألعاب القوى في الأولمبياد منذ عام 1912.

فبعد تجاوزهما علو 2,37 م في ظل مساواة تامة بالنجاح والإخفاق، خيّرهما الحكم بتشارك الذهبية أو خوض ملحق فاصل، ففضّلا الاحتفال معاً وتعانقا في مشهد مؤثر بين الصديقين اللذَين تخطيا مشاكل الإصابات.

وعزّز برشم (30 عاماً) تشكيلته من الميداليات، فأضاف ذهبية طوكيو إلى برونزية لندن 2012 وفضية ريو 2016 في أداء تصاعدي، بالإضافة إلى ذهبيتي المونديال في 2017 و2019.

وقال برشم «هذا الشيء الوحيد الذي كان ينقصني. لقد حققت كل شيء. ما زلت أنافس وسأبقى أنافس من أجل شيء ما. شعور رائع أن أتشارك اللقب مع جانماركو».

دولياً، انتظر العالم خمسة أعوام للتعرف على الملك الجديد الذي سيخلف الجامايكي أوسين بولت الى ذهبية سباق 100 متر الأشهر في تاريخ الألعاب الأولمبية، وجاءت النتيجة مفاجئة عبر الإيطالي المغمور لامونت مارسيل جاكوبس، فيما سطع نجم ملك وملكة الحوض الأميركي كاليب دريسل والأوستراليةّ إيما ماكيون اللذين سيغادران أولمبياد طوكيو مع خمس وأربع ذهبيات توالياً.

وعزّزت الصين صدارتها لجدول ترتيب الميداليات بعدما أضافت ثلاث ذهبيات رافعة رصيدها الى 24، فيما تقدمت الولايات المتحدة الى المركز الثاني على حساب اليابان بعدما حققت الأخيرة أربع ذهبيات ليصبح رصيدها 20، في حين تجمّد المعدن الأصفر للبلد المضيف عند 17 في المركز الثالث.

أحرز جاكوبس (26 عاماً) سباق 100 م المرموق ليخلف بولت المعتزل في 2017 الذي هيمن على هذا الحدث في النسخ الثلاث الأخيرة بين 2008 و2016، بعدما أنهى المسافة بزمن رائعاً، لا أملك الكلمات». وحطّمت الفنزويلية يوليمار روخاس الرقم العالمي في طريقها إلى إحراز ذهبية الوثبة الثلاثية، محققة 15,67 متراً في محاولتها السادسة الأخيرة، لتتخطى الرقم المسجّل باسم الأوكرانية إينيسا كرافيتش (15,50 متراً) عام 1995.

من جهته، وصل دريسل الى طوكيو طامحاً إلى ست ذهبيات، ولن يغادرها محبطاً بعدما رفع عددها في اليوم الختامي لمنافسات السباحة الى خمس.

حصد المعدن الأصفر في السباق الأسرع 50 م حرة محققاً رقماً أولمبياً جديداً، قبل أن يحطم الرقم العالمي مع بلاده في السباق الختامي التتابع أربع مرات متنوعة، متفوقاً مع زملائه على الرقم السابق الذي كان بحوزة الولايات المتحدة منذ 2009.

وأضاف هاتين الميداليتين الى ذهبيات 100 م حرة، 100 م فراشة والتتابع أربع مرات 100 م حرة، فيما حلّ فريقه خامساً في التتابع المختلط أربع مرات 100 متنوعة، رافعاً مجمل ميدالياته الأولمبية الى سبع ذهبيات.

> تشارك القطري معتز برشم والإيطالي جانماركو تامبيري ذهبية الوثب العالي

9,80 ثوان متقدماً على الأميركي فريد كيرلي (9,84 ث) الذي حصد الفضية والكندي اندري دو غراس (9,89) الفائز بالبرونزية.

وأصبح جاكوبس اول إيطالي يحقق ذهبية هذا اللقب او حتى يكون موجوداً على منصة التتويج.

وقال بعد الفوز «إنه حلم، هذا رائع. الآن لا أستوعب ماذا حصل. ربما غداً... حلمي كان أن أصل الى النهائي، وصلت وفزت. لا أعرف ما حدث ولكن أنا سعيد حقاً. كان سباقاً رائعاً، لا أملك الكلمات». وحطّمت الفنزويلية يوليمار روخاس الرقم العالمي في طريقها إلى إحراز ذهبية الوثبة الثلاثية، محققة 15,67 متراً في محاولتها السادسة الأخيرة، لتتخطى الرقم المسجّل باسم الأوكرانية إينيسا كرافيتش (15,50 متراً) عام 1995.

من جهته، وصل دريسل الى طوكيو طامحاً إلى ست ذهبيات، ولن يغادرها محبطاً بعدما رفع عددها في اليوم الختامي لمنافسات السباحة الى خمس.

حصد المعدن الأصفر في السباق الأسرع 50 م حرة محققاً رقماً أولمبياً جديداً، قبل أن يحطم الرقم العالمي مع بلاده في السباق الختامي التتابع أربع مرات متنوعة، متفوقاً مع زملائه على الرقم السابق الذي كان بحوزة الولايات المتحدة منذ 2009.

وأضاف هاتين الميداليتين الى ذهبيات 100 م حرة، 100 م فراشة والتتابع أربع مرات 100 م حرة، فيما حلّ فريقه خامساً في التتابع المختلط أربع مرات 100 متنوعة، رافعاً مجمل ميدالياته الأولمبية الى سبع ذهبيات.

وباتت ماكيون أكثر رياضي أو رياضية أوسترالية متوّجة بميدالية أولمبية في التاريخ، بعدما أضافت ذهبيتين الأحد رافعة عددها الإجمالي الى 11 ميدالية، بينها خمس ذهبيات. أما في طوكيو، فقد حصدت رابع ذهبياتها بعدما أضافت 50 م حرة والتتابع أربع مرات متنوعة، كلاهما برقم أولمبي، لتصبح الأكثر تتويجاً في السباحة في دورة واحدة (7 ميداليات، 4 ذهبيات و3 برونزيات). كما أصبحت ثاني رياضية تنال سبع ميداليات في دورة واحدة بعد الروسية ماريا غوروخوفسكايا في الجمباز الفني عام 1952.

وأحرز روبرت فينك ذهبية سباق 1500 م ليصبح أول أميركي يحرز هذا السباق منذ مايكل أوبراين في 1984.

بلغ المجموع العام للرباعة فتوح 217 كلغ والرقم السابق هو 215 كلغ (الأخبار)

فورمولا واحد

أوكون بطل «السباق المجنون» في المجر

أحرز سائق البين-رينو الفرنسي إستيبان أوكون المركز الأول في السباق «المجنون» لجائزة المجر الكبرى، المرحلة الحادية عشرة من بطولة العالم للفورمولا واحد، أمس الأحد على حلبة هانغارورينغ في بودابست.

وهي المرة الأولى التي يتوج فيها أوكون بسباق جائزة كبرى في مسيرته الاحترافية، وتفوق على الألماني سيباستيان فيتل (أستون مارتن) والبريطاني لويس هاميلتون (مرسيدس) الذي استعاد صدارة الترتيب العام من سائق ريد بول الهولندي ماكس فيرستابن الذي اكتفى بنقطة واحدة بحلوله عاشراً.

ومنح البين، الإسم الجديد لرينو في الفورمولا واحد، الفوز الأول لفريقه منذ 2008 عندما توج الونسو بجائزة البابان الكبرى. واستفاد أوكون (24 سنة) من الانطلاقة الكارثية للسباق الأخير قبل فترة التوقف الصيفية، والحظ العائر لفيرستابن والاستراتيجية الخاطئة لهاميلتون وفريقه مرسيدس بخصوص الإطارات، ليصبح السائق الفرنسي الرابع عشر الذي يصعد على أعلى منصات التتويج في الفورمولا واحد أبرزهم بطل العالم أربع مرات الآن بروست (51 فوزاً) وريتبه أرنو (7).

وحدا أوكون حذو مواطنيه أوليفييه باتيس (جائزة موناكو 1996) وبيار غاسلي (مونزا الإيطالية 2020) عندما استفاد كل منهما من سباق مجنون لإحراز المركز الأول. وانطلق أوكون من المركز الثامن لكنه وجد نفسه ثانياً عقب الحادث الكارثي الذي حصل عقب الانطلاق وادى إلى انسحاب أربعة سائقين دفعة واحدة هم الفنلندي فالتيري بوتاس (مرسيدس) وشارل لوكلير من موناكو (فيراري) والمكسيكي سيرخيو بيريس (ريد بول) والكندي لاندو نوريس (ماكلارين).

وتسبب بوتاس الذي انطلق من المركز الثاني، في الحادث عندما تراجع في الأمتار الأولى إلى المركز الخامس من الخلف ودفعه باتجاه فيرستابن الذي خرج من الحلبة مع سائقين آخرين، كما تسبب سترول بدوره في حادث تصادم أيضاً مع سائق مرسيدس البريطاني لاندو نوريس وخرج خالي الوفاض، قبل أن يلحق به الأخير في اللفة الثالثة. وعوقب بوتاس وسترول بالتراجع خمسة مراكز في سباق جائزة بلجيكا الكبرى المقرر في 29 آب/أغسطس المقبل. وعادت جميع السيارات إلى المرأب باستثناء هاميلتون الذي استمر للفة واحدة قبل التوقف لوضع الإطارات الجافة مع عودة الشمس، مثل جميع منافسيه من قبله. وتوقف السباق لحوالي نصف ساعة قبل أن يستأنف، لكن هاميلتون اضطر إلى الدخول إلى المرأب مجدداً عقب ثلث السباق لتغيير الإطارات (صلبة) في استراتيجية خاطئة لفريقه دفع ثمنها بخروجه في المركز الأخير عقب اتصادعائه إلى المرأب للمرة الثانية بعد لفة واحدة من خروجه، قبل أن يتدارك الموقف ويقدم سباقاً ملحمياً تجاوز خلاله السائق تلو الآخر ليصل إلى المركز الخامس خلف أوكون وفيتل وساينس والونسو.

ودخل هاميلتون في منافسة شرسة مع الونسو، بطل العالم 2005 و2006، قبل أن ينتزع منه المركز الرابع في اللفة 65، ثم خطف المركز الثالث من ساينس قبل ثلاث لفات من النهاية.

واستعاد هاميلتون الذي كان يسعى إلى الفوز الـ100 في مسيرته الاحترافية، صدارة الترتيب العام من فيرستابن بعدما كان يتخلف عنه بفارق ثماني نقاط قبل السباق.

ورفع هاميلتون رصيده إلى 192 نقطة بفارق ست نقاط أمام فيرستابن.

هي المرة الاولى التي يتوج فيها أوكون بسباق جائزة كبرى في مسيرته الاحترافية (أ ف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 3800

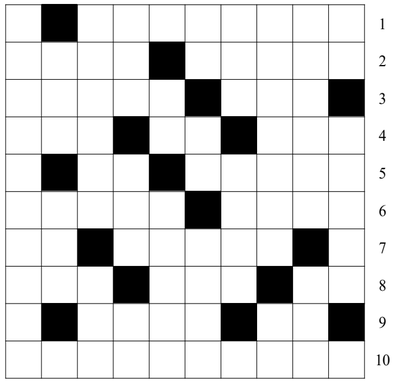

أفقيا

1- من عجائب الدنيا السبع القديمة – 2- مدينة سويسرية – فرعون مصري – 3- خلاف شراء – فنانة لبنانية – 4- شجر كثيف ملتفّ – هرب – قرأ الكتاب بسرعة – 5- مدينة كندية – حدّد السكّين – 6- سكان أميركا الأصليين – خزّانات الماء في الآلات البخارية – 7- خلاف ليلى – حلّ العقدة – 8- وضع خلسة – مجهر – خبيث الرائحة – 9- حيوان أليف – جبل لبناني يُعرف بالقرن – 10- رجل أعمال سعودي معروف

عمودياً

1- قطع صوف الأغنام – عاصمتها نيودلهي – 2- جزيرة تابعة للكويت – منبسط واسع من الأرض – 3- شركة اتصالات عالمية – سقي النبات – 4- ايراد عمل – حصان أسود اللون – 5- طائر وهميّ كبير – من الأزهار – رد – 6- مقياس مساحة – مدينة تركية – 7- ضد خرج – لين – متشابهان – 8- دولة أوروبية – خشبة الحائك – 9- شرح الدرس – بندقية ذات فوهتين – 10- معركة بحرية بين الأسطولين الأميركي والياباني خلال الحرب العالمية الثانية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- أحمد رامي – 2- لبي – انين – لص – 3- اري – دن – عدن – 4- سانحة – شمّوا – 5- كم – جندل – 6- أرجوان – 7- دالامبر – ري – 8- روبن – توت – 9- يجنّ – باكو – 10- الأقحوان

عمودياً

1- الإسكندرية – 2- حيرام – أوج – 3- بن – البنّا – 4- دا – حوران – 5- زُندة – جم – 11 – 6- أين – جوبر – 7- من – شنار – بجّ – 8- عمّان – ناو – 9- لدود – روكا – 10- غصن الزيتون

sudoku 3800

5	3	7	8		2			
	4			7			5	
2		9	6	4				8
	8		1		9		4	
	6						3	
	9		5		7		2	
1				9	8	5		7
		4			6	9	1	2

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3799

4	8	6	7	2	5	3	9	1
3	7	5	1	6	9	2	4	8
1	2	9	3	4	8	5	6	7
2	1	8	5	3	4	9	7	6
7	5	3	9	1	6	4	8	2
9	6	4	8	7	2	1	3	5
8	4	1	2	9	7	6	5	3
5	9	2	6	8	3	7	1	4
6	3	7	4	5	1	8	2	9

مشاهير 3800

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

أديب تونسي (1945-2010) عضو في إتحاد الكتاب التونسيين ورئيس نادي القصة حتى وفاته. كتب القصة القصيرة والرواية والدراسة النقدية والمسرحيات

6+7+4+2+1 = الكوكب المأهول ■ 8+3+5+11 = عالمي ■ 9+10 = عاصفة بحرية

حل الشبكة الماضية: هنري بيرغسون

إعداد
نعوم مسعود

الحدث

دخلت إيران فصلاً جديداً، أشدّ ضراوة، من المواجهة البحرية بينها وبين إسرائيل، في إطار سعيها المستمرّ إلى تغيير قواعد الاشتباك المعمول بها في ساحات النزال المتعدّدة الاماكن والاشكال. وفيما بدا لافتاً، هذه المرّة، التطوّر النوعي في طريقة الاستهداف ونتيجته المباشرة، أثيرت مخاوف إضافية لدى واشنطن وتل ابيب، اللتين تعزّز تقديرهما بأن طهران ليست في وارد التراجع عن هذا المسار، ولو استدعى ردوداً مؤذية، بل ومفرطة في الإيذاء، على عملياتها، على المقلب الإسرائيلي، تبدو جميع السيناريوات صعبة ومكلفة: فلا القبول بدخول الساحة البحرية ضمن معادلة الصراع بين الجانبين ممكن، ولا الانجرار إلى معركة تبدو للإيرانيين فيها اليد العليا ذو جدوى. ومن هنا، تدرس تل ابيب كلّ الخيارات المتاحة امامها، والتي لا تقتصر على الردّ العسكري، بل تشمل ايضاً الاستعانة بقدرات الحلفاء، سياسياً وميدانياً

تغيير قواعد الاشتباك أولوية إيرانية
المواجهة البحرية تكسر «الخطوط الحمر»

يحيى دبوق

تعود المواجهة البحرية بين إيران وإسرائيل لتُستأنف، مع نتائج لا يمكن حسمها من الآن. معركة السفن لا تُخاض هذه المرّة ربطاً بذاتها، بل وأيضاً بساحات مواجهة أخرى، إلّا أنّها لا تنفكّ عن الحرب الكلّية القائمة بين الجانبَين. بدأت إسرائيل تلك المعركة منذ ثلاث سنوات، وفق ما أكدته مصادر أميركية حظي كلامها بإقرار إسرائيلي لاحق، بل بتبجّح بمستوى عالٍ جداً، عبّر عن ثقة زائدة ومُفرطة بالذات، أجمع مَن في إسرائيل لاحقاً، بعد الردود الإيرانية، على أنها كانت مضرّة بأمن الكيان العبري. لم يكُن التقدير في تل أبيب عندما اتُّخذ قرار ضرب السفن الإيرانية، أن ذلك القرار سيتحوّل لاحقاً إلى تهديد، وأن طهران ستستخدمه كوسيلة قتالية، للردّ على الاعتداءات الإسرائيلية، وإن خارج المواجهة البحرية.

استهداف السفينة الإسرائيلية يوم الجمعة الماضي، والذي يُرجَّح وقوف إيران وراءه، يؤشّر مبدئياً إلى اتجاهَين اثنين، يتعذّر فصلهما: لا يتعلّق الأمر بمجرّد تصعيد أمني بين الجانبَين تحت سقف المعادلات وقواعد الاشتباك التي كان معمولاً بها حتى الأمس، بل بتوجّه لدى طهران لفرض معادلات جديدة تحدّ من هامش المناورة «الاعتدائية» لإسرائيل، سواءً ضدّ مصالح إيران أو ضدّ مصالح حلفائها. وفي اتّجاه ثانٍ، لا يقلّ أهمّية عن الأوّل لدى تل أبيب كما لدى الراعي الأميركي، هو أن الهجوم نفسه لا يعني أن إيران بدأت تصعيداً وإن خطيراً لتحقيق أهدافها فحسب، بل أنها استخدمت تكنولوجيا طائرات مسيّرة، قالت مصادر عسكرية أميركية إن فيها ما يدعو إلى القلق كونها تكشف عن قدرات متطوّرة لم تُلحظ من قبل لدى الإيرانيين، وهي حتى الآن مدار دراسة وبحث، لمعرفة ماهيّتها بالضبط وحدود إمكاناتها. ومن هنا، بدأت الأسئلة الاستخبارية حول القدرة الإيرانية وتطوّرها. وممّا ورد في هذا الصدد، في جريدة «جيروزاليم بوست»، أن الهجوم على السفن أمر معقّد، لأنها هدف غير ثابت، ما يعني أن لإيران القدرة على تتبّع واستهداف هدف متحرّك، ليس لحظة إقلاع الطائرة وبرمجة مسارها مسبقاً إلى أن تصل إلى هدفها فقط، إنما كذلك طوال مسار الرحلة، وإلّا فلا يمكن توجيه ضربة نقطوية على متن السفينة، و«هذا واحد من أهمّ الأسئلة الاستخبارية الآن».

في الاتجاه الأول، الواضح أن إيران، إن كانت هي فعلاً التي استهدفت السفينة الإسرائيلية، عمدت إلى الارتقاء درجة، وربّما درجات، وفي هذا الإطار، يمكن تسجيل الآتي:

- لم يأتِ الاستهداف ردّاً على اعتداء إسرائيلي بحري، بل على اعتداء خارج الساحة البحرية، ولربّما كما يرى مراقبون على الساحة البرّية السورية، حيث استهدفت إسرائيل في الأسابيع الأخيرة مصالح سوريّة وإيرانية وحليفة.

- لم يأتِ الردّ رمزياً ضمن مفهوم «رفع العتب»، بل مُركّزاً ومباشراً بعدّة طائرات مسيّرة في وقتٍ واحد لتحقيق الإصابة كما هو مخطّط لها. وما سقوط قتلى من طاقم السفينة الإسرائيلية، سواءً كان ذلك ضمن التوجّه الابتدائي أم لم يكن، إلا مؤشّر إلى أن المبادرة «الردّية» لم تكن اعتيادية. والجدير ذكره، هنا، أن الهجمات التي نُسبت إلى إيران في السابق، أو لحلفائها، لم تخلّف قتلى، إذ كان الحذر سيّد الموقف لدى استخدام الطائرات المسيّرة في السابق، بينما الآن يظهر أن الحذر بات محدوداً. ففي أيلول 2019،

> **على رغم إدراك تل أبيب دونيّة موقفها البحري، فمن غير المرجّح أن تقبل بإملاء الإرادة الإيرانية عليها**

استهدفت طائرات مسيّرة وصواريخ «كروز» منشأة بقبق في السعودية، لكن من دون التسبّب بسقوط قتلى. وفي العراق، لم تتسبّب المسيّرات بشكل عام بسقوط قتلى أميركيين، وإن كان استخدامها في عمليات الاستهداف شائعاً جدّاً.

في الاتجاه الثاني، والذي يشكّل مصدر قلق لتل أبيب وواشنطن، لم يحصل الاستهداف بواسطة مسيّرات انتحارية مبرمجة مسبقاً أو تُدار عن بعد، ضدّ أهداف ثابتة، كما كان يحصل في عمليات سابقة، بل يتعلّق الأمر بهدف متحرّك لا تستطيع البرمجة المسبقة التعامل معه. ومَن يبدأ مسار ردّ، بمستوى وحجم أكبر ممّا سبق، هو بداهة معنيّ بأن يستمرّ في ردوده إن تطلّب الأمر، لتحقيق أهدافه. هذا ما يبدو عليه موقف الجانب الإيراني الذي يُفترض أنه يدرك أن ضربة واحدة مهما كان حجمها ومستواها، لا تؤدّي بالضرورة وحدها إلى إرساء معادلات الردع المنشودة. أيضاً، من الواضح أن طهران تدرك أن لا توازن بينها وبين تل أبيب على الساحة البحرية، وأن يد الأولى هي الأعلى، ولذا فقد اختارت المواجهة البحرية لفرض إرادتها على إسرائيل، لعلمها المسبق أن هذه المواجهة مؤذية فعلاً لتل أبيب ومصالحها، وأن آثارها لا تقتصر على ما سيلحق بالسفن والناقلات الإسرائيلية من أضرار ماديّة فقط، بل تنسحب أيضاً على مستويات أعلى وأكثر إيذاءً، وإن بالتبعية.

لكن هل تنجح طهران في فرض إرادتها وتغيير المعادلات فعلاً؟ وهل سيحصل ذلك بشكل كامل أو جزئي؟ الإجابة متعذّرة الآن، خصوصاً أن تل أبيب ستكون معنيّة مباشرة بمنع فرض هذه الإرادة، لكن مهمّتها تلك لن تكون سهلة.

يتعذّر على إسرائيل أن تسمح بربط اعتداءاتها على الساحة السورية، أو غيرها من الساحات، بمعادلة ردّ إيرانية في الساحة البحرية. إذ إن المصلحة الأمنية للكيان العبري لا تتيح له الانكفاء عن شنّ هجمات، خصوصاً على ساحة سوريا البرّية التي تعني الكثير للأمن الإسرائيلي، لكن تل أبيب ليست معنيّة في الوقت نفسه بأن تخوض مواجهة بحرية، تهديداتها تفوق فرصها بأشواط. إلّا أنّ الانكفاء عن الردّ على الضربة البحرية الأخيرة، أيضاً، من شأنه تقريب إيران من تحقيق المعادلة التي تعمل عليها، تماماً كما سيفعل أيّ ردّ إسرائيلي رمزي غير تناسبي مع الاستهداف الإيراني. في المقابل، فإن ردّاً إسرائيلياً ناجعاً يجب أن يكون مؤلماً للجانب الإيراني كي يردعه عن مواصلة مسعاه الذي لن ينتهي نتيجة الإيذاء المحدود، ولا حتى المفرط، كما هو مرجّح، بل ستندفع إيران بسببه إلى البحث عن أهداف أكثر إيذاءً بأضعاف لإسرائيل، ما يعني أن اليوم الذي سيلي الردّ الإسرائيلي لن يكون أفضل من اليوم الذي يسبقه. وهذا التقدير سيكون حاضراً على طاولة القرار في تل أبيب، حيث التجاذب بين دافعية مرتفعة إلى الردّ، وخشية كبيرة من تبعاته، فضلاً عن احتمال انزلاقه إلى التسبّب بسلسلة ردود متضادّة، وهو ما تحذر إسرائيل أن تقع فيه.

على ذلك، لا يبدو أن الردّ الإسرائيلي سيكون مقتصراً، إن تقرّر فعلاً، على الاستهداف المادّي لأصول أو مصالح إيرانية في البحر، بل سيشمل جوانب أخرى بأشرتها إسرائيل فوراً وبلا إبطاء، وفي ما يلي أبرز وجوهها:

- التشديد على أن الاستهداف الإيراني هو «عمل إرهابي» لا يستهدف إسرائيل فحسب، بل يُهدّد حرّية النقل البحري الدولي.

- التشديد أيضاً على أن استهداف السفينة الإسرائيلية عمل جرمي، سببه إرادة القتل للقتل، من دون ربط بأيّ خلفية أو مطلب إيراني أو ردّ على اعتداءات إسرائيلية سابقة.

- التأكيد أن الردّ لا يجب أن يقتصر على إسرائيل، بل أن يكون دولياً، تُمثّل تل أبيب فيه جزءاً من كلّ، لا أن تُلقى عليها وحدها مسؤولية الردّ. وعلى هذه الخلفية، تحدّث الإعلام العبري عن أن إسرائيل تنتظر ردّ فعل «المجتمع الدولي» والدول الإقليمية، التي عليها أيضاً أن تتعامل مع «هذا العمل الإرهابي» بشكل حازم. وهو ما يتساوق مع تصريحات وزير الخارجية الإسرائيلي، يائير لابيد، الذي شدّد على «جرمية» إيران واستهدافها «المجتمع الدولي والملاحة البحرية»، في إشارة إلى أن إسرائيل تنتظر تحرّكاً دولياً بوجه ما سمّاه «الإرهاب الإيراني».

أمّا مسارعة إسرائيل إلى العمل على فصل الاستهداف الإيراني الأخير لواحدة من سفن تملكها، وكأنه لا يرتبط بمعركة قائمة وحيّة بين الجانبين، كان الكيان العبري، في وجهها البحري، هو الذي بدأها بنفسه، فيهدف إلى تحقيق أفضلية إسرائيلية في وجه إيران، لناحيتين:

- تظهير العمل وكأنه عمل ابتدائي، لا يجب أن يحوز على حدّ أدنى من التفهّم الدولي، وذلك عبر نزعه من سياقات الحرب بين الجانبين، حيث الاعتداءات الإسرائيلية لا تنتهي، براً وبحراً.

- استدراج ردود فعل دولية ضدّ الاستهداف الإيراني، ستكون نتيجتها تعزيز الموقف الإسرائيلي في أيّ ردّ فعل لاحق، وإكسابه شرعية مسبقة.

- السعي إلى أن يكون الردّ مشتركاً مع آخرين. وهي محاولة تعوزها ظروف غير متوفرة حالياً، لكن قد تكون كفيلة بتعزيز اتجاه ما لتوفير حماية مسبقة للسفن الإسرائيلية، عبر الوجود العسكري المباشر لحلفائها في المناطق البحرية التي لإيران أفضلية فيها.

علّام ستستقرّ الأمور في نهاية المطاف؟ قد يتعذّر التقدير من الآن، على رغم أنه من شبه المؤكّد أن مساراً إيرانياً فُتح لتغيير معادلات وقواعد اشتباك في الحرب الدائرة بين الجانبين: إدخال الساحة البحرية إلى هذه الحرب، ليس لذاتها فحسب، بل لتكون مرتبطة بساحات أخرى، في المقابل، وعلى رغم إدراك تل أبيب دونيّة موقفها البحري، فمن غير المرجّح أن تقبل بإملاء الإرادة الإيرانية عليها، أقلّه في المرحلة الأولى من هذا المسار، الأمر الذي يستتبع منها ردّاً، وربّما ردّاً لاحقاً على الردّ، مع فعل كلّ مستطاع، هي ومَن معها، ميدانياً وسياسياً وحمائياً بجهدها الخاص أو بمعيّة حلفائها، لمنع إيران من تحقيق أهدافها. إلا أنه لا يبدو أن طهران معنيّة بأن تتراجع من دون أن تُحقّق نتائج تخدم موقفها الدفاعي في وجه تل أبيب.

خيبة إسرائيلية من «الحلفاء»

حتى ما قبل بروز موقف بريطاني، مساء أمس، يحمّل إيران مسؤولية الهجوم على السفينة الإسرائيلية قبالة ساحل عُمان، لم تُوجّه أيّ دولة اتهامات مماثلة إلى الجمهورية الإسلامية. وهو ما ولّد، ابتداءً، وفقاً للإعلام العبري (موقع واللا)، «خيبة أمل في إسرائيل من الأسرة الدولية التي امتنعت عن اتّهام إيران، وجُلّ ما في الأمر تصريحات غير واضحة وغير مباشرة، على رغم أن إسرائيل سعت منذ اللحظة الأولى، لدى هذه الدول، إلى اتهام إيران وإدانتها بشدّة». وتمحورت الخيبة الإسرائيلية، خصوصاً، حول موقفَي الولايات المتحدة وبريطانيا، اللتين أعلنتا أنهما تدرسان المعلومات الواردة إليهما عن «الحادث»، لتبنيا عليها موقفَيهما، قبل أن يعلن وزير الخارجية البريطاني، دومينيك راب، أن «الهجوم على السفينة الإسرائيلية كان متعمّداً ومقصوداً، وهو انتهاك من إيران للقانون الدولي». وجاء تردّد «الأسرة الدولية»، التي تشير إلى واشنطن تحديداً، «على رغم سعي إسرائيل إلى إجراء تحقيق دولي، وعقد جلسة خاصة لمجلس الأمن لمناقشة الهجوم، ومن ثمّ اتّخاذ موقف حاسم ضدّ إيران»، وفقاً لمسؤولين إسرائيليين تحدّثوا إلى «واللا».

سوريا

هدنة درعا صامدة: شروط دمشق لا تتغيّر

درعا ـ الأخبار

نجحت درعا وريفاها الشرقي والغربي في اختبار الهدنة، من دون تسجيل خروقات تُذكر، فيما جرى اتّخاذ خطوات ملموسة على الأرض لتثبيت التهدئة، لا سيما عبر إطلاق سراح الغالبية العظمى من الأسرى العسكريّين الذين اختطفهم المسلّحون من على الحواجز التي هاجموها قبل أيام. وبعد جولة مباحثات مكثّفة تلت هدنة يوم الجمعة، كشفت مصادر مقربة من اللجنة الأمنية الحكومية في درعا، لـ«الأخبار»، أن «شروط الدولة السورية بقيت على حالها، وأن إطلاق سراح العسكريين الأسرى تمّ مقابل وقفٍ لإطلاق النار، مرتبطٍ استمراره بمدى الالتزام به من جانب المسلّحين، مع السماح بعودة الأهالي الذين خرجوا من درعا البلد وطريق السدّ والمخيّم إلى منازلهم». لكن تنسيقيات المسلّحين اتّهمت قائد اللواء الثامن المدعوم روسياً، أحمد العودة، بـ«العمالة للنظام»، واعتبرته مسؤولاً عن عملية إطلاق العسكريين الأسرى، «من غير شروط».

من جهتها، جدّدت «اللجنة المركزية» المفاوضة باسم المسلّحين مطالبتها بإشراف هؤلاء على النقاط الأمنية التي سيتمّ إنشاؤها في درعا البلد في حال التوصّل إلى اتّفاق جديد، الأمر الذي لاقى تحفّظاً كبيراً من الجانب الحكومي، وتأكيداً أن «الجيش السوري وحده مَن يُقرّر ذلك». وفي موازاة ذلك، سُرّبت أسماء قيادات في صفوف الفصائل، ممّن تصرّ الدولة السورية على إخراجهم إلى الشمال، وأبرزهم: مؤيّد الحرفوش، ذائع الصيت في مخيم درعا للاجئين الفلسطينيين؛ وأبو عبدو الهفو، المتّهم الرئيس بالهجوم بالقنّاصات على عناصر الجيش أثناء دخولهم لتنفيذ الاتفاق الأوّل الخميس الماضي، وأحد الأسماء المتشدّدة التي شكّلت نَدّاً لعدد من قادة مسلّحي تسوية عام 2018، الذين تعاونوا مع الدولة السورية لضبط الحالة الأمنية.

> **يطالب المسلّحون بمنحهم حقّ الإشراف على النقاط الأمنية التي سيتمّ إنشاؤها في درعا البلد**

ومع إعلان محافظ درعا، اللواء مروان شربك، أنه «قد تمّ إنجاز خطوات إيجابية في اتفاق درعا البلد»، وتوقّعه أن «ينتهي ملفّ الاتفاق خلال فترة وجيزة»، تشير المعطيات، إلى الآن، إلى أن التطوّرات في درعا تسير باتجاه تمديد الهدنة، إلّا أن الحذر لا يزال يسيطر على الموقف في الأرياف، خشية تكرار سيناريو الهجمات الماضية. ويترافق ذلك مع رفع درجة الجاهزية لدى التشكيلات العسكرية العاملة في التلال الاستراتيجية والمواقع التي تحوي معدّات وآليات ثقيلة، كونها تشكّل عامل القوّة بيد القوات السورية. وبحسب العديد من المؤشّرات الميدانية، فلا يبدو أن ثمّة قدرة لدى مسلّحي الجنوب على مواجهة الجيش، خصوصاً في ظلّ افتقادهم الدعم الخارجي، وفشل كلّ محاولاتهم الحصول على تعاطف من دول الإقليم. كما أن طبيعة تعامل الحكومة هذه المرّة مع ملفّ درعا، تشي باستعجالها سحْب ما سيطبَق على درعا البلد، باتجاه المدن والبلدات الأخرى في المنطقة الجنوبية، بهدف بسط سيادة الدولة على تلك المناطق، وإنهاء حالة العصيان والتمرّد التي استمرّت فيها لسنوات طويلة.

أغلقت الحكومة الأردنية معبر جابر ــ نصيب بعد التصعيد الأخير في درعا خوفاً من انفلات أمني (أ ف ب ــ أرشيف)

تقرير

هنية رئيساً لـ«حماس» لدورة ثانية

غزة ـ الأخبار

أعادت حركة «حماس» انتخاب إسماعيل هنية رئيساً لمكتبها السياسي لدورة 2021 - 2025، وصالح العاروري نائباً، وذلك إثر انعقاد مجلس الشورى العام للحركة، للمرّة الأولى بشكله الجديد، في أعقاب استكمال الساحات «الحماسوية» انتخاباتها. وبحسب مصادر في «حماس» تحدّثت إلى «الأخبار»، فإن انتخاب هنية جاء، بعد إكمال إقليم الضفة الغربية انتخاباته الشهر الماضي، وانتخاب العاروري رئيساً للحركة هناك، إضافة إلى مجلس شورى ممثّل لها، بعد 4 أشهر من انطلاق عجلة الانتخابات الداخلية.

وجرى، أخيراً، انتخاب خالد مشعل (رئيس الحركة السابق) مسؤولاً عن إقليم الخارج، وموسى أبو مرزوق نائباً له، في حين تمّ انتخاب صالح العاروري رئيساً لإقليم الحركة في الضفة، وزاهر جبارين نائباً له. وسبق أولئك، قبل أشهر، يحيى السنوار الذي انتُخب قائداً لـ«حماس» في غزة، وخليل الحية نائباً له.

وحصل هنية على غالبية أعضاء مجلس الشورى، وذلك بعد اعتذار خالد مشعل عن الترشّح لهذا المنصب واكتفائه بقيادة الحركة في الخارج. وكان عقد المجلس، يوم الجمعة الماضي، جلسته الأولى، لإكمال الانتخابات الداخلية بعد تأخّر إجرائها في الضفة بفعل الإجراءات الأمنية المعقّدة التي فرضت اتّباع طريقة سرّية، استغرقت أكثر من 4 أشهر لإتمام العملية. وقدّم هنية، أمس، خلال الاجتماع الثاني للمجلس، أعضاء المكتب السياسي الذي اختارهم معهم من الأقاليم الثلاثة (غزة – الضفة – الخارج) ليُشكّلوا المكتب التنفيذي لـ«حماس»، وهو أعلى هيئة سياسية منبثقة من المكتب السياسي، الذي صادق مجلس الشورى على أعضائه بالإجماع، لتبدأ فعلياً دورة جديدة لقيادة «حماس» تنتهي في آذار 2025.

ويأتي انتخاب هنية قبل أيام من جولة خارجية له على عدد من الدول، أبرزها الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي سيصلها الأربعاء المقبل للمشاركة في مراسم تنصيب الرئيس الإيراني الجديد، إبراهيم رئيسي. وتُعدّ هذه آخر ولاية لهنية في رئاسة المكتب السياسي، إذ لا تجيز اللائحة الداخلية للحركة انتخاب رئيس للمكتب لأكثر من دورتَين متتاليتَين.

تونس

عين سعيّد على «الاستفتاء الدستوري»
المرحلة الانتقالية رهن الغموض

يتحيّن الرئيس التونسي، قيس سعيّد، الفرصة المناسبة، لإعلان اعتزامه الدعوة إلى استفتاء شعبي على الدستور، بهدف تعديل النظام السياسي بحيث يصبح رئاسياً. خطوةٌ من شأن تحقّقها الانتقال بتونس من وضع دستوري إلى آخر مغاير تماماً، من دون أن يعني ذلك، بالضرورة، حياةً أفضل للتونسيين، في ظلّ أزمات مستفحلة لا تفتأ تزداد تعقيداً، وفي انتظار أن ينقشع غبار قرارات الـ25 من تموز، ينكبّ «اتحاد الشغل» على إعداد خريطة طريق لهذه المرحلة الحسّاسة، التي تبدي «النهضة»، يوماً بعد يوم، جاهزية أكبر لاستيعابها

تونس - **أمينة الزياني**

استفاقت الساحة السياسية التونسية من أثر صدمة قرارات 25 تموز، لتستوعب متطلّبات اللحظة ولوازمها، وأوّلها حتّ الرئيس قيس سعيّد على توضيح تصوّره للمرحلة المقبلة. وإن كانت منظّمات مهنية قد سارعت، منذ الساعات الأولى لإعلان قرار تجميد عمل البرلمان وإعفاء الحكومة، إلى مطالبة الرئيس بوضع خريطة طريق لفترة

> **يطالب جمهور سعيّد بقطع راديكالي مع المنظومة الحزبية ومحاسبتها على «العشر العجاف»**

التدابير الاستثنائية، فإن الأحزاب واصلت انقسامها وتركيزها على فكرة «الانقلاب» أو الدعاية لـ«تصحيح المسار»، الآمين العام المساعد لـ«الاتحاد العام التونسي للشغل»، صلاح الدين السالمي، أكد، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «منظّمة الشغيلة» تنكبّ على إعداد خريطة للطريق سيتمّ تدارسها ضمن الهيكل التقريري (الهيئة الإدارية) في داخلها، قبل عرضها على الرأي العام.

لكن، باستثناء ذلك، لا يبدو أن ثمّة تصوّرات مستقبلية جاهزة لدى خصوم الرئيس أو مساندِيه. إذ أشار الأمين العام لـ«حركة الشعب» المقرّبة من سعيّد، زهير المغزاوي، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أنه «لا فكرة لديه عن تصوّرات الأوّل للمرحلة المقبلة، وهي مرحلة حسّاسة تتطلّب تريّثاً ودراسة لتستجيب لتطلّعات شعب تمّ سحقه، ولضرورات دولة تمّ تفتيتها واختراقها والعمل على تهرئة كلّ أركانها». ورأى المغزاوي أن «الرئيس يتحرّك ضمن دائرة صعبة وشائكة، ما يجعل خطواته حذرة»، مبدياً ثقته بأن «تحرّكات الرئاسة تصبّ في إطار التأسيس لديموقراطية سليمة». وعن الضمانات بأن لا تؤوّل المرحلة الاستثنائية وأن لا تكون القرارات مسقطة على الجميع، اعتبر محدّث «الأخبار» أن «الضمانة الوحيدة هي الشعب الذي خرج للتعبير عن إحباطه من الطبقة الحاكمة يوم 25 تموز، والذي يمكن أن يستعيد الكلمة الفصل متى ارتأى انحرافاً في السلطة».

في المقابل، واصلت حركة «النهضة» أكد، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «منظّمة الشغيلة» تنكبّ على إعداد خريطة للطريق سيتمّ تدارسها ضمن الهيكل التقريري (الهيئة الإدارية) في داخلها، قبل عرضها على الرأي العام.

لكن، باستثناء ذلك، لا يبدو أن ثمّة تصوّرات مستقبلية جاهزة لدى خصوم الرئيس أو مساندِيه. إذ أشار الأمين العام لـ«حركة الشعب» المقرّبة من سعيّد، زهير المغزاوي، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أنه «لا فكرة لديه عن تصوّرات الأوّل للمرحلة المقبلة، وهي مرحلة حسّاسة تتطلّب تريّثاً ودراسة لتستجيب لتطلّعات شعب تمّ سحقه، ولضرورات دولة تمّ تفتيتها واختراقها والعمل على تهرئة كلّ أركانها». ورأى المغزاوي أن «الرئيس يتحرّك ضمن دائرة صعبة وشائكة، ما يجعل خطواته حذرة»، مبدياً ثقته بأن «تحرّكات الرئاسة تصبّ في إطار التأسيس لديموقراطية سليمة». وعن الضمانات بأن لا تؤوّل المرحلة الاستثنائية وأن لا تكون القرارات مسقطة على الجميع، اعتبر محدّث «الأخبار» أن «الضمانة الوحيدة هي الشعب الذي خرج للتعبير عن إحباطه من الطبقة الحاكمة يوم 25 تموز، والذي يمكن أن يستعيد الكلمة الفصل متى ارتأى انحرافاً في السلطة».

في المقابل، واصلت حركة «النهضة» أكد، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «منظّمة الشغيلة» تنكبّ على إعداد خريطة للطريق سيتمّ تدارسها ضمن الهيكل التقريري (الهيئة الإدارية) في داخلها، قبل عرضها على الرأي العام.

لكن، باستثناء ذلك، لا يبدو أن ثمّة

لا معطيات متوفرة لدى خصوم الرئيس او مساندِيه عن تصوّراته للفترة المقبلة (أ ف ب)

برلمانيين ممّن حظيوا بامتيازات الحصانة النيابية ليتجنّبوا أحكاماً قضائية صادرة بحقّهم، أو ممّن تمتّعوا بامتياز التغافل عن المحاسبة أساساً، لكونهم جزءاً من المنظومة الحاكمة قبل مرحلة التجميد. إذ ترتسم علامات استفهام حول جدوى هذه التوقيفات، في الوقت الذي ينتظر التونسيون اعتقالات في صفوف الفاسدين وذوي النفوذ الذي أضرّ بمعيشتهم، فضلاً عن مدى احترام الخطوات الأخيرة لمبادئ المحاكمة العادلة وابتعادها عن منطق الثأر والتشفّي. وإذا كان الهدف ممّا جرى القطع مع منظومة الامتيازات التي حظيت بها الطبقة الحاكمة ومن بينها الحصانة النيابية والسياسية، إلا أنه يمكن اعتباره إجراءات حقيقية تضمن ديمومة الانتعاش الاقتصادي أو سريان مبدأ المحاسبة على الجميع. فتونس تحتاج بشكل عاجل إلى حكومة تتولّى العمل على الملفّ الاقتصادي وإنقاذ البلاد من وضع الارتهان المالي للدوائر المانحة دولياً، كما تحتاج إصلاحاً في العمق للمؤسّسات الحيوية، لا إجراءات تُحدث انتعاشة ظرفية يخفت بريقها سريعاً ليعود التونسيون إلى سالف الأزمة والاحتقان.

ويرى مراقبون أن الخطوة المقبلة لسعيّد هي الاستفتاء الشعبي على تعديل الدستور نحو نظام رئاسي، وهي خطوة تتناغم تماماً مع رؤيته لإعادة بناء الدستور. ومن هنا، يعتقد هؤلاء أن مسألة تعيين رئيس حكومة هي مسألة «هامشية» لدى سعيّد، المؤمن بضرورة قيام نظام رئاسي برأس واحد، يكون فيه دور رئيس الحكومة محدوداً في تطبيق توجيهات الرئيس، معتبرين أن هذا الأخير يتحيّن الوقت المناسب لإعلان ذلك، بعد أن تكون الساحة السياسية قد لعبت جميع أوراقها لترضخ للأمر الواقع، أي استفتاء التونسيين على تعديل الدستور.

اقتصادياً، والاحتقان السياسي، وقمع الاحتجاجات الاجتماعية، ومحاسبة «طبقية» تكون فيها طبقة الميسورين ورجال الأعمال متّهمة، من دون استثناءات، بالإثراء على حساب عموم التونسيين، وهي مطالب مفهومة نظراً إلى ما عاناه التونسيون خلال عقد من الزمن. ولكنها تتطلّب عقلنة واليات تحترم منظومة حقوق الإنسان وسيادة القانون. وفي هذا الإطار، تُطرح تساؤلات حول التوقيفات وتطبيق القرارات القضائية، والذي جاء تحت لواء القضاء العسكري وشمل في الأساس

> **تقوم وجهة النظر الجزائرية في ما يتعلّق بتونس على ضرورة احترام الديموقراطية والدستور**

التعامل مع حركة «النهضة»، ومع الرئيس التونسي، قيس سعيد، الذي يحظى بدعم حذر من الجزائر، وغير محدود من مصر. وتقوم وجهة النظر الجزائرية على ضرورة احترام الديموقراطية والدستور، في مقابل وجهة النظر المصرية القائمة على أن «الضرورات تبيح المحظورات»، وأن سعيد يجب أن يحظى بدعم عربي في ظلّ مخاوف من انقلاب مضادّ على قراراته.

لكن ما لم يُقل في البيانات الرسمية هو أن الجزائر تحدّثت عن رغبة في التعاون مع جميع الأطراف في الداخل التونسي، وأن العلاقات مع «النهضة» ستسير وفق التطوّرات على الأرض، ووفق ما يقرّره الشعب التونسي وليس التيّارات الداعمة للرئيس فقط، الأمر الذي أبدت القاهرة تفهّمه، مقابل مطالبتها بتفهّم موقفها هي.

هذه التباينات امتدّت أيضاً إلى الملفّ الليبي، الذي سجّل خلافات حول عدّة نقاط، من بينها وضع الجيش وقيادته ومعوّقات توحيده، إضافةً إلى الموقف من المليشيات. وفيما جرى الاتفاق على إتاحة الفرصة أمام جميع الأطراف للعمل المشترك، أكدت مصر استمرار استعدادها للتعاون لحلّ المشكلات القائمة، مع الالتزام بالمسار المحدّد في شأن موعد الانتخابات، على رغم تحفّظها على بعض الشخصيات التي تدعمها الجزائر.

للمواطنين باستعادة نسق حياة «شبه طبيعية». ويوحي ما تقدّم بأن الرئاسة تضع مكافحة «كورونا» وتداعياتها على رأس أولوياتها، على رغم حساسية الظرف السياسي. أمّا بالنسبة إلى تعيين وزير للداخلية، فهو جاء كـ«ضمانة لاستمرارية الدولة»، وفق ما حاجج به سعيّد في كلمة مرافقة لأداء الوزير اليمين الدستورية، حملت في طيّاتها دلالات عدّة: فالوزارة المذكورة، وعلى امتداد عشر سنوات، لم تكن صامتة على غرار نظيرتها العسكرية، وإنما أقحمت في الشأن السياسي وقسّمت من الداخل وتفرّقت ولاءات بعض قياداتها بين الأطياف السياسية، وفي مقدّمتها «النهضة». وكان ضرورياً لسعيّد تحييدها وإعفاء الموالين للأحزاب، حتى يضمن تطبيقها للقرارات من دون عصيان أو تمرّد، وعدم اختراقها من جانب الأطراف السياسيين مجدّداً.

لكن، مع ذلك، يُخشى على سعيّد من الانزلاق نحو متاهات ربّما لم تكن محسوبة. فجمهوره المتزايد إثر قراراته الأخيرة، يطلب قطعاً راديكالياً مع المنظومة الحزبية، وثأراً منها على «العشر العجاف» المتبادلة الأخيرة بين المسؤولين الإثيوبيين والجزائريين، وطلب إثيوبيا من الجزائر، بشكل علني، تصحيح صورتها أمام «جامعة الدول العربية». وتوضيح موقفها الذي اتّهمت مصر والسودان بتشويهه. كذلك، ترى القاهرة في التحرّك الجزائري على خطّ «النهضة» محاولة لفرض دور قيادي لها، باستغلال المأزق المصري، في الوقت الذي تعرقل فيه هي ملفّات عدّة تدعمها مصر، من بينها تلك المرتبطة بعمل «الجامعة العربية».

على أيّ حال، لم تكن زيارة الوزير الجزائري مدرجة على أجندة نظيره المصري. لكن تطوّرات الأحداث في تونس ومناقشات الأوّل مع الإثيوبيين الأسبوع الماضي، دفعت القاهرة إلى الإسراع في ترتيب الزيارة، التي جرت فيها مناقشة الموقف في تونس بشكل مستفيض، بخاصة في ما يتعلّق بكيفية مناقشة عدّة قضايا في اجتماع مغلق بينه وبين نظيره المصري سامح شكري، قبل أن يلتقي في اليوم التالي السيسي في مقرّ رئاسة الجمهورية، حيث برز التباين خصوصاً لدى التطرّق إلى مسألة سدّ النهضة. وفي هذا الإطار، لم تُتِح القاهرة للوزير الجزائري فرصة عرْض وساطة بلاده في هذه الأزمة، معتبرة أن «المطالب واضحة والحقائق أيضاً، ولا يجب النقاش في الحقوق من دون إلمام بالتفاصيل كافة»، وهو ما جعل العمامرة يحجم عن طرح الفكرة بشكل مباشر.

ويعود الرفض المصري لمحاولات التوسّط الجزائرية إلى أسباب عدّة، من بينها اتّساع مساحة التباينات بين البلدين في الفترة الأخيرة، خصوصاً في ملفّ سدّ النهضة، الذي تتّهم القاهرة، الجزائر، بالانحياز فيه إلى جانب أديس أبابا، والذي عبّرت عنه، بحسب وجهة النظر المصرية، الزيارات

لم تكن زيارة الوزير الجزائري مدرجة على اجندة نظيره المصري (أ ف ب)

تقرير

تباينات مصرية - جزائرية: أيّ حدود لدعم سعيّد؟

القاهرة - **الأخبار**

على رغم أن البيان الرئاسي المصري الصادر بعد لقاء الرئيس عبد الفتاح السيسي، وزير الخارجية الجزائري رمطان العمامرة، تحدّث عن «توافق» بين البلدين في شأن إنفاذ إرادة الشعب التونسي، إلّا أن هذا التوافق لم يكن سوى جزء من أسلوب الدبلوماسية الذي يتّبعه البلدان حالياً لتجاوز أزماتهما البَينية، شكلياً، بخاصة في ظلّ اتهام كلّ منهما الآخر بالسعي إلى استلام دفّة القيادة في شمال أفريقيا، وهو ما عطّل العديد من فرص التعاون التي حاولت القاهرة تفعيلها منذ وصول الرئيس عبد المجيد تبون إلى السلطة في الجزائر، علماً أن المؤسّستَين العسكريتَين التابعتَين للبلدين تتمتّعان بعلاقات راسخة، على العكس من العلاقات السياسية المتوترة.

وخلال زيارة العمامرة، جرت

اليمن

لا وديعة سعودية جديدة
سلمان يرفض استقبال هادي

صنعاء - **رشيد الحداد**

أفادت مصادر مقرّبة من حكومة الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، «الأخبار»، بأن الديوان الملكي السعودي يرفض، منذ مطلع العام الجاري، طلب هادي لقاء الملك سلمان، بعدما تمّ حصر التواصل مع الأوّل عبر السفير محمد آل جابر. ويأتي ذلك في ظلّ استمرار رفض الرياض طلب حكومة هادي منحها وديعة مالية جديدة لإيقاف التدهور الاقتصادي في مناطقها، وهو ما دفع الأخيرة إلى طباعة تريليون ريال من الحجم الكبير المتداوَل به في صنعاء، لتغطية العجز في إيراداتها خلال الأشهر الماضية. وكانت تلك الحكومة حاولت، على استحياء، التقدّم بطلب إلى أبو ظبي لإخلاء ميناء بلحاف النفطي، لكنها قوبلت بالتجاهل، كحال طلبها من قيادة التحالف السعودي وقْف ترحيل مبيعات النفط الخام الذي يُصدَّر من حقول محافظات شبوة وحضرموت ومأرب إلى البنك الأهلي السعودي، وهو ما وضعها في حالة عجز كلّي أمام مطالب مئات الآلاف من موظّفيها بصرف رواتبهم المتوقّفة منذ أواخر العام الفائت.

وبعد مناشدات عدّة للجانب السعودي لإفراج عن شحنات نقدية من العملة المطبوعة كانت محتجَزة في ميناء جدّة السعودي، سمحت الرياض، الشهر الماضي، بدخول قرابة 32 حاوية محمّلة بالنقد المطبوع إلى ميناءَي عدن والمُكلا، فيما صرفت مليارات الريالات للموالين لها في مأرب من تلك الأموال المطبوعة. ونتيجة إغراق السوق بعشرات المليارات من الريالات، انهار سعر صرف الريال اليمني أمام الدولار إلى أكثر من ألف ريال في المحافظات الجنوبية، لتوحيد السياسات النقدية مع صنعاء، وفق قوله. وفي هذا الإطار، اتهم الخبير المصرفي في صنعاء، إبراهيم العواوي، في حديث إلى «الأخبار»، التحالف وحكومة هادي بـ«تعميق معاناة الشعب اليمني»، لافتاً إلى أن قيام الحكومة برفْع السعر الجمركي للدولار إلى ضعف ما كان عليه، أدّى إلى ارتفاع أسعار البضائع والسلع. واعتبر العواوي أن ما يجري حالياً يُعدّ «تدميراً ممنهجاً» للاقتصاد، ستطاول أضراره الملايين.

> **رفعت حكومة هادي سعر صرف الدولار الجمركي في ميناء عدن بنسبة 100 في المئة**

إلى التهديد بوقف الاستيراد عبر عدن، وإعلان رفْض التعامل بالقرار الذي وصفه، في بيان صادر عنه، بـ«الكارثي الذي سيترتّب عليه انزلاق الآلاف من الأسر اليمنية إلى هاوية المجاعة». كذلك، أقدم مصرف عدن المركزي، الخميس، على ضخّ مليارات الريالات المطبوعة حديثاً من فئة 1000 ريال بالحجم الكبير المشابه للعملة المتداوَلة في صنعاء، بحجّة معالجة الاختلالات الناتجة من الانقسام النقدي بين صنعاء وعدن. كما أقرّ إنزال عشرات المليارات من العملة اليمنية المطبوعة من دون غطاء من فئة الألف ريال، للتداول بها في الأسواق الجنوبية، بوصفها وسيلة لتوحيد السياسات النقدية مع صنعاء، وفق قوله. وفي هذا الإطار، اتهم الخبير المصرفي في صنعاء، إبراهيم العواوي، في حديث إلى «الأخبار»، التحالف وحكومة هادي بـ«تعميق معاناة الشعب اليمني»، لافتاً إلى أن قيام الحكومة برفْع السعر الجمركي للدولار إلى ضعف ما كان عليه، أدّى إلى ارتفاع أسعار البضائع والسلع. واعتبر العواوي أن ما يجري حالياً يُعدّ «تدميراً ممنهجاً» للاقتصاد، ستطاول أضراره الملايين.

هذ شأن قرارات حكومة هادي مقاقمة معاناة ملايين اليمنيين (أ ف ب)

إعلانات رسمية

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب هشام قطيش وكيل روني فادي بوطايع لموكلته ندى سامي ابي طايع سند بدل ضائع للعقار 488 الغازية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلبت منى يوسف يعقوب الحكيم لمورثتها حلوة يعقوب الحكيم سندات بدل ضائع للعقارين 562 و770 مغدوشة.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب سمير عوض بدر لموكله HAZEM SAMIR BADR سند بدل ضائع للعقار 4/240 بقسطا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب علي ديب عكوش لموكلته اسمهان عباس جزيني سند بدل ضائع للعقار 250 ارزي.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلبت شيراز قبيسي وكيلة محمود محمد مرعي بصفته مشتري سند بدل ضائع للعقار 2588 الغازية بإسم محمد علي صادق.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلبت فدى أحمد حطيط لموكلها خليل حسين غدار سند بدل ضائع للعقار 14/1330 قنارية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

مطلوب

شركة سوفتك ش.م.م.
مطلوب موظف محاسبة (ضمان - مالية) دوام جزئي - ت: 01744826
Cv: admin@softech-lb.com

سينما

براين دي بالما... عبقري القصة السينمائية

تعتبر أفلامه «فيلم مؤلف» في أوروبا بسبب بعدها الشخصي وطريقته في كتابتها. خلال معظم حياته المهنية، كان يُنظر إلى المخرج الأميركي براين دي بالما (1940) من قبل جزء كبير من النقاد والجمهور على أنه بديل الفرد هيتشكوك، من دون أي اهتمام سوى بأجوائه الجنونية والمكائد التي يصنعها في أفلامه الروائية الطويلة. ولكن منذ أوائل الثمانينيات، عرف دي بالما كيف يؤسس نفسه كأحد أهم المخرجين في هوليوود. واليوم، يصعب العثور على شخص ما زال يشك في أنّنا أمام أحد رواة القصص العظماء في هوليوود. دي بالما عبقري في استخدامه للكاميرا في حركتها المستمرة والاستخدام المعتاد للشاشة المنقسمة والحركة البطيئة. يولي اهتماماً لكل التفاصيل السينمائية وخاصة الصوت، كما تؤكد سينماه على أهمية المونتاج كمفتاح السرد.

أربعون عاماً على «بلو أوت»: درس في الإخراج

هيتشكوك، انطونيوني وكوبولا. الثالوث المقدس الذي أنتج سينما براين دي بالما. تأثيرهم على دي بالما يظهر بشكل واضح في Blow Out. «بلو أوت» (1981) واحد من الأعمال الأكثر تميزاً عند دي بالما. فيلم سياسي لم ينل اهتمام الجمهور في بداية الثمانينات، على عكس ما أظهره النقاد، ومنهم بولين كايل الذي وصفت الفيلم بالعظيم. مع الوقت، أصبح الفيلم

> **يتلاعب بذكاء بالتأثيرات الثقافية والاجتماعية والسياسية والفضائح والنقد الاعلامي**

تحفة سمعية بصرية. ويُعرف أيضاً بأنه رسالة حب للسينما وخاصة «السينما ب».

جاك (جون تراڤولتا) مهندس الصوت الذي يعمل على أفلام الرعب، يكتشف عن طريق الخطأ مؤامرة ضد مرشح لرئاسة الولايات المتحدة من خلال تسجيل صوتي وبعض الصور. دي بالما الذي أخذ العناصر المبدئية للفيلم من «بلو اب» (1966) لمايكل انجلو انطونيوني، يظهر لنا حقيقة ثانية مخبأة تحت ظلال الفساد، ويكرر مثل انطونيوني التلميح واكتشاف الحقيقة الموازية، ولكن هذه المرة من خلال الصوت. في «بلو اوت»، يزودنا دي بالما بعيّنات من عبقريته خلف الكاميرا، والمشاهد الذي تضع المتفرّج في قلب الحدث بادق التفاصيل. فيلم يعد درساً ومحاضرة في الإخراج والتصوير السينمائي والمونتاج. «بلو أوت» هو سينما عن السينما.

يجمع جاك المشاهد، ومع الصوت الذي سجّله، تمكّن من بناء قصة سينمائية. دي بالما دقيق في توضيح عملية مونتاج الصوت وأهميته في السينما وكيف يضفي معنى على الصورة. من دون الصوت، ما يراه جاك مختلف تماماً عما يراه عندما يضيف صوتاً إليه. ما فعله دي بالما في الفيلم هو خلق مشاعر من المشهد الأول وحافظ عليها طوال الشريط.

في «بلو أوت»، يهيمن الأسلوب على الحبكة، وأيضاً العناصر المستعارة من أفلام أخرى («المحادثة» لفرانسيس فورد كوبولا، «النافذة الخلفية» لألفرد هيتشكوك)، والمعالجة البصرية (لقطات تتبع طويلة، الشاشة المنقسمة، الحركة البطيئة، صورة بانورامية، الدوران 360 درجة). فوق كل هذا يرينا دي بالما الطريقة العملية التي كانت تستعمل وقتها لوضع الصوت على الصورة، في مشهد لا يمكن أن يحذف من الذاكرة السينمائية. مع كل ما سبق، يتلاعب دي بالما بذكاء بالتأثيرات الثقافية والاجتماعية والسياسية والفضائح والنقد الإعلامي، ويخلق فيلماً في فيلم... سينما نقية خالصة وأنيقة وفن عظيم.

«منقّح»: إعادة إحياء مجزرة المحمودية

العراق 2006. قررت دورية من الجنود الاميركيين، التي خنقها الحر الشديد والملل من تكرار المهمات، خلال لعبة بوكر إرضاء شهيتهم الجنسية من خلال اغتصاب مراهقة، وقتل عائلتها في جريمة عرفت بـ«جرائم المحمودية». لاستنكار هذا العمل الإجرامي، بغض النظر عما إذا كنا في حرب أم لا، أخذ براين دي

> **يوميات على شكل شرائط فيديو لجندي اميركي، تسجيلات كاميرات امنية، مشاهد من فيلم وثائقي فرنسي، مقاطع من يوتيوب**

بالما، ساعة ونصف الساعة لإعادة تشكيل الواقع والجريمة مع جميع الموارد السمعية والبصرية المميزة فيها. قدم «منقّح» (2007) بطريقة وثائقية عن الأخلاق وكوميديا بشعة عن الطبيعة البشرية وانحلال النظام الرأسمالي، بخاصة أنّ القصة حقيقية، حدثت بالفعل، والفيلم مستوحى من قصة إخبارية تم تجاهلها وتجاوزها بصمت.

قال لنا دي بالما منذ البداية بأنّ كل ما نشاهده هو خيال. لكن مع المشهد الأول، نلاحظ كيف يحاول تضليلنا. أراد المخرج أن يكون كل شيء حقيقياً قدر الإمكان بغظاظة وقسوة. يقرّبنا الفيلم من الأحداث من وجهات نظر مختلفة: يوميات على شكل شرائط فيديو لجندي أميركي، تسجيلات كاميرات أمنية، مشاهد من فيلم وثائقي فرنسي، مقاطع من يوتيوب، مقتطفات إخبارية، ومحادثات سكايب. تخلى دي بالما عن صنع فيلم سياسي عن حرب العراق بالمعنى الهوليوودي (لذلك عوقب الفيلم في أميركا وعرض بشكل محدود جداً على الرغم من نيله جائزة الأسد الفضي لأفضل مخرج في «مهرجان البندقية»)، مقتنعاً بجرعة هائلة من الإثارة، وأبقى المشهد الإنساني والأخلاقي للجنود المقتنعين بأنّ العراق كوكب مجهول، حيث يمكن قلب القيم وفعل أي شيء من دون محاسبة.

«منقّح» بعنوانه يعني تنظيف المستندات والصور والرسائل قبل النشر. في الفيلم عكس دي بالما ذلك. استعاد الوجوه المختبئة، الكلمة المحذوفة، وعرض ما لا يمكن أن يعرض. خلق نوعاً من الدراما الوثائقية الجادة، وعرض السياقات السياسية والبشرية لجرائم الحرب. استنكر سيرك العنف وفعل ذلك بالموارد نفسها. صاح بوجه الكل: تريدون العنف؟ هذا هو العنف. تريدون أكاذيب تبدو صحيحة؟ فلنكذب. أعاد إحياء مجزرة المحمودية بموارد وهمية، كأنه يقول للجميع، الكذب سهل، وإخفاء جريمة أو تجاهلها لا يعني أنها لم تحصل.

MUBI على Redacted

ستريمينغ

«تشيرنوبيل 1986»: قصة بطوليّة ملوّها الكليشيهات

ليلة 26 نيسان (أبريل) 1986 هي إحدى تلك الليالي التي لن تتمكن البشرية من نسيانها. سجلت عقارب الساعة 1:23:45 عندما، في محطة تشيرنوبل للطاقة النووية، في جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية آنذاك، انفجر المفاعل 4 وأطلق قوة تعادل 500 قنبلة ذرية تلتها سحابة سامة. حتى الآن، بعد هذا أخطر حادث في تاريخ الطاقة النووية المدنية جنباً إلى جنب مع حادث فوكوشيما في عام 2011. السينما لم تبخل على الحادث، ولا نقص في الأفلام الروائية والتسجيلية وحتى المسلسلات التي أعادت بناء الاحداث بأمانة إلى حد ما («نقّار الخشب الروسي»/ 2015)، «مطاردة تشيرنوبل: الاكتشاف بعد نهاية العالم»/ 2020). أشهر الأعمال وأهمها على الاطلاق هو مسلسل قصير أنتجته HBO عام 2019. واليوم على نتفليكس، لدينا فيلم جديد عن هذه الاحداث، ولكن «تشيرنوبل 1986» (2021) كارثة عن الكارثة، وغباء وكذب ميلودرامي.

رجل الإطفاء اليكسي (دانيلا كوسلوڤسكي، المخرج نفسه) ترك وظيفته لأنه وجد الحب. في 26 نيسان (أبريل) 1986 أصبحت الحياة الجديدة التي يحلم بها مع حبيبته في كييڤ سوداء. أدى انفجار تشيرنوبل إلى إغراق اليكسي في الخطر مرة أخرى. انطلق رجل الإطفاء مع مهندس وغطاس في مهمة محددة: تصريف المياه من خزان تحت المفاعل المحترق. المياه تزداد سخونة، والثلاثة مستعدون لمواجهة الموجات الإشعاعية والظلام والمياه لإنقاذ زملائهم والتضحية بحياتهم وتجنّب انفجار آخر وكارثة أكبر.

في صراع يائس ضد الزمن، حوّل الفيلم المشاعر إلى الـ600 ألف شخص بين الجنود والمدنيين الذين عملوا في ظروف قاسية لإطفاء الحريق وتنظيف سطح المفاعل، والذين ماتوا بمرور الوقت بسبب السرطان وأمراض القلب الناتجة عن التعرض الطويل للإشعاع. ومن بين هؤلاء الكسي شخصية خيالية مستوحاة بشكل كبير من رجل الإطفاء نيكولاي تشبوشيف، الذي يبلغ الآن 71 عاماً. أهم مشاكل الفيلم هو الغياب التام للموضوعية في القصة، وخلفياتها السياسية والاجتماعية والصحية. كان المخرج وضع رجل الإطفاء في بناية تحترق، كأن الانفجار شيء طبيعي يحدث كل يوم. الفيلم ببطله عصري للغاية، والكارثة ليست أكثر من مجرد سياق لعرض قصة بطولية. المخرج الروسي سفّه الفيلم والانفجار والشخصيات. ركز في الأول على القصة الرومانسية، بطريقة تعاني من البطء المفرط في الإيقاع. ثم يزداد الإيقاع ويدخل الفيلم موقع الكارثة، ويبدأ الإخراج والتصوير والعرض بصراع في التعبير. مثلاً، هناك نقص في الإحساس بالخطر والخوف والألم، والحوارات ليست فعالة. «تشيرنوبل 1986» ليس أكثر من قصة بطولية مليئة بالكليشيهات. فيلم غير مقنع من أي ناحية، دون المتوسط، سوف يصل بسبب قصته وعرضه على نتفليكس إلى جماهير كثيرة، ولكنه سوف يُنسى بطرقة عين.

1986 Chernobyl على نتفليكس

«باترسون» لجيم جارموش: عالم صغير مغزول بالشعر

«باترسون» (2016) فيلم حول لا شيء وكل شيء في آن. فيلم عن الشعر والشغف والحب والفن والتأمل والتفاصيل والمدينة... عن جمال الكلمات، وكيفية إختيار ما يناسب الناس في هذه الحياة التي يعيشونها. يجسد الفيلم صورة جميلة عن الإنسان والحياة، عن جوهر حياتنا وحياة الأفراد من حولنا.

يدور الفيلم خلال أسبوع واحد، بدءاً من الإثنين، من حياة باترسون (آدم درايفر)، وهو سائق حافلة في مدينة باترسون، في نيو جيرسي (يحمل اسم مدينته كائناً به صنّوها الشعري)، كل يوم يتّبع باترسون الروتين ذاته. يستيقظ في السادسة والربع صباحاً، يقبّل حبيبته النائمة، يتناول الفطور، يسير نحو مرآب الحافلات، يقود الحافلة طوال اليوم، يعود إلى المنزل ليلاً، يتناول العشاء (أنواع وأطباق غريبة تصنعها حبيبته)، بعد الانتهاء من العشاء، يخرج برفقة كلبه مارفن في نزهة، يتوقف عند الحانة، يجرع كأساً واحداً، يصغي إلى أحاديث الرواد، من ثم يعود إلى مسكنه. خلال قيادة الحافلة، يصغي إلى حكايا الركاب. وعند الوصول إلى المحطة، يتوقف عن السير للاستراحة. لكن باترسون هو شاعر يدوّن قصائده على دفتر صغير يحمله معه دائماً. الشعر هو شغف باترسون في الحياة، ذلك الشغف الذي يجيده. صديقته وحب حياته لورا (غلشيفته فراهاني) تمضي وقتها في البيت، تتفنن في صنع أشكال مختلفة من الكعك والحلويات ودهن الجدران وصنع الستائر وتمتلك ذوقاً غريباً في كل شيء يواجهه باترسون بالصمت وبملامح تحاول إخفاء صدمته. يركز الفيلم على أسبوع واحد من حياتهما، وكل يوم يجلب روحاً جديدة حول موضوع معين. كل لحظة هي انعكاس لشخصين يحبان بعضهما ويتقبلان بعضهما (هي انفعالية وعاطفية مشاعرها جليّة على وجهها وتنخرط في ألف مشروع ومشروع، وهو بارد لا يعبّر عن دواخله) ومخلصان لبعضهما إلى أبعد الحدود.

باترسون ولورا لا ينتظران الحياة كي تمنحهما السعادة والاكتفاء والارتياح، بل يصنعان كل هذا بطريقتهما الخاصة. يعلمان أن الرضى في الحياة لا يعتمد على اقتناء الأشياء أو تراكم الأمور، بل ما يمكن إضافته إلى الحياة. فيلم بسيط عن البسطاء الذين يعيشون حياتهم بطريقة عادية مع كثير من الشغف، الحب والسعادة. «أردت أن أصنع عالماً صغيراً وهادئاً، عن أشخاص تتمحور حياتهم حول نفسهم» هكذا يعلّق المخرج والكاتب جيم جارموش على الفيلم. يحتاج المشاهد إلى مزاج تأملي، ليغوص في ما يقدم جارموش، ينسى الوقت ويبتعد عن العالم الحقيقي من حوله، كي يسلّم نفسه مستمتعاً بكلمات الشعر المتطايرة أمامه من على الشاشة.

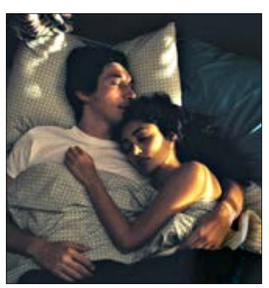

Paterson على نتفليكس

يكتبها شفيف طبارة

ليبيا ما بعد الثورة لا تسع «حقوق الحرية»

نحن في ليبيا بعد الثورة، حيث بدأت الآمال الطوباوية للربيع العربي بالتلاشي مع بداية الحرب الأهلية. على مدار خمس سنوات، تابعت المخرجة الليبية نزيهة عريبي ثلاث نساء وفريق كرة القدم الخاص بهن. من خلال عيون نعمة وحليمة وفدوى، نلاحظ حقيقة بلد يمر بمرحلة انتقالية، حيث تتعارض قصص الحب الشخصية مع الأحداث والسياسة والواقع الاجتماعي. في بلد تبدو فيه الأحلام رفاهية، تحاول البنات تحقيق حلمهن، شغفهن، ونضالهن وتضحيتهن من أجل ناديهن النسائي لكرة القدم.

يبدأ فيلم «حقوق الحرية» (2018) بجملة «أحياناً تُنعم بقدرتنا على اختيار الوقت والساحة وطريقة ثورتنا، ولكن في العادة يجب أن نخوض المعركة حيث نقف»، من كتاب المناضلة الأفرو أميركية أودري لورد «الأخت الغريبة: مقالات وخطب». ثم يقسم الفيلم إلى ثلاثة أقسام: الأول عندما تصل عربي إلى ليبيا والثورة في أوجها. تلاحق النساء اللواتي لعبن دوراً أساسياً في المواجهات. تسمع عن فريق كرة قدم نسائي يضم أكثر من 30 امرأة وفتاة لم يسمح لهن باللعب أبداً لغاية عام 2012. حتى مع السماح لهن باللعب، ظل الخوف من الاعتداءات عليهنّ من قبل «أنصار الشريعة» التي ترفض هذا الفعل «الفاضح» بحجة حرية المرأة. مع العلم أن معظم الفتيات يلعبن بالسراويل الطويلة والحجاب. في الجزء الثاني، تعود الاعتراضات بعد الثورة على لعب النساء بالسراويل القصيرة. وجهات نظر متعارضة ترصدها عريبي في هذا الجزء، لجهة رفض المجتمع للنساء باللعب ومن جهة أخرى رغبة النساء في اللعب و«احترام دينهن» والمجتمع في آن. الجزء الثالث يأتي بعد عامين، مع حلّ الفريق، ومحاولة نعمة وحليمة وفدوى فهم وهضم كل ما حدث ويحدث. رافقت نزيهة عريبي نضال النساء لخمس سنوات. نضال ليس من أجل الحق في الدراسة أو ضد العنف الجسدي أو السماح بالإجهاض أو حرية الملبس، بل فقط للسماح لهنّ بلعب كرة القدم. تابعت النساء في إحباطهن، منعهن من اللعب، حياتهن خارج الملعب.

صوّرت العريبي الفيلم بلهجة ونظرة غريبة نوعاً ما على الرغم من واقعيتها. ألقت الضوء على معاناة النساء بعد الثورة، من داخل الملعب ومن خارجه مع محلات بيع فساتين الزفاف. الواقع الذي يسعين إلى رفضه. بنية الفيلم غير مرتبة، وغير مريحة، يهيمن عليها الإيقاع المضطرب للمجتمع والأسواق وحركات المرور والطرقات والأزقة. صوّرت الفتيات من دون تدخل، بل سجلت الأحداث فور حدوثها، وفي بعض الأوقات ألغت الصورة، ووضعت مكانها شاشة سوداء، ونقلت الرعب من خلال الصوت فقط. «حقوق الحرية» قصة نضال لا نعرف عنها شيئاً، حتى إنّها قد لا تهم كثيرين، ولكن لا يمكن إلا أن نتعاطف مع النساء والحلم معهن. في النهاية شغفهن بسيط جداً، لعب كرة القدم!

Mubi على Freedom Field

عباس كيارستمي يعطي الصوت للنساء

فيلم عن الفكر النسوي المعاصر في إيران، يتعامل بشكل رئيس مع الحياة اليومية للطبقة الوسطى في طهران. نظرة على النظام الاجتماعي والسياسي الحديث. خطوط سردية تتعلق بالمرأة وتناقش الزواج، الجنس، الأبوة، الأمومة والدين. «عشرة» (2002) للمخرج الإيراني عباس كيارستمي، يتألف من عشر محادثات بين سائقة في طهران وعدد من الراكبات وابنها، يتسايرون ويسترسلون في الحديث عن أنفسهم، لتكون أمام مسار حياة وأسرار لنساء نادراً ما تسمع أصواتهن.

من خلال تصويب كاميرتين صغيرتين ترافقان سلسلة أحاديث شبه مرتجلة، استطاع كيارستمي أن ينقل بصدق القصص المفعمة بالمشاعر بين الركاب والسائقة. اذ اكتفى بإعطاء مساحة مهمة لنساء كي يبحن بما يختلجن به من مشاعر، فهن لسن بالخائفات أو الحذرات على كلامهن، بل بحاجة إلى التحدث عن أنفسهن وعواطفهن بدون حواجز. فكل ما قمن به هو إطلاق العنان لأفكارهن ومشاعرهن خلال نقلهن من مكان الى آخر. وهنا يكمن جوهر الفيلم الذي يبتعد عن الأحكام المسبقة، ويلامس عواطف النساء وهواجسهن ويسعى إلى كشفها للمشاهد. فيلم يصور بلا هوادة واقع المرأة في ظل مجتمع ذكوري، ورؤيتها لهذا العالم، كما يلقي الضوء على العلاقات الزوجية. خلال 94 دقيقة، تكون أمام مجريات يومية في العاصمة الإيرانية تروى من منظور نسائي. تتعرف على واقع المرأة في هذا المجتمع ونظرتها إلى الحياة، كما نصل إلى طبيعة علاقتها مع الرجل، سواء كان أباً أو زوجاً أو صديقاً أو ابناً. فيلم يكشف الكثير عن الثقافة والهوية الاجتماعية ومشاكل المرأة في إيران من داخل سيارة تتنقل في شوارعها.

Mubi على Ten

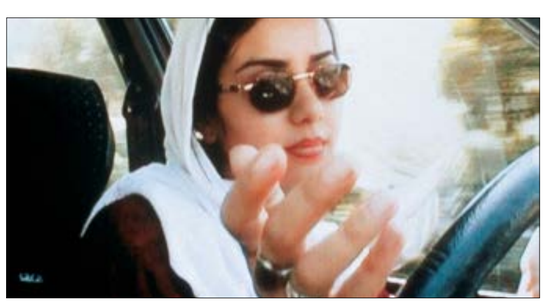

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 2 آب 2021 العدد 4403

صورة وخبر

افتتح أخيراً في روتردام معرض فريد من نوعه بعنوان Remastered. يجمع المعرض أعمالاً شهيرة للمعلّمين الهولنديّين في المحترف التشكيلي أمثال فان غوخ، وفيرمر، وبوش، وموندريان، لتخضع لتغييرات رقمية على يد الجيل الجديد من أبرز الفنانين الرقميّين في البلد. أعاد هؤلاء خلق عالم جديد من العالم القديم، ليقدّموا تجربة فريدة تجعل الزائر ينغمس في اللوحات المعروضة. (ريمكو دو وال ــ أف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

السُّرّاقُ الأوفياء

الذين سرقوني لا يزالون يُطلِقون كلابَهم خلفي
ويَتعَقّبون آثارَ هواجسي ودَعساتي.
علامَ الخوفُ؟ (تقولُ لي نفسيَ الأَمّارةُ بالأمل)
فِعلاً، علامَ الخوف؟
لعلّهم، لتَطييبِ خاطري المكسور، يُريدون أنْ
يشكروني على الهدايا
ويقولوا لي:
لا تَفزع! أنتَ منذ الآن في مأمَنْ.

المَقتَل

ما أَظلَمها بلاداً، تلك التي لا تكفُّ عن دعوتِكَ إلى
الصبر
وهَدهدةِ أورامِ قلبِكَ بِـ: ضرورةِ التشبّثِ بحبالِ الأمل!
حبلُ الأمل الوحيدُ الذي أنتَ بالِغُه
هو ذاكَ الذي، آجلاً أو عاجلاً، سيَلتفُّ حولَ رقبتِك.
: بلادُ مَقتَل.

بيت الفنان حمانا: نافذة على الرقص

ضمن لقاءات «نحنا والقمر والجيران» لمجموعة «كهربا»، يُقام العرض الراقص «Espèces أو كيف تكون في الخارج دون أن تضيع» يوم السبت في «بيت الفنان . حمانا». بحسب القيمين عليه، فالعرض (إخراج: إيزابيل إيرفويت ـ أداء: عمر باكير وأوريليان الزوقي . لعمر الثمانية وما فوق) يشكّل «نافذة مفتوحة على رحلة كائنين يحملان بعضهما: مراهق وشخص بالغ. كلاهما في لحظة محورية من حياتهما، كل منهما لديه طاقة زمنه: اندفاع ونعمة المراهقة، وقوة النضج. شاعران استكشافيان ملؤهما الحياة والفرح، يخلقان مناظرهما الخاصة أمامنا: فضاءات تمكّنهما من الاعتناء ببعضهما، المرافقة... واللعب!».

«Espèces أو كيف تكون في الخارج دون أن تضيع»: 21:00 مساء 7 آب (أغسطس) ـ «بيت الفنان . حمانا» ـ الدخول مجاني والحجز ضروري عبر الواتساب: 76/907348

مدرسة العمل: حفلة «تراثية»

كنوز التراث السوري والمصري واللبناني والفلسطيني والعراقي ستكون محور حفلة «لبكرا» التي تؤدّيها مجموعة من خرّيجي وأساتذة «مدرسة العمل للأمل للموسيقى». في 21 آب (مترو المدينة) و22 منه (مركز مؤسسة العمل للأمل الثقافي في برالياس . البقاع)، سيُتاح للجمهور الاستمتاع بمقطوعات موسيقية متنوعة من هذا التراث الغني والممتدّ في الزمان والمكان. يُذكر أنّ مدارس «العمل للأمل للموسيقى» تعرّف عن نفسها بأنّها «تسعى إلى تزويد الشابات والشبان الذين يعيشون في المجتمعات المهمّشة أو التي تمرّ في ظروف صعبة بأدوات ومهارات الإبداع الفني اللازمة لتمكينهم من العمل بشكل احترافي في المجال الموسيقي».

حفلة «لبكرا»: 21 و22 آب (أغسطس) ـ «مترو المدينة» (الحمرا) ومركز «مؤسسة العمل للأمل الثقافي» في برالياس في البقاع

مكادي وعدنان: رحلة إلى الفرات العظيم

«إلى الفرات العظيم»، هو عنوان الأمسية الغنائية الشعرية، التي يقيمها «استديو لبن» ليلة 21 آب (أغسطس) في «زيكو هاوس» في بيروت. أمسية تقدّمها الفنانة الأردنية مكادي نحاس (الصورة)، التي اشتهرت بإعادة تقديم التراث الغنائي المشرقي، إلى جانب الشاعر والسيناريست السوري عدنان العودة. في هذه الأمسية، سيقدّم الثنائي مجموعة من الأغاني والقصائد بلهجة منطقة الفرات التي قدّمت الكثير في مجال الشعر والغناء العربيين. اللافت في هذه السهرة الغنائية أنّ قوامها سيتكئ على الصوت إلقاءً أو غناء من دون الاستعانة بأية آلة موسيقية. خطوة تأتي «في تناغم حي وملموس للتأكيد على العودة إلى المنابع الأولى إلى إنشاد الشعر العربي الذي تعتبر منطقة وادي الفرات في سوريا والعراق واحدة من أهم منابعه في عالم الثقافة والفن العربي» وفق ما جاء على صفحة الحدث على فايسبوك.

أمسية «إلى الفرات العظيم» السبت 21 آب (أغسطس)- الساعة 21:00 في «سطوح الوصل» «زيكو هاوس» (الصنائع ـ بيروت) ـ للاستعلام: 70/445806

ستيفاني عويني: حبّ في زمن كورونا

تستوحي الكاتبة ستيفاني عويني (الصورة) من الأزمة الصحية العالمية المستمرة منذ حوالى عامين، لتغزل أحداث روايتها «حب في زمن الكورونا» (دار أبعاد). من خلال قصة حبّ تولد في مركز للحجر الصحي للمصابين بالكورونا ومجموعة من الهجمات المنظّمة من جماعة متطرفة تُدعى «المطهرون» ترى أنّ الحل الوحيد لوقف انتشار الفيروس هو قتل المصابين به. تحاول الرواية تسليط الضوء على مجموعة من التغيّرات النفسية والاجتماعية التي جلبتها الجائحة. بين الحب الأول للبطلة والحب الأخير، وبين التطرّف وويلاته، وبين المرض وأوجاعه، تنتقل الرواية من حدث إلى آخر لتصل إلى خاتمة غير متوقّعة. علماً أنّ رواية «حب في زمن الكورونا» هي الثانية للكاتبة اللبنانية بعد «ليلة جامحة» التي صدرت العام الماضي عن «دار أبعاد» أيضاً.

الإثنين 2 آب 2021 العدد 159
Lundi 2 Août 2021 no159

الأخبار

رأس المال

في العدد

03-02
عبد الحليم فضل الله
في التحرّر من سرديات الأزمة

05-04
ماهر سلامة
التبعية النقدية: امتداد للاستعمار

06
يانيس فاروفاكيس
من أجل نقود «ديموقراطية»

07
272 مليون مهاجر في سنّ العمل

08
الأمجد سلامة
تجديد خلف الريع من الركام

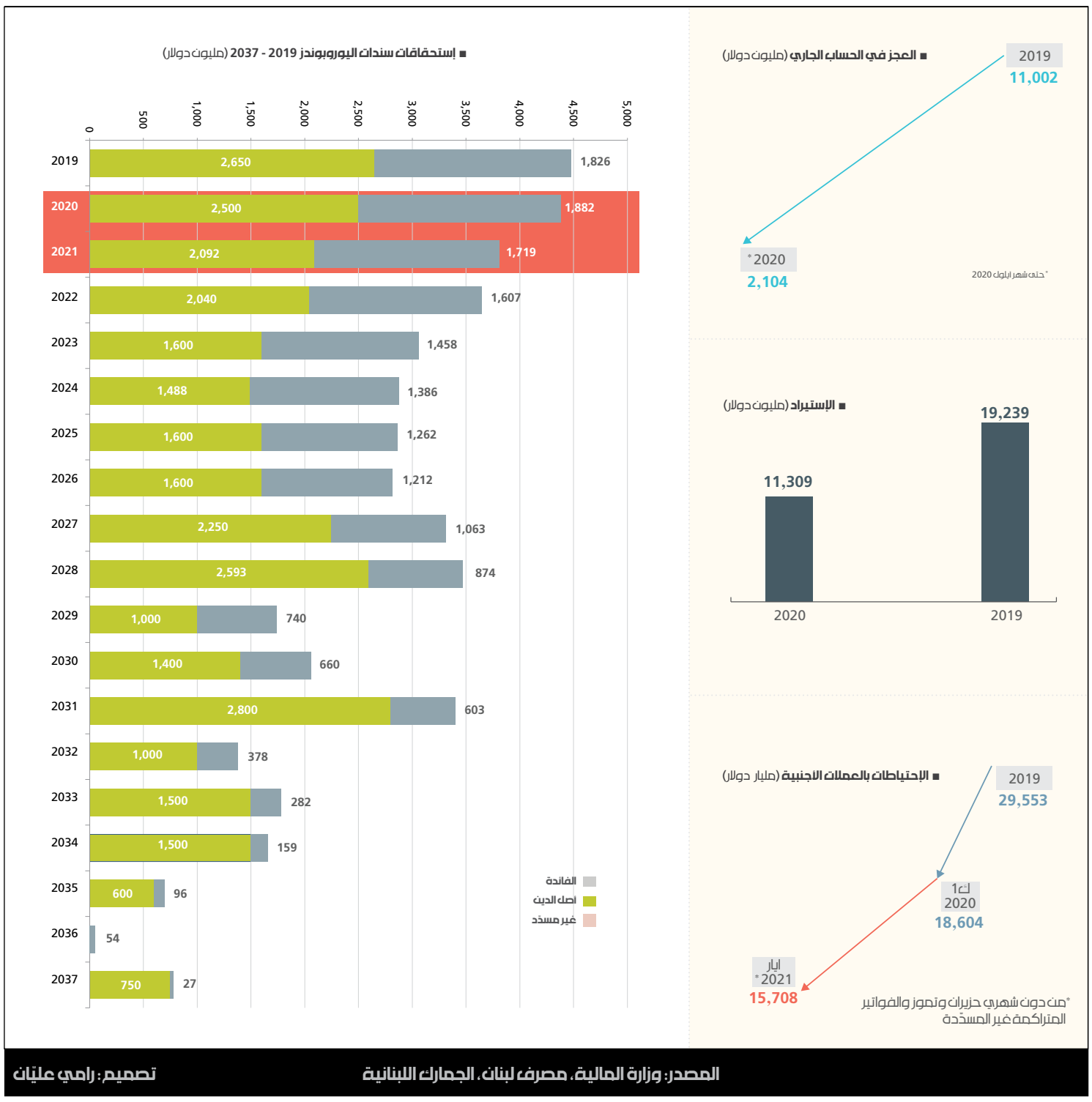

ماذا لو دفعنا اليوروبوندز؟

في آذار 2020 قرّرت حكومة لبنان الامتناع عن تسديد سندات اليوروبوندز، أو ديونها بالعملات الأجنبية. حتى الآن، تخلّف لبنان عن سداد نحو 8193 مليون دولار منها 4592 مليون دولار أصل السندات و3601 مليون دولار فوائد، أي أن احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية كانت ستتقلّص إلى 8 مليارات دولار تقريباً (إذا أخذنا في الاعتبار أن هناك التزامات غير مسددة على الاحتياطات بقيمة ملياري دولار حتى منتصف تموز الماضي). أي أن مجمل الاحتياطات كانت ستعادل ما يوازي 70 في المئة من مجموع واردات لبنان في عام 2020. بمعنى آخر، لم تكن هذه الاحتياطات لتغطي أكثر من سبعة أشهر من الاستيراد التجاري. ولو قمنا بتصفير العمليات التي حصلت بعد عام 2019، أي حين كان مصرف لبنان يملك في محفظته احتياطات بالعملات الأجنبية بقيمة 29,5 مليار دولار، وكان الاستيراد قد بلغ 19,3 مليار دولار مقابل قدرته على استقطاب ثلث التحويلات البالغة 7 مليارات دولار وصادرات بقيمة 3 مليارات دولار، فلم يكن سيبقى من هذه الاحتياطات في نهاية 2020 إلا 7,3 مليار دولار، أي نصف ما هو عليه حالياً، بالتالي كانت الاحتياطات ستتبخر خلال بضعة أشهر من عام 2021.

لو تبخّرت هذه الاحتياطات ما هو المصير الذي كان ينتظر المقيمين في لبنان؟ السؤال ضروري لأن التدفقات الآتية إلى لبنان كانت قد شحّت، وبسبب انعدام الثقة كانت تأتي نقداً عبر المسافرين إلى لبنان وتدخرها الأسر في المنازل، أو عبر التحويلات الإلكترونية المسحوبة نقداً، أو عبر ما يسمى حسابات «الفريش» في المصارف. لعلّه في هذه الحالة، كانت سرعة تدهور سعر الصرف قد تباطأت قليلاً خلال الموجة الأولى، غير أن تسارع التدهور لاحقاً سيكون كالبرق. عندها كان الأمر سيتحوّل إلى كارثة أكبر بكثير من تلك التي تحصل حالياً، خصوصاً أن قوى السلطة امتنعت عن إقرار قانون لتقييد حركة رأس المال واستعمالاته. فهي لم تحدّد لغاية اليوم ما هي وظيفة الاحتياطات بالعملات الأجنبية التي يحملها مصرف لبنان في محفظته، ولم تقرّر أي السلع التي يجب استيرادها أو الامتناع عن استيرادها. بكل بساطة قرّرت قوى السلطة أن تنحاز، كعادتها، لرأس المال، وأن تترك له حرية التصرّف بإشراف المصارف ومصرف لبنان. هكذا أقرّت المصارف بإشراف مصرف لبنان، القيود الاستنسابية على الودائع، وبات مصرف لبنان غارقاً في البحث عن سبل لإطفاء الخسائر المتراكمة في ميزانيته بالدولار وتحويلها إلى خسائر بالليرة تمتدّ على فترات طويلة من الزمن الآتي، وجرى ضخّ الكثير من النقود الجديدة بالليرة بين أيدي الناس، والأخطر لجوء مصرف لبنان، بشكل متعمّد، إلى تعدّدية أسعار الصرف لإطفاء الخسائر ما أدّى إلى تضخم الأسعار بنسبة تفوق 250 في المئة انسجاماً مع ارتفاع سعر الدولار. في الواقع، كان قرار التوقف عن دفع اليوروبوندز مصيبياً إلى حدّ ما، ولو أنه أتى متأخراً بأشهر. وليس ذلك فقط، بل إنه أتى في وقت كانت الحكومة تتعامل مع الأمر بشكل مقبول انطلاقاً من كونها بادرت إلى إعداد خطّة لتقييم الخسائر والتوصل إلى طريقة لإطفائها من أجل النهوض. لكن ما حصل يكمن في أن السلطة انقلبت على هذه الخطة، ولم تنقلب على الثغرات فيها، بل تملّصت من الأساس الوارد فيها الذي يتعلق بإحصاء الخسائر والإقرار بها تمهيداً لتوزيعها. لاحقاً، بدأت تظهر مفاعيل الانقلاب التي تمحورت في امتناع الحكومة عن أي تعديلات في رأس هرم السلطة النقدية، ثم بعد انفجار المرفأ في مطلع آب، استُقيلت الحكومة بقرار سياسي أخذ البلاد نحو هاوية أخرى. وفي هذا الوقت كان مصرف لبنان يتولى إدارة توزيع الخسائر بالطريقة التي نهاه عنها صندوق النقد الدولي، أي إفلات التضخّم ليأكل المدخرات والرواتب وكل الأصول بين أيدي اللبناني من أجل الحفاظ على المصارف وكبار المودعين. هذا المسار تضمن تشجيع عمليات المضاربة على العملة، وعلى الأصول الريعية أيضاً مثل تجارة العقارات التي شهدت خلال فترات نمواً في العمليات وتلاعباً بالأسعار، وانبرى مصرف لبنان إلى تحديد عمليات الدعم بقيمها أو بأصناف السلع المدعومة. وانتهى الأمر بمقترحات لاستبدال الدعم بالبطاقة التموينية وفق آلية زبائنية بالكامل، ثم اعتذر سعد الحريري عن عدم تشكيل الحكومة وكُلّف نجيب ميقاتي.

ماذا سيفعل هذا الأخير وهو من صلب قوى السلطة وركناً من أركانها؟ في الواقع، لا يمكن التعويل على ميقاتي لتعديل المسار الذي رسمه سلامة، بل إن المشكلة الأساس تكمن في أنه قد يفعل العكس تماماً، أي العمل على إعادة إنتاج النظام المنهار بشكل جديد يضمن لأركانه أنه سيبقى دوماً منحازاً إلى جانبهم. أما بقية اللبنانيين، فليس لهم سوى الفقر والهجرة في مواجهة جهنم التي وُعدوا بها يوم تُرك الأمر بيد سلامة ومنظومته. هكذا أصبح أكثر من نصفهم فقراء، وهناك قسم آخر على شفا الوقوع في الفقر، وقسم يعاني من الفقر الغذائي. وهم اليوم لا يجدون الدواء، ويقفون في طوابير للحصول على البنزين اللازم لانتقالهم نحو العمل في سوق تطغى عليها التهريب والتخزين، وينامون في العتمة لأن مؤسسة كهرباء لبنان ليس لديها معامل إنتاج الكهرباء، ومولدات الأحياء باتت تبحث عبثاً عن المازوت.

حالياً، ليس لدى مصرف لبنان أكثر من 13مليار دولار من احتياطاته بالعملات الأجنبية بعد احتساب تراكم الفواتير غير المسددة بقيمة تفوق ملياري دولار، أي أن احتياطاته بدأت تؤول إلى النفاذ. هذه أزمة جديد ستواجهنا قريباً علماً بأن العلاج المرتقب يكمن في التسولّ من الخارج، والارتهان أكثر لقرار الخارج في تحديد مصيرنا.

الطريق إلى فهم الأزمة في لبنان مليء بالأوهام والالتباسات المغلوطة والمقصودة في آنٍ، وهذا يؤثّر على خريطة الحل وسبل التعافي، ويترك بصماته على الوجهة المستقبلية للاقتصاد، بل على تقرير مصير الدولة والنظام.

إنّ تفيكك تشابكات الأزمة وإعادة رسم الخطوط الخفيّة التي تربط بين عناصرها، سيحررنا من السرديات التي اريد لها ان تظلل وعينا لها، ويراد منها الآن ان تعيد تجديد النموذج الذي فشل فشلاً مدوياً وأوصلنا إلى السقوط الكبير

في التحرّر من سرديات الأزمة
الخشية من تجديد اقتصاد المديونية والريع

عبد الحليم فضل الله *

هناك سردية عامة لا تخلو من صحة، لكنها استخدمت للتقليل من حدّة الخلل في السياسات التي أفضت إلى المأزق الراهن، بحسب هذه السرديّة، إن جوهر المشكلة يكمن حصراً في تحوّل الاقتصاد اللبناني من اقتصاد خدمات إلى اقتصاد ريعي في ربع القرن الأخير.

◄ السردية الاولى: المشكلة تكمن في تحول الاقتصاد اللبناني من اقتصاد خدمات إلى اقتصاد ريع

قبل الحرب الأهلية عام 1975 كان قطاع الخدمات هو الغالب على هذا الاقتصاد، لكن هذه الحقيقة لا تختصر كل شيء. فقد سُجلت معدلات نموّ مقبولة، ولم يتخط عجز الميزان التجاري عشية تلك الحرب 7% من الناتج المحلي الإجمالي، وكانت الصادرات تغطّي في معظم الأحيان نصف الواردات، مع شبه توازن في الحساب الجاري. وكما هو معروف، اتصل ازدهار الخدمات في لبنان منذ الاستقلال بهيمنة النزعة التجارية التي قامت، كما حالها اليوم، على سياسة نقدية قوامها زيادة القوة الشرائية للبنانيين من خلال دعم سعر صرف الليرة اللبنانية. وكانت التطورات الاقتصادية التي عرفتها المنطقة في الربع الثالث من القرن الماضي، البيئة الحاضنة لهذا الصعود التجاري. ولا يستقيم وصف الاقتصاد اللبناني آنذاك، من دون الإشارة إلى أنّ أنشطة الخدمات اتسمت بإنتاجية مرتفعة نسبياً، وامتلكت ميزة تنافسية خارجية ظاهرة، ومقوّمات ريادة، لا سيما في التعليم والصحة، بل إنها أفسحت المجال أمام حضور متنامٍ، ولو محدود، في قطاعي الإنتاج السلعي الزراعة والصناعة. ومع ذلك، ولأسباب تتصل بانفتاحه الزائد على الخارج، كانت الإنتاجية العامة للاقتصاد TFP متدنية نسبياً وأقل من مثيلاتها في الدول ذات الدخل المتوسط.

بعد الحرب، فقد لبنان قدرته الإنتاجية والتنافسية في القطاعات كافة بما فيها الخدمات. انحدرت الإنتاجية العامة للاقتصاد إلى أدنى حد، بالتزامن مع تقلّص الكلفة الحقيقية لليد العاملة بفعل نمو إنتاجيتها الضئيل أصلاً، بأعلى من نموّ كتلة الأجور. حافظ قطاعا الصحة والتعليم على بعض ميزاتهما الكامنة وعناصر الريادة في المحيط القريب، ساعدت سياسة التثبيت النقدي على علاتها الكثيرة، في جذب الطاقات إلى هذين القطاعين وتعزيز رأسمالهما المادي والتكنولوجي والبشري. وأسهمت السياسة المالية السخيّة، المشوبة بالهدر والفساد والزبائنيّة في دعم التعليم والاستشفاء الخاص وإيجاد سوق داخلية لهما ذات قدرة كبيرة على الطلب. وقد فعلت الأمر نفسه برامج دعم القروض المصرفية الموجّهة لهذين القطاعين، التي صبّت لمصلحة تعزيز جامعات الفئة الثانية وما دون، وتقديم دعم مستهجن للاستشفاء الترفيهي (التجميل مثلاً) على حساب مجالات أكثر أولوية.

وبناء عليه، لم يعد الاقتصاد اللبناني اقتصاد خدمات كما كان عليه قبل الحرب الأهليّة، رغم بقاء نصيبها مرتفعاً من الناتج، لكن ذلك لا يعني للمفارقة أنه صار اقتصاداً ريعياً.

تتسم الاقتصادات الريعية بأنها قليلة التنوع ومنخفضة الإنتاجية وتعتمد على المداخيل والإيرادات الآتية من الموارد الطبيعية وما يماثلها، التي هي أيضاً المصدر الأساسي لتمويل الخزينة العامة لا الضرائب. أما الاقتصاد شبه الريعي فهو أيضاً منخفض الإنتاجية لكنه يعتمد على الإيرادات الثانوية المتأتية من الموارد الطبيعية من خلال التحويلات المالية والتدفقات ومزايا الموقع.

كانت التحويلات إلى لبنان جزءاً كبيراً من الدخل القومي، وتجاوزت نسبتها 17,5% من الناتج الوطني في السنوات 1998 - 2003. لكن تحليل الحسابات الوطنية للبنان، يبيّن أنّ المحرك الأساسي للنمو خلال هذه المدّة، كان الاستهلاك المموّل معظمه بالقروض المصرفية. ولم تكن دورة الاستهلاك هذه لتستمرّ لولا أنها كانت مدعومة بتدفقات خارجية وزيادة متواصلة في ودائع غير المقيمين، ما أفضى إلى تكريس الوضعية المدينة للبلد، ورفع الرصيد الصافي لمديونية القطاعين الخاص والعام للخارج على مدى السنوات، فيما حلّت مساهمة تحويلات المغتربين في الدرجة الثانية من الأهمية في تمويل الطلب.

وكما بات معروفاً، فإن التدفقات الكثيفة إلى لبنان (أكثر من 200 مليار دولار في 16 عاماً)، كانت تبحث عن ملاذات آمنة قصيرة الأمد توفّر لها فوائد مرتفعة، وليس عن استثمارات في الأصول الحقيقية وعلى المدى الطويل. ومع الوقت صارت القروض المباشرة وغير المباشرة التي يتلقاها البلد مسؤولة عن خلق أكثر من ثلث الناتج المحلي تقريباً.

وبالمحصلة، إذا أردنا أن نُكمل رسم مسار الاقتصاد اللبناني نراه بذلك، قد انتقل من كونه اقتصاد خدمات مع إنتاج سلعي محدود، إلى اقتصاد خدمات وريع، لينتهي إلى اقتصاد تدفقات ومديونية.

◄ السردية الثانية: الأزمة ذات طبيعة مالية، وتسبب بها على نحو رئيسي، الدين العام وعجز الخزينة.

من نافل القول ذكر مؤشرات الأزمة المالية، وتكفي دلالة على شدّتها: نسبة الدين العام إلى الناتج ونسبة فوائد الدين العام منه، اللتان كانتا من الأعلى في العالم، بل الأعلى على الإطلاق أحياناً. ومع ذلك، فإن عمق الأزمة وجوهرها اقتصادياً وليس مالياً، إذ تتقاطع محاورها الأساسية عند العجز التجاري وعجز الحساب الجاري الضخم (نحو 225 مليار دولار لأول 150 ملياراً الثاني في السنوات 1992 - 2018). فلو اعدنا على نحو تقريبي توزيع الخسائر المالية بحسب العوامل المتسببة بها، سنجد العجز الخارجي مسؤولاً عن ثلاثة أرباع الخسائر التي أصابت القطاع المصرفي بالعملات الأجنبية (والاقتصاد ككل) في مقابل 25% هي مسؤولية الدين العام. وللمفارقة، إنّ العجز التجاري المتراكم في السنوات 1992- 2018 يساوي تقريباً التدفقات المالية الآتية من الخارج في المدّة نفسها.

لكن ما الذي أدى إلى الزيادة الهائلة في الطلب على السلع (ثمّ الخدمات) المستوردة من الخارج، والذي مؤلته عموماً حسابانا الخارجية المدينة (ودائع وتدفقات وديون)، وأدى مع أسباب أخرى إلى ما نحن فيه من خسائر.

إذا وضعنا جانباً المسائل المرتبطة بالنظام الاقتصادي المفرط في انفتاحه، وكذلك الآثار الضارة لاتفاقياتنا التجارية مع الخارج وسوء تطبيقها، فإن اتساع فجوة التبادل الخارجي تعود إلى ثلاثة أسباب ترتبط بالسياسات:

- أولها، التثبيت النقدي طويل الأمد (أي تطبيق سياسات مجلس النقد واتباع قواعد عمله لكن بصورة ضمنيّة وفي ظل وجود مصرف مركزي)، علماً بأنّ ربط النقد الوطني بعملة أجنبية إذا اعتمد، فيجب أن يكون لمدّة محدّدة (سنة أو سنة ونصف مثلاً). وفي جميع الأحوال يجب أنّ يسير التثبيت النقدي جنباً إلى جنب مع إضفاء المرونة على أسعار الفائدة الحقيقية بل ودفعها نزولاً، وتجنّب التحرير المالي المفرط، واتباع سياسات جمركية منضبطة ومقيدة إذا دعت الحاجة.

- يعزى السبب الثاني لاتساع الفجوة الخارجية إلى الطلب الإضافي الناتج عن عجز الخزينة المتراكم والمزمن، والمموّل في نهاية المطاف من القروض الداخليّة والخارجيّة.

- السبب الثالث، مردّه إلى ظاهرة المرض الهولندي التي فتكت بالاقتصاد اللبناني وتسبّبت في زيادة أكلاف الإنتاج وتراجع المكانة التنافسية للبلد وتعطيل قدراته الانتاجية الكامنة وخفض معدلات النمو.

◄ السردية الثالثة: رحلة الانحدار نحو الأزمة بدأت عام 2011

يمكن عدّ هذه السنة نقطة بدء التدهور غير المسبوق في اطراده واستمراريته، لكن ذلك كشف عن الأزمة ولم يؤسّس لها. بتعبير أدقّ أدّت تطورات العقد الماضي إلى خفض القدرة الاقتراضية للبلد (سواء بصورة مباشرة كالديون أو غير مباشرة من خلال التدفقات المالية التي تتحول إلى ودائع في المصارف)، وبذلك تحول العجز البنيوي في الحسابين التجاري والخارجي إلى عجز في ميزان المدفوعات، وأفضى إلى تآكل الاحتياطات والموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان.

في واقع الحال فقد لبنان منذ غزو العراق عام 2003 ثلاثة أطواق نجاة تمثلت في:

- استقرار العلاقات الإقليميّة ولا سيما منها العربيّة العربيّة.

- العمق السوري الذي هو بوابة لبنان إلى العالم العربي وممره إليه.

- الاستفادة من فوائض النفط التي انكمشت بفعل انخفاض الأسعار وتقلّص موجودات الصناديق السياديّة في الدول النفطية المنشغلة كذلك بتمويل حروبها في الإقليم وتسديد الفواتير الباهظة لشراء الأمن من الخارج.

بافتقاد أطواق النجاة هذه صار العوم في بحر متلاطم من الأزمات والتحوّلات أكثر صعوبة من ذي قبل، في وقت برز فيه منافسون جدد كثر في قطاعات السياحة والنقل والخدمات المالية والوساطة التجارية.

لقد أظهرت سنوات الأزمة نقصاً واضحاً في الجهوزية للتعامل مع ظروف متغيرة وتحدّيات غير مسبوقة كالتي بدأنا نواجهها في العقد الأخير. وهي لم تكن عابرة، بل انطوت على تحوّلات جذرية في خطوط العلاقات الاقتصادية البينية داخل المنطقة، وبينها وبين باقي العالم. لم يعد التبادل التجاري العامل الأساسي في تحديد وجهة العلاقات المذكورة، وهو انتقل بالأساس ليكون بين الشرق والشرق بقدر ما هو بين الشرق والغرب. صارت البنى التحتية الإقليمية المشتركة ومثيلاتها الدولية عنصراً متقدماً في الحسابات الاقتصادية للدول، وأدى صعود الغاز بوصفه مصدراً مغذياً للطاقة، في تعزيز هذه المقاربة، فضلاً عن عودة الاهتمام بخطوط النقل البري العابر للدول تجنباً للهيمنة الأميركية على أعالي البحار.

لقد أثر ذلك على «التسامح» النسبي الذي حملته معها رياح النيوليبرالية في التسعينيات، والتي فصلت بنحو ما المصالح الاقتصادية عن النزاعات السياسية ما أمكن ذلك. لقد صارت مقاربة الإدارة الأميركيّة (ولا سيما في عهدي بارك أوباما ودونالد ترامب) متشددة تجاه الخصوم، والسلاح الاقتصادي هو الأمضى بيدها. برز ذلك على ما هو معروف في حصار إيران ومعها قوى المقاومة في المنطقة بما فيها لبنان، وفي محاولة لجم صعود الصين، عبر العقوبات وتقييد التجارة.

وعوضاً عن أن تحاول التكيّف البنيوي مع التحوّلات، ومراجعة الاستراتيجيات وتغيير السياسيات، عبّرت الهندسات المالية عن توقنا المتجدّد للهروب إلى الأمام. لكن الكلفة المالية والنقدية والتجارية كانت هذه المرة باهظة جداً وأكثر من قدرتنا على التحمل، وفشل رهاننا الموروث على أن تبرز يد خفيّة ما لإنقاذنا في الوقت المناسب. وفيما كان يجب أن تترافق الهندسات المالية (التي ساهمت في تبديد ودائع الناس) في الحد الأدنى مع تعديل السياسات العامة (بالخصوص منها: تثبيت سعر الصرف، السياسات التجارية، التحرير المالي)، بقي الأمر على حاله، واستمر نزف الأموال إلى الخارج، وعادت الاحتياطات في غضون سنتين ونيف إلى ما كانت عليه قبل الهندسات. بتعبير آخر، بددنا أموالاً تتراوح فوائدها ما بين 30% و40% على الاستيراد المفرط والسياحة في الخارج واستقدام مزيد من العمال والعاملات في المنازل وتسديد الديون الخارجية أصولاً وفوائد.

◄ السردية الرابعة: المعونات والمساعدات الخارجية هي التي انقذت لبنان في محطات عديدة ومكنته من الصمود في العقود الماضية، وهي التي ستقيله هذه المرة من ازمته وتعين اقتصاده على النهوض مجدداً

تُقدّر قيمة التدفقات المالية إلى لبنان بين عامي 2003 و2018 بأكثر من 202 مليار دولار نصفها تقريباً تحويلات مغتربين وعاملين في الخارج (52% تقريباً من مجموع التدفقات)، والنصف الثاني عبارة عن استثمارات مباشرة (24%) معظمها في القطاع العقاري، وزيادة في ودائع غير المقيمين وتحويلات أخرى. وتعادل قيمة الاستثمارات الآتية من دول الخليج العربية نحو ربع الاستثمارات الأجنبية في لبنان خلال المدة، علماً بأنّ الاستثمارات اللبنانية في الدول العربية بلغت في المدّة نفسها نحو 8700 مليون دولار (منها 1750 مليوناً في دول الخليج مقارنة بـ12 مليار دولار مجموع الاستثمارات العربية في لبنان). وبحسب إحصاءات البنك الدولي فإنّ المهاجرين المقيمين في دول الخليج يرسلون نحو ربع التحويلات النظامية التي يستقبلها لبنان سنوياً، وقد تهبط إلى أقل من 20% إذا أخذنا بالاعتبار الأموال النقدية التي تدخل خلسة إلى البلد.

لا تزيد قيمة الأموال المصنّفة ضمن المساعدات خلال المدة عن 10% من مجموع التدفقات. ربعها فقط مساهمات من دول الخليج. وإذا استثنينا تقديمات برنامج الأمم المتحدة للنازحين السوريين وبرامج إعادة الإعمار ما بعد حرب تموز، فإنّ معظم المساعدات المذكورة أتت على شكل قروض واكتتاب في سندات الخزينة وودائع لدى مصرف لبنان وتسهيلات ائتمانية بشروط مماثلة لشروط السوق أو أفضل منها بقليل، وقد ذهب معظمها لتغطية نفقات جارية ودعم موجودات مصرف لبنان الخارجية، وتمويل برامج عشوائية تديرها منظمات المجتمع المدني بعضها أسس بغرض امتصاص المعونات، في مقابل نسبة ضئيلة خُصصت لتمويل برامج ومشاريع إنمائية.

ومع الأخذ بالاعتبار أنّ السوق الخليجية تستوعب نحو ربع الصادرات اللبنانية، (مقابل نحو 30% للسوق المصرية، وما يماثلها تقريباً للدول العربية الأخرى وفي مقدمها العراق)، فإنّ مساهمة بلدان النفط العربية، ولا سيما السعودية والامارات وقطر في مجموع التدفقات في السنوات 2003 - 2018 (زائداً التصدير)، لا تزيد عن 17% تقريباً من مجموع الأموال الوافدة بالعملة الصعبة، تشكّل الهبات والتحويلات من طرف واحد ومن دون مقابل نسبة ضئيلة منها. هذا يقودنا إلى الاستنتاج بأنّ المنح والمساعدات والتحويلات الرسميّة بما فيها الخليجية، لم تؤدّ دوراً كبيراً في الدورة الاقتصادية للبنان أو في وضعه على سكّة طويلة الأمد للنموّ والتعافي، من دون أن نذكر ما تتسبب به هذه التدفقات من تأثيرات سلبيّة على الاقتصاد.

◄ السرديّة الخامسة: الأزمة المالية والمصرفية هي بسبب توقف الحكومة عن الدفع

بالفعل أعلنت الحكومة التوقف عن دفع سندات اليوروبوندز في آذار 2020 ما جنّب لبنان استنزاف ما يقارب 8196 مليون دولار في عامي 2020 و2021 من موجوداته الخارجية، من ضمنها 3600 مليون دولار للفوائد وحدها. علماً بأن قيمة الاستحقاقات التراكمية للدين الخارجي تزيد عن 20,63 مليار دولار حتى عام 2025 (9313 مليون دولار للفوائد)، وتصل إلى نحو 44 مليار دولار حتى آخر استحقاق عام 2037. وهذا يكفي لتأمين اعتمادات استيراد أكثر من ثلاثة أرباع حاجات لبنان من السلع الحيوية، وثلاثة أضعاف فاتورة الدواء والأغذية الأساسية كل على حدة.

في واقع الحال، كان تأثير التوقف عن دفع سندات اليوروبوندز محدوداً على ميزانيات المصارف التي كانت تحمل منها في نهاية عام 2020 نحو 13,88 مليار دولار (هبطت حالياً إلى 9,5 مليار دولار)، أي إنها تساوي 16,5% فقط من مجموع الخسائر (11,5% حالياً)، وترتفع النسبة إلى نحو 22,5% إذا أضفنا إليها السندات التي يحملها مصرف لبنان. وفي المقابل، إن السبب الأكبر لخسائر القطاع المصرفي وشحّ سيولته، يعود إلى توقف مصرف لبنان عن تزويد المصارف بالعملات الإجنبية من حساباتها التي راكمتها لديه على نحو يجافي الحد الأدنى من قواعد العمل المصرفي السليم.

لكن كيف بُدّدت مئات مليارات الدولارات التي دخلت إلى البلد عبر المصارف قبل أن تجد طريقها إلى مصرف لبنان. لقد أهدرت هذه الأموال على تمويل العجز الهائل في الحساب الجاري (الذي لا يقل عن 135 مليار دولار في السنوات 2003 - 2018)، والميزان التجاري (نحو 190 مليار دولار)، وكما هو معروف يقف وراء هذين العجزين أمران أساسيان: تثبيت سعر الصرف وزيادة أسعار الفائدة، اللذان أديا إلى رفع القدرة الشرائية للمقيمين وزيادة أكلاف الإنتاج وخفض القدرة التنافسية للبلد، ورهن قابلية الاقتصاد للصمود والبقاء بجذب الأموال من الخارج مهما كانت كلفتها وشروطها، وقد تضاءل تدفق الأموال بفعل الأزمات في المحيط وسياسات العقوبات والحصار الأميركية التي باتت أكثر تشدداً ورعونة في السنوات الأخيرة من ذي قبل.

لا يمكن في هذه العجالة رسم خريطة طريق لتقويم الاعوجاج المزمن في مسارات الاقتصاد العامة، لكن تدبّر دروس الماضي وتجاوز الأخطاء والالتباسات التي تنطوي عليها السرديات المذكورة يقتضي بداهة الأمور الآتية:

- تصحيح السياسة النقدية على نحو يضمن عدم استخدامها لتضخيم القدرة الشرائية للمواطنين أو لتغذية مضخّة استقدام الأموال من الخارج بكلفة ضخمة واستخدامات ضارة.

- تصحيح السياسة المالية (بعد إعادة هيكلة الدين العام) على قاعدة التوازن المالي على مدى دورة كاملة (مؤلفة مثلاً من 5 سنوات أو 10 سنوات).

- اعتماد رؤية ضريبية قائمة على الفعالية الاقتصادية والعدالة التوزيعية والكفاءة المالية.

- إعادة هيكلة القطاع المصرفي على نحو تتحمل فيه المصارف التجارية مقداراً من الخسائر يتناسب على الأقل مع سوء إدارتها للمخاطر.

- وضع معايير مالية ومحاسبية تُصنّف على أساسها المصارف بحسب قابليتها للبقاء.

- تعديل قانون النقد والتسليف على نحو يحوّل دور القطاع المالي من تمويل الاستهلاك (الطلب) إلى تمويل الاستثمار (العرض).

- لجم دورة الإقراض بالعملات الأجنبية (إلّا لأسباب معقولة كفتح اعتمادات للاستيراد)، التي ساهمت في تغذية الورم المالي.

- الهدف الأسمى، هو إقامة اقتصاد حقيقي وفعّال، قادر على التكيف مع العقوبات ومقاومة محاولات التحكم الخارجي به، وبوسعه ربط لبنان بالمشاريع الإقليمية الكبرى.

إننا بحاجة، وبمعزل عن الظروف السياسية المحيطة بنا، إلى الانخراط بعمق في الجيوبولتيك الاقتصادي الناهض على وقع تغير الخريطة السياسية العالمية ونجاح التجارب الشرقية القريبة منا وفشل الخيار الغربي في معظم دول المنطقة، لكن ما يجدر التحذير منه، هو المحاولات الدؤوبة والمحمومة لتصميم برامج الخروج من الأزمة وفق السرديات المذكورة تمهيداً للارتماء مجدداً بين ذراعي الهيمنة السياسية والاقتصادية، والخشية كل الخشية في أن من يعمل على تجديد الطبقة السياسية الليبرالية المرتبطة بالخارج، يسعى في الوقت نفسه لتجديد شباب اقتصاد الريع والمديونية وبعث الروح في مرافقه المتداعية ومؤسّساته المنهارة، لكن بملامح متبدلة وحلة جديدة.

* رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

> أدّت تطورات العقد الماضي إلى خفض القدرة الاقتراضية للبلد سواء بصورة مباشرة كالديون او غير مباشرة من خلال التدفقات المالية التي تتحول إلى ودائع في المصارف، وبذلك تحول العجز البنيوي في الحسابين التجاري والخارجي إلى عجز في ميزان المدفوعات، وأفضى إلى تآكل الاحتياطات والموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان

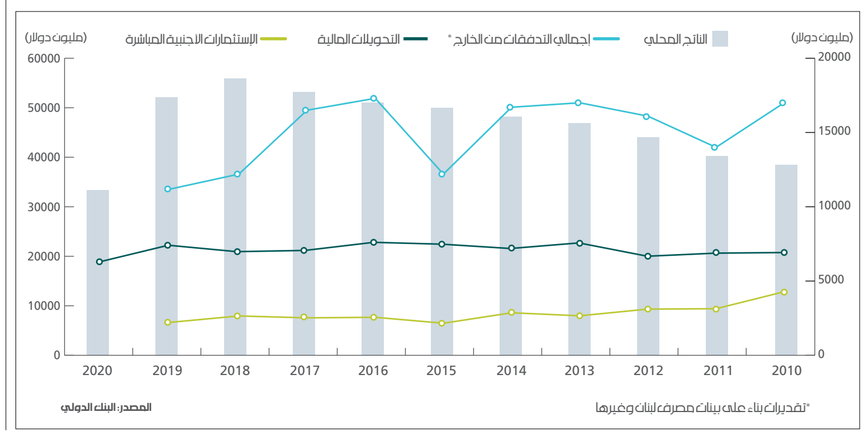

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر (% من الناتج المحلي)	التحويلات المالية (% من الناتج المحلي)
2010	11,13	0,17
2011	7,8	0,17
2012	7,06	0,15
2013	5,67	0,16
2014	5,94	0,14
2015	4,32	0,14
2016	5,016	0,14
2017	4,74	0,13
2018	4,74	0,12
2019	4,27	0,14
2020	غير متوفر	0,18

المصدر: البنك الدولي

> ما يجدر التحذير منه هو المحاولات الدؤوبة والمحمومة لتصميم برامج الخروج من الأزمة وفق سرديات تمهد للارتماء مجدداً بين ذراعي الهيمنة السياسية والاقتصادية، والخشية كل الخشية في أن من يعمل على تجديد الطبقة السياسية الليبرالية المرتبطة بالخارج، يسعى أيضاً لتجديد شباب اقتصاد الريع والمديونية بملامح متبدلة وحلّة جديدة

لبنان خاضع لهيمنة النقد الاميركي مثله مثل غالبية البلدان المسمّاة «دول الاطراف» تبعاً لتوصيف المفكر الاقتصاديّ سمير أمين. فالدول التي حرّرت حساب رأس المال لديها، وثبتت عملتها مقابل الدولار، فقدت سيادتها النقدية. تحرير حساب رأس المال، يعني السماح بدخول وخروج العملات الصعبة بحرّية تامة. أما تثبيت سعر النقد تجاه الدولار، فهو يعني تحفيز الاستهلاك. تزاحمُ الأمرين معاً، يتطلب استعمال الفائدة لمنع خروج العملات الصعبة، فيصبح مردود الفائدة أعلى من مردود الاستثمار. هذه هي الحال في ظل هيمنة الدولار الأميركي، بينما المُهَيمَن عليهم يتعرّضون للنهب والحصار والدمار

التبعية النقدية: امتداد للاستعمار

ماهر سلامة

ما زالت نظرية ماركوس فليمينغ وروبـــرت مـانـدل عـن «الـثـلاثـيـة المستحيلة» سائدة إلى اليوم. فهي تشير إلى أن هناك ثلاثة عوامل في السياسات النقدية لا يمكن الجمع بين أكثر من اثنين منها: سعر الصرف الـثـابـت، حـريـة انـتـقـال رأس المـال، واستقلالية السياسة النقدية. فإذا كان سعر الصرف ثابتاً، وحركة رأس المال حرّة، لا يمكن للسياسة النقدية أن تكون «مستقلّة». هذا بالضبط ما تعنيه «التبعية النقدية». لبنان مثال واضح على هذه التبعية. فعلى امتداد عقود، حرّر حركة رأس المال بشكل تـام، وفي مطلع التسعينيات ثبت سعر صرف عملته تجاه الدولار، ففقد السيطرة النقدية. فالطريقة الوحيدة التي كان يقدر أن يقوم بها من أجل منع هروب العملات الصعبة (الدولار) تقتضي رفع أسعار الفائدة بهامش واسع بينه وبين الأسعار العالمية. هذه الطريقة تستنزف النظام نحو الانهيار، تماماً كما حصل أخيراً، إذ لن يكون بالإمكان استعمال أي أداة أخرى سوى رفع أسعار الفائدة أو ما يماثلها مثل «الهندسات المالية»... وكلّها ستنتهي بالانهيار.

العملة المرجعية

ثمة الكثير من الأهداف في دول «التـبـعـيـة الـنـقـديـة». فـإلى جـانـب الانـهـيـار، يـمـكـن حـصـار هـذه الـدول وعـزلـهـا فـي إطـار أهـداف جيوبولتيكية، ويمكن نهب مواردها كـمـا يـحـصـل مـع دول أفـريـقـيـا والخليج، ويمكن تدميرها نهائياً وإعـادة تـقـسـيـم المـنـاطـق. الخـيـارات واسـعـة، لكن مـاذا يـعـنـي أن تـكـون الدولة تابعة أو خاضعة نقدياً؟ وفق تعبير المفكّر الاقتصادي سمير أمين، إن «النقد» وسيلة تستخدمها دول المركز الرأسمالي لتنقل إليها القيمة من دول الأطراف غير المتقدمة. على ضفتي هذه التبعية، هناك الدول غير المتطوّرة، أو قيد التطوّر التي يسميها أمين «دول الأطراف»، وهي الدول المنهوبة أو الخاضعة للسيطرة الاستعمارية، وفي المقابل هناك «الدول المهيمنة» أو «الدول الناهبة» التي تستغلّ موارد دول الأطراف، واليد العاملة «الرخيصة» فيها.

ويمثّل مفهوم «العملة الصعبة» العصب الأساسي لفكرة التبعية النقدية. بحسب سمير أمين، إن الاستقلال النقدي للدول قيد التطوّر «لا يمكن أن يتحقّق إلا في حال تحرّرت هذه الدول من قواعد النظام العالمي الذي يحصر دورها في عملية الإنتاج الأولي فقط، أي إنتاج المواد الخام، ويُلزمها بتغطية عجزها التجاري بالعملات الصعبة». هكذا تأتي سيطرة الدول «المتقدّمة»، أو دول «مركز الرأسمالية» وفق توصيف أمين، على النقد في «دول الأطراف». فمن غير الممكن أن تحظى أيّ دولة باستقلال سياسي حقيقي إذا كانت لا تتمتّع باستقلال نقدي. لنأخذ مثلاً الدول التي تحاول الاقتراض بالعملة الصعبة بهدف الاستثمار. هذا ما يطلق عليه باري ايشنغرين وريكاردو هوسمان «الخطيئة الأصلية»، إذ

128.6

مليار دولار هو إجمالي الناتج المحلي للدول التي تتعامل بالفرنك الافريقي والتي تتحكم بنقدها فرنسا

أن هذه الدول تكون مجبرة على الاستدانة بالعملة الصعبة لأن عملتها المحلية غير مستقرّة ولا يرغب بها المستثمرون، لكن الاقتراض من الخارج يسهّل تسلّل النفوذ السياسي للدول المهيمنة بعدما باتت هذه الأخيرة تتحكّم بتدفقات العملة الصعبة إلى الدول المقترضة أو قيد التطوّر.

> من غير الممكن أن تحظى أيّ دولة باستقلال سياسي حقيقي إذا كانت لا تتمتّع باستقلال نقدي

إذاً، من حدّد الدولار ليكون مرجعاً عالمياً ويمنحه القدرة على الهيمنة؟ أتى ذلك من صلب اتفاق «بريتون وودز» في عام 1949. قضى الاتّفاق أن يكون الدولار مرجعاً لكلّ العملات التي تثبّت سعرها نسبة له، مقابل ثبات الدولار تجاه الذهب (35 دولاراً للأونصة). لكن في ظلّ «بريتون وودز» كانت عملات الدول ثابتة وسلطاتها النقدية مستقلّة لأن حركة رأس المال لدى الدول لم تكن حرّة بل مقيّدة بقوانين كل الدول إلى أن انهار الاتفاق وتحوّلت السوق العالمية لتصبح أقلّ تنظيماً وأكثر تحريراً لحركة رأس المال. هكذا باتت المصارف المركزية في دول الأطراف تتنافس على اجتذاب رأس المال بالعملات الصعبة وترفع أسعار الفائدة لديها من أجل منع خروج العملات الصعبة منها. إلّا أنّ سياسات رفع أسعار الفائدة لها آثار انكماشية على الاقتصاد، لأن ارتـفـاع الـفـائـدة يـؤدّي إلى انخفاض الاستثمارات الحقيقية (أي الاستثمارات في المشاريع). وبحسب مـاتـيـاس فـيـرنـيـنـيـو فـي ورقـتـه «التكنولوجيا والتمويل والتبعية: الاقـتـصـاد الـسـيـاسـي الـراديـكـالـي لأميركا اللاتينية»، فإنّ هذه الآثار الانكماشية تتعدّى الآثار التوسعيّة الناتجة من حركة رأس المال بالعملة الصعبة نحو الداخل. وبذلك، فإنّ النظام العالمي يُبقي دول الأطراف في موقعها، على ما يقول أمين، من خلال تعطيل تقدّمها، وإعادتها إلى الدور الذي رُسم لها، أي أن تكون مجرّد منتج أوّلي، ومستهلكة لصناعات دول المركز، الناتجة عن المواد الأولية التي تصدّرها هي.

> من غير الممكن أن تحظى أيّ دولة باستقلال سياسي حقيقي إذا كانت لا تتمتّع باستقلال نقدي

استحالة ثلاثية وثنائية

إذاً، في ظلّ مرجعية الدولار وهيمنته على العالم، هل بإمكان الدول التملّص من هذه التبعية؟ الجواب يستعيد نتائج الدراسة التي قام بها الاقتصاديان ماركوس فليمينغ وروبرت ماندل. توصّل الاثنان، من خلال دراسة تأثيرات أنظمة سعر الصرف الثابتة تجاه الدولار على الاستقرارات في المشاريع). وبحسب السياسات النقدية، إلى رسم «الثلاثية المستحيلة»: «هناك ثلاثة عوامل في السياسات النقدية لا يمكن الجمع بين أكثر من اثنين منها، هي: سعر الصرف الثابت، حرية انتقال رأس المال، واستقلالية السياسة النقدية. فإذا كان سعر الصرف ثابتاً وحركة رأس المال حرّة، لا يمكن للسياسة النقدية أن تكون مستقلّة». الاستقلالية النقدية تعني وفق جوشوا آيزنمان «توفير إمكانية للمصرف المركزي بأن يضع أسعاراً للفائدة بشكل مستقلّ عن أسعار الفائدة العالمية».

المفكرون الاقتصاديون لم يكتفوا بهذا المقدار من الاستنتاج. فأشارت هيلين راي في عام 2015، في دراسة نفذتها بعد الأزمة المالية العالمية في خريف 2008 بعنوان «معضلة ثنائية وليست ثلاثية: الدورة المالية العالمية واستقلال السياسة النقدية»، إلى أن «السياسات النقدية المستقلّة ممكنة فقط في حال تمت إدارة حساب رأس المال». بمعنى آخر، في حال وجود حركة رأس مال حرّة، لا يمكن أن تكون إدارة السياسة النقدية مستقلّة. هنا خرجت أنظمة سعر الصرف الثابتة من المعادلة، وأصبح مستحيلاً الجمع بين طرفي حركة رأس المال واستقلالية السياسة النقدية، لا بل بات واضحاً أن «دول الأطراف» لا يمكنها أن تؤثّر على الدورة المالية العالمية، ولا على كمية التدفقات المالية ولا على أسعار العملات الرئيسيّة. كل هذه الأمور تتحكم فيها دول المركز الرأسمالي.

إذاً، إن الاستقلال النقدي غير ممكن في ظلّ النظام المالي العالمي الذي يحفّز حريّة حركة رأس المال. وفي حال اختارت الدول الحفاظ على استقلالها النقدي والسيطرة على حركة رأس المال من الداخل إلى الخارج، ستخسر المنافسة مع الدول الأخرى على اجتذاب رأس المال، لأن مخاطر الاستثمار فيها بالنسبة إلى المستثمرين الخارجيين سترتفع، وبالتالي تخسر فرص الحصول على «العملة الصعبة» لتغطية حاجاتها من الاستيراد. بمعنى آخر، يشير سمير أمين إلى أن النظام العالمي الذي تقوده دول المركز (متمثلة بأميركا التي تستعمل الدولار كأداة للهيمنة)، يفرض على دول الأطراف أن تفلت حركة رأس المال لكي تحافظ على حصّتها من تدفقاته، ولتتمكّن من تغطية عجزها في الميزان التجاري. وبالتالي، فإنه مع تحرير حركة رأس المال، تصبح سياسات دول الأطراف النقدية غير مستقلة ومتعلّقة بشكل كبير بسياسات دول المركز النقدية، ما يؤدّي إلى إعاقة هذه الدول عن القيام بسياسات يمكنها أن تحفّز النموّ الاقتصادي وتجعل دول الأطراف، دولاً مصدّرة تستجلب رأس المال من خلال بيع إنتاجها إلى دول المركز. بالمناسبة هذا ما استطاعت تحقيقه دول شرق آسيا التي شهدت تحوّلاً جزئياً من دول أطراف إلى دول مركز.

اسوا انواع التبعية: لبنان

الكلام عن الثلاثية المستحيلة يعيد التركيز نحو لبنان. فالسلطات النقدية ممثلة بمصرف لبنان، كانت ترى في نظام سعر الصرف الثابت دول الخليج هي مثال واضح على التبعية النقدية لنهب الموارد والسيطرة السياسية. فهي تمثّل نموذجاً للاعتماد على بيع مواردها الأولية وهي طريقتها الوحيدة لاستجلاب رأس المال بالعملة الصعبة من أجل الحفاظ على سياسة سعر الصرف الثابت. فهي تلعب دورها كدول «أطراف» بشكل ممتاز، من خلال توفير الموارد الأولية، أي النفط الخام، لدول المركز التي تستفيد منها بدورها في صناعاتها التي تعود وتصدّرها إليها مقابل رأس المال الذي نقلته نحوها. هذه العملية تعبّر عن استخدام رأس المال لنقل القيمة من دول الأطراف إلى دول المركز بشكل واضح. إضافة إلى ذلك يمكن اعتبار هذه الدول تحت رحمة دول المركز، التي إذا قررت أن توقف حركة رأس المال نحوها يمكن أن تنهي نموذج الترف الذي بنته على مدى العقود الماضية. لذا يظهر جلياً النفوذ السياسي لدول المركز في دول الخليج، وهو ما يعكس التبعية المالية والنقدية لهذه الدول.

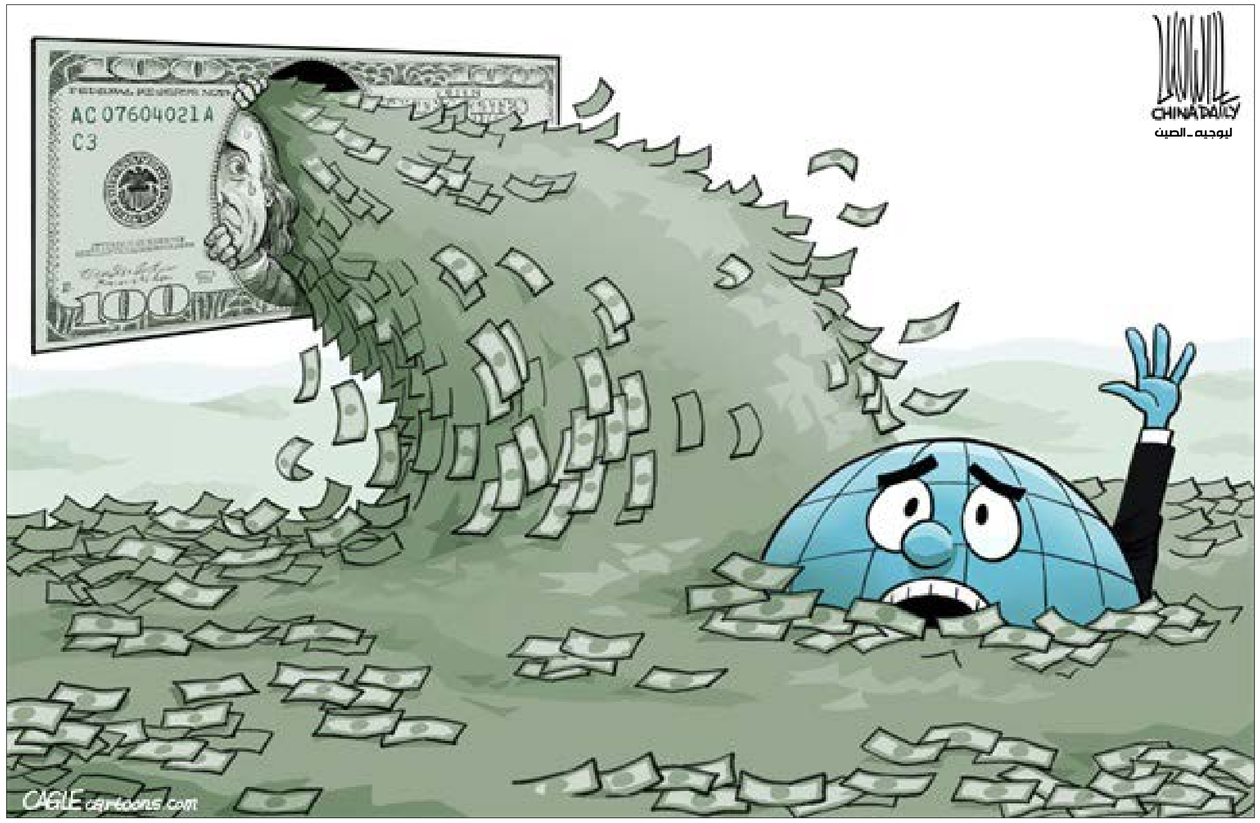

التبعية الأفريقية للفرنك

إحدى أوضح صور التبعية النقدية في العالم هي العلاقة النقدية التي تربط فرنسا بمستعمراتها الأفريقية السابقة، والتي تمثّل امتداداً لهذا الاستعمار. وقوام هذه العلاقة النقدية هو الفرنك الأفريقي، وهو العملة الرسمية المتداولة في تلك الدول منذ عام 1945، التي تتحكّم فرنسا بطباعته. وتقوم فرنسا بتطبيق الإخضاع النقدي على دول «منطقة الفرنك» من خلال أربع قنوات:

- سعر صرف الفرنك الأفريقي مثبّت نسبةً إلى العملة الفرنسية (الفرنك الفرنسي ومن ثم اليورو الآن)، وهذا الأمر يجعل عملة هذه الدول تابعة ومعتمدة على العملة الفرنسية.
- تلعب فرنسا دور المشاركة في إدارة عملة الفرنك الأفريقي وتقوم بالاحتفاظ بجزء من الاحتياطات الأجنبية لهذه الدول في خزانتها هي.
- تتعهد فرنسا بإقراض المصارف المركزية لدول منطقة الفرنك باليورو في حال أرهقت حسابات الاحتياطات الأجنبية في هذه المصارف.
- تتمثل فرنسا في إدارات المصارف المركزية لمنطقة الفرنك. وهي تتمتع بسلطة فعلية لحقّ النقض (الفيتو) على القضايا القانونية وتتحكم في تنفيذ السياسة النقدية. ولا يمكن اتخاذ أيّ قرار رئيسي في الموضوع النقدي من دون موافقتها. وقد تم تصميم الترتيبات النقدية للفرنك الأفريقي لخدمة المصالح الفرنسية في المستعمرات (السابقة) - تماماً كما تم تصميم النظام النقدي الدولي لخدمة الولايات المتحدة.

دول الخليج هي مثال واضح على التبعية النقدية لنهب الموارد والسيطرة السياسية. فهي تمثّل نموذجاً للاعتماد على بيع مواردها الأولية وهي طريقتها الوحيدة لاستجلاب رأس المال بالعملة الصعبة من أجل الحفاظ على سياسة سعر الصرف الثابت. فهي تلعب دورها كدول «أطراف» بشكل ممتاز، من خلال توفير الموارد الأولية، أي النفط الخام، لدول المركز التي تستفيد منها بدورها في صناعاتها التي تعود وتصدّرها إليها مقابل رأس المال الذي نقلته نحوها. هذه العملية تعبّر عن استخدام رأس المال لنقل القيمة من دول الأطراف إلى دول المركز بشكل واضح. إضافة إلى ذلك يمكن اعتبار هذه الدول تحت رحمة دول المركز، التي إذا قررت أن توقف حركة رأس المال نحوها يمكن أن تنهي نموذج الترف الذي بنته على مدى العقود الماضية. لذا يظهر جلياً النفوذ السياسي لدول المركز في دول الخليج، وهو ما يعكس التبعية المالية والنقدية لهذه الدول.

160

مليون هو عدد سكان الدول التي تتعامل بالفرنك الافريقي

إحدى ركائز الاقتصاد اللبناني. فتحوّل الاقتصاد اللبناني إلى اقتصاد استهلاكي. مثّل الاستهلاك في لبنان نحو 86% من الناتج المحلّي في عام 1997 بعدما كان يصل إلى 72% حتى عام 1996، أي قبل سنة واحدة من التثبيت. وفي عام 2018، بلغت نسبة الاستهلاك نحو 91%. ومن خلال تثبيت سعر الصرف كان على لبنان التخلّي عن واحد من أركان الثلاثية المستحيلة للحفاظ على استقلالية السياسة النقدية، أو على حرية تنقّل رأس المال. هكذا قرر لبنان، في إطار اتّفاق سياسي دولي حوله، وبوصاية خارجية وإقليمية، التخلّي عن سيادته النقدية من أجل تحرير حركة رأس المال.

وبالفعل، باتت السياسة النقدية ناحية أخرى أصبحت أداة المصرف المركزي المتعلّقة بأسعار الفائدة محكومة بمحدودية اجتذاب رأس المال، بدلاً من أن تكون أداة لتحفيز الاقتصاد والإنتاج وبالتالي توسّع الاقتصاد.

بهذه الطريقة أُغرق البلد في أسوأ أنواع التبعية النقدية. فأصبحت أسعار الفائدة في خدمة استجلاب رأس المال فقط، وأصبح رأس المال الآتي من الخارج في خدمة تثبيت سعر الصرف، أي أن استعماله كان في تغذية الاحتياطات بالعملات الأجنبية بدلاً من أن يكون أداة للاستثمار في مشاريع يمكن أن تسهم في توسّع الاقتصاد ونموه (وطريقة التصرّف برأس المال الذي هاجر إلى لبنان بعد أزمة عام 2008 هي خير مثال على ذلك). ولم تعُد هناك إمكانية للتخلّي عن سياسة تثبيت سعر الصرف بعدما تحوّل الاقتصاد إلى الاستهلاك معتمداً بشكل أساسي على خاصيّة سعر الصرف الثابت. فكما يشير جوشوا آيزنمان وروفن غليك في دراسة بعنوان «أنظمة سعر الصرف الثابتة - هل هي فخ؟»، إن سعر الصرف الثابت، كأداة لتحقيق الاستقرار في الأسعار، يمكن أن يخلق «فخاً» إذ يمنح في البداية مكاسب في مجال مكافحة التضخّم، ولكنه في النهاية يؤدّي إلى خروج من هذا النظام بصحبه صدمات حقيقية، ما يؤدّي إلى خسائر كبيرة في رفاهية الاقتصاد». لذا كان الدخول في دوامة تثبيت سعر الصرف هو فخ. فالسلطة السياسية في حينه، أدخلت بقيادة الرئيس الراحل رفيق الحريري بالتعاون مع السلطة النقدية متمثّلة بحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، الاقتصاد اللبناني في هذا الفخ. لم يكن لأحد أن يخرج من هذا الفخّ بلا صدمات مؤلمة تغيّر في نوعية حياة اللبنانيين. تداعيات قرار كهذا ستكون كارثية أياً يكن. ومع تعطّل حركة رأس المال نحو لبنان، وهي حركة تتحكم بها دول المركز، دفع لبنان ثمن التبعية النقدية التي رُمي فيها منذ نهاية التسعينيات.

> باتت السياسة النقدية في لبنان متعلقة بشكل مباشر بسياسات دول المركز

لمصرف لبنان، محصورة برفع أسعار الفائدة على الدولار، من أجل استمرارية التدفقات بالدولار. بكلام أوضح، باتت سياسته النقدية متعلّقة بشكل مباشر بسياسات دول المركز. فعلى سبيل المثال، إذا رفعت دول المركز أسعار الفائدة لا يمكن للمصرف المركزي اللبناني أن يخفّضها (بهدف تحفيز الاستثمار) لأن ذلك سيُفقده المنافسة مع الدول الأخرى التي سترفع الفائدة. ومن هنا، فإن هامش المناورة لدى مصرف لبنان ضيّق جداً، وهو مقيّد بالسياسات النقدية لدول المركز.

> العولمة كانت دائماً محفّزة للاستقطاب لأن دول المركز شكّلت نمط العولمة لصالحها. وبالتالي اسهمت في إبعاد البلدان الاخرى إلى الهامش... تؤدّي المركزية في النظام العالمي إلى سلسلة من النتائج، مثل جزء كبير من القيمة التي اوجدها المقاولون في كل من المراكز والاطراف التي يتم الاستيلاء عليها من قبل رأس المال الاحتكاري وتحويلها الى ريع احتكاري

سمير امين
خبير اقتصادي وعالم سياسي

> هناك ثلاثة عوامل لفهم علاقات التبعية بين الدول. اولاً . هيكل العلاقات. لنظر في حالة الواردات والصادرات. ايـن يتناسب المرء مع هيكل شبكة التحفظات؟ ثانيا داخل هذا الهيكل، ماذا ينتج البلد ولمن؟ ثالثا كيف يؤثر السوق الدولي على السوق المحلية للبلد؟

ميغل انخل سينتينو
بروفسور في العلوم الاجتماعية- جامعة برينستون

> عندما ندرس الراسمالية اليوم، نرى راسمالية مالية، وراسمالية صناعية تنأى فيها العوائد من سيطرة الاحتكار على الافكار المساحة المتاحة لخلق عدد كاف من الوظائف اللائقة ضمن نظام يسيطر عليه هذا النوع من راس المال، محدودة. يتحدّى هذا الوضع الجديد فكرة ان التحول الصناعي سيوفّر القدرات البشرية وبحلّ قضايا الحماية الاجتماعية في جنوب الكرة الارضية

بيتر إفانز
استاذ فخري في علم الاجتماع - جامعة كاليفورنيا، بيركلي

قراءات

مقال

من أجل نقود «ديموقراطية»

يانيس فاروفاكيس

تاريخ «النقد» كان مليئاً بالصراعات على السيطرة على نظام الدفع و«شجرة المال» العالمية. أما اليوم، وقد رست السيطرة على كليهما بين أيدي المصرفيين، أصبحت الجهود التي تبذلها المصارف المركزية لتعزيز الأعمال التجارية تؤدّي إلى تعميق فجوات التفاوت، بينما تفشل في معالجة الركود الاقتصادي أو الكارثة المناخية الوشيكة. لكن الآن، حان الوقت لإنهاء هذه السيطرة الاحتكارية الفاضحة، والسبيل إلى تحقيق ذلك يتلخص في إنشاء عملة رقمية مشفرة يصدرها المصرف المركزي.

سواء كنت تدفع ثمن فنجان من القهوة ببطاقة مصرفية أو تحوّل أموالك من مصرف إلى آخر، فإن المعاملة يجب أن تمرّ عبر نظام رقمي مملوك بالكامل للمصرفيين. فمثلاً، ما ينبغي أن يكون منفعة عامة، مثل الطرقات أو شبكات الصرف الصحي، هو في حقيقة الأمر كيان احتكاري مربح. فمع كل قرض يقدّمه المصرفيون، هم يرفعون رصيد حساب المقترض، فيخلقون بالتالي نقوداً جديدة. لذا، فإن الدولارات، والجنيهات، واليورو، والين، وما إلى ذلك تُخلق في أغلبها من قِبَل مصرفيين تجاريين من لا شيء.

قد يتحجج المدافعون عن الوضع الراهن بأن قدرة المصرفيين على الوصول إلى «شجرة المال» يقيدها المصرف المركزي. ومن خلال فرض نسبة دنيا من الديون المقتطعة من «شجرة المال»، وإضفاء الطابع الديموقراطي على الوصول إلى ثمار الشجرة.

ومن المثير للاهتمام أن فكرة العملات الرقمية التي تصدرها المصارف المركزية تكتسب الدعم من مؤسسة مالية مثل بنك التسويات الدولية، المعروف بأنه المصرف المركزي للمصارف المركزية. فيتبنى حراس الأبواب المالية هؤلاء العملات الرقمية التي تصدرها المصارف المركزية لأنهم يدركون أنهم إن لم يفعلوا ذلك، فسوف تقوم به جهة أخرى، سواء كانت بنك الشعب الصيني الذي بلغت عملته الرقمية مرحلة متقدمة من التطور، أو جهة أخرى أكثر شؤماً مثل شركات التكنولوجيا الضخمة. فيتلخص هدف هؤلاء الحراس، في السماح بدخول عملات رقمية تحافظ على احتكار القِلّة الحالي للنقود. وهنا يجب أن يكون هدف التقدميين انتزاع السيطرة منهم من أجل تعزيز الرخاء المشترك والاستقرار النقدي.

تتمثل الخطوة الأولى في فصل نظام الدفع عن «شجرة مال» المصرفيين. وهو أمر يمكن تحقيقه بسهولة إذا - باختصار، لوضع شجرة المال في خدمة الناس وكوكب الأرض.

من تحتكم في المعاملات وأسعار الفائدة وخلْق النقود يتحكم في السياسة. لهذا السبب، ستحارب القوى القائمة هذا المقترح بكل شراسة.

نشر هذا المقال على موقع Projectsyndicate.org في 28 تموز 2021

لسداد الضرائب بعد عام، ما من شأنه أن يجتذب المدخرات الخاملة من المصارف التجارية، وان يعطي الحكومات القدرة على الوصول إلى الضرائب المدفوعة مسبقاً.

وبالنسبة للمخاوف المتعلقة بالخصوصية، يمكن إخفاء هوية الحسابات الرقمية في المصارف المركزية بعلامات رقمية لا يمكن تتبعها إلى أشخاص ماديين حقيقيين إلا بواسطة محقق شكاوى مستقل، وهو المنصب الذي يمكن إنشاؤه في عملية الفصل الجديد بين السلطات. ففي نهاية المطاف، لا يعرض نظام المدفوعات الحالي (في ظل قواعد «اعرف عميلك» الصارمة المفروضة على المصرفيين) أي قدر من الخصوصية تقريباً.

تتمثل الخطوة الثانية في إنهاء الاشتراكية المحابية لفاحشي الثراء، المعروفة أيضاً بمسمّى «التيسير الكمي». فبدلاً من قيام المصرف المركزي بتمويل المصارف التي تُقرض الشركات، وهذه الأخيرة تستخدم هذه القروض في إعادة شراء أسهمها، فتعزّز بذلك ثروتها من دون أن تبذل سنتاً واحداً في استثمارات حقيقية، يقوم المركزي تلقائياً بإيداع مبلغ شهري في حساب كل مقيم. ومع تغير الظروف الاقتصادية، سيتغيّر هذا المبلغ وفقاً لذلك.

يجب أن يكون هذا النظام مبنياً على دفتر تسجيل معزّز للشفافية، شبيه بذلك الدفتر الخاص بالبيتكوين. ويعود هذا الأمر لسببين: القدرة على الصمود والثقة. إذ ستكون أي عملة رقمية يصدرها المصرف المركزي عرضة للمخاطر. لكن تحت نيّة دفتر التسجيل، ستكون منيعة على القرصنة أو الضرر المادي.

ولأن المصرف المركزي سيحدد كمية الأموال، فلن تنشأ الحاجة إلى التعدين على طريقة البيتكوين، التي تتطلب استهلاكاً للكهرباء بشكل يهدّد كوكب الأرض من الناحية البيئية، فضلاً عن أن ذلك يعطينا معرفة مشتركة حول كم الأموال في النظام، فيمنع بالتالي المصرف المركزي من تضخيم الاقتصاد سراً في الوقت الذي يحافظ على إخفاء هوية المستخدمين.

ستظهر النقود الرقمية التي تصدرها المصارف المركزية عاجلاً أو آجلاً. وسوف يستمر الصراع الأكبر حول من سيسيطر على نظام الدفع وشجرة المال. لكن الفرصة سانحة لنا الآن لاستخدام تكنولوجيا جديدة لإضفاء الطابع الديموقراطي على النقود، واستعادة السيطرة على المعروض النقدي، وتقديم سعر فائدة لائق للمدخرين من دون التسبب بحدوث كساد جديد، وإرساء الأساس لعائد أساسي عالمي

فمثلاً لو كانت مثل هذه العملات قد سادت قبل الجائحة، لما كانت الحكومات لتتمكن من دعم العمال والشركات أثناء الإغلاقات المتتالية. أما بالنسبة للبلدان النامية، التي لا تقترض بعملاتها الخاصة، فإن تحويل عملة مشفرة مثل البيتكوين إلى نقود قانونية، كما فعلت السلفادور أخيراً، يعد بإحداث مشكلات أشد سوءاً من تلك التي تسببت الدولرة في إحداثها.

لذا، يجب أن يكون الهدف إنهاء احتكار المصرفيين لنظم الدفع وخلق النقود، حتى ولو تم ذلك من

> **يجب أن يكون الهدف إنهاء احتكار المصرفيين لنظم الدفع وخلف النقود حتى ولو تم ذلك من دون تمرير سلطتهم الباهظة إلى البيروقراطيين في المصارف المركزية**

دون تمرير سلطتهم الباهظة إلى البيروقراطيين في البنوك المركزية. في الواقع، يُعَدّ إصدار عملات رقمية تابعة للمصارف المركزية، تقوم على تكنولوجيات تعزيز الشفافية الشبيهة بالبيتكوين، طريقة واعدة لتحقيق ثلاثة أهداف: تحرير نظام الدفع من الباحثين عن الربح، وضمان قدر غير مسبوق من الشفافية في ما يتصل بكم النقود

الـ 5 الكبار

تسليع التكنولوجيا

القيمة السوقية لاكبر 5 شركات منتجة لاجهزة الكومبيوتر 2020 (مليار دولار)	
آبل	2256
مايكروسوفت	1682
آي بي أم	112
ديل	55
شياومي	108

المصدر: value today

اكبر 5 شركات من ناحية الحصة السوقية في مبيعات اجهزة الكومبيوتر 2020 (٪)	
لينوفو	24,3%
آتش بي	22,6%
ديل	17%
آبل	7,8%
آيسر	7,3%

المصدر: value today

هناك خمسة شركات منتجة لأجهزة الكومبيوتر والتكنولوجيا المرتبطة بها قيمتها السوقية تبلغ 4213 مليار دولار في نهاية. وقد وِلدت هذه القيم السوقية أرباحاً لهذه الشركات بقيمة 119 مليار دولار. في الواقع، زادت القيمة السوقية لهذه الشركات الخمسة بين عامي 2019 و2020 بنسبة 54,3 في المئة، إذ كانت قيمتها السوقية تبلغ 2730 مليار دولار. وتعزى هذه الزيادة إلى نموّ مبيعات هذه الشركات بسبب الطلب الاستهلاكي الناجم عن جائحة كورونا وازدياد العمل عن بعد. وبحسب الإحصاءات الصادرة عن VALUE TODAY، استحوذت «أبل» على الحصة الأكبر من القيمة السوقية، تليها «مايكروسوفت»، و«أي بي أم»، ثم «ديل» و«اشياومي» الصينية. أما بالنسبة لتصنيف الشركات بحسب مبيعات أجهزة الكومبيوتر وفق إحصاءات كاناليس فقد جاء على النحو التالي. ما زالت «لينوفو» في الصدارة بنمو سنوي نسبته 14,7 في المئة وشحنات تفوق 20 مليون وحدة في كل من آخر ثلاثة فصول وحصة سوقية تبلغ 24,3 في المئة. كذلك ما زالت HP في المركز الثاني بزيادة 2,8 في المئة فقط، إذ عانت من تباطؤ في الطلب في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا واليابان وبلغت حصتها السوقية 22,6 في المئة. وسجلت شركة Dell نمواً بنسبة 16,5 في المئة وحصة سوقية بنحو 17 في المئة، وجاءت Apple في المركز الرابع بحصة سوقية نسبتها 7,8 في المئة تليها شركة Acer حصة سوقية بنسبة 7,3 في المئة. وتشير الإحصاءات بأن المبيعات نمت في الربع الثاني من عام 2021 بنسبة 13% وبلغ عدد الوحدات المباعة 82,3 مليون، بحسب الإحصاءات الصادرة عن شركة «كاناليس». السبب يعزى إلى طلب تجاري قوي ما زال محفزاً بجائحة كورونا وأثرها في الانتقال من العمل من المكتب إلى العمل من المنزل، وذلك رغم وجود مشاكل في توريد مكونات الصناعة.

هذا التركز الهائل في القيم السوقية وفي نمو المبيعات هو إشارة واضحة إلى تسليع التكنولوجيا التي يحصل عليها من يملك المال. وهذا يعود إلى سيطرة الفكر الرأسمالي على التكنولوجيا وقدرتها على تسليع المعرفة.

رسم بياني

272 مليون مهاجر في سنّ العمل

بحسب أرقام منظمة العمل الدولية، بلغ عدد المهاجرين في العالم في عام 2019 نحو 272 مليون شخص. من بينهم يُصنَّف 245 مليون مهاجر «قوى مؤهّلة للعمل» أعمارهم تزيد عن 15 سنة، ومن بين هؤلاء ينخرط في العمل 169 مليون مهاجر. في الواقع، يشكّل العمال المهاجرون نسبة كبيرة من القوى العاملة في العديد من مناطق العالم، فهم يمثّلون جزءاً لا يتجزّأ من الاقتصاد العالمي، وتبلغ نسبتهم 5% من القوى العاملة العالمية. ومن بين كل المناطق، تحظى الدول العربية بأعلى نسبة عمال مهاجرين وهي على أطراد إذ ارتفعت بين عامي 2013 و2019 بنحو 6%. ويعود ذلك إلى ازدياد أعداد المهاجرين عالمياً بسبب تزايد النزاعات، ووجود موارد مالية لدى الدول العربيّة النفطيّة منها، وهي موارد كافية لاجتذابهم.

تشير التقديرات الدولية لعام 2019 إلى ارتفاع عدد العمال المهاجرين بنحو 19 مليون مهاجر مقارنة مع عام 2013، أي بنسبة 12,7%، إذ ارتفع عددهم من 150 إلى 169 مليوناً، في تلك الفترة. وفي عام 2013، شكّل العمال المهاجرون 72,7% من المهاجرين الذين بلغوا سنّ العمل، ولكن في عام 2017 انخفضت هذه النسبة إلى 70%. أما في عام 2019، فتقدّر نسبتهم بنحو 69%. ويُعزى انخفاض نسبة العمال المهاجرين ممن هم في سنّ العمل إلى الارتفاع المستمر في عدد المهاجرين وانخفاض مشاركتهم في القوى العاملة.

وتشكّل النساء ما نسبته 41,5% من العمال المهاجرين، يقابلها 58,5% من الرجال. وتُظهر الإحصاءات أن نسبة النساء المهاجرات في العالم أقلّ من نسبة الرجال، إذ بلغت (47,9%).

وأن نسبة مشاركة النساء المهاجرات في العمل تعدّ صغيرة، إذ إن فقط 59,8% من النساء المهاجرات في سنّ العمل هنّ من العاملات. في المقابل تبلغ هذه النسبة عند الرجال المهاجرين 77,5%. وتواجه النساء عقبات اقتصادية وغير اقتصادية أكبر كعاملات مهاجرات، واحتمالات أن تهاجر النساء كأفراد مصاحبات للأسر، وذلك من الأسباب الأخرى غير سبب عدم العثور على عمل، ونسبة هؤلاء تُعتبر كبيرة. ومن الأسباب أيضاً أنه يمكن أن يتعرّضن للتمييز بين الجنسين في سوق العمل، بالإضافة إلى الافتقار إلى الشبكات الاجتماعية التي يجعل انعدامها من الصعب التوفيق بين العمل والحياة الأسرية في بلدان المهجر. كل هذه العوامل والأسباب تجعل ظروف إيجاد العمل أصعب على النساء مما هي عليه عند الرجال، وهذا قد يفسّر التفاوت في المشاركة في أسواق العمل بين الجنسَين في بلدان المهجر.

وتُظهر الأرقام القطاعية أن 66,2% من العمال المهاجرين يعملون في قطاع الخدمات، و26,7% منهم في قطاع الصناعة، و7,1% في قطاع الزراعة. ومع ذلك، توجد اختلافات كبيرة لفرص العمل بين الجنسين ضمن القطاعات.

ومن بين 169 مليون عامل مهاجر في العالم، هناك 63,8 مليوناً منهم أو ما نسبته 37,7% موجودون في أوروبا وآسيا الوسطى. و43,3 مليوناً، أي (25,6%) موجودون في قارتَي أميركا الشمالية والجنوبية. وبالتالي، فإن أوروبا وآسيا الوسطى والأميركيتين تستضيف نحو 63,3% من جميع العمال المهاجرين في العالم. أمّا بالنسبة إلى الدول العربية ودول آسيا والمحيط الهادئ، فتستضيف نحو 24 مليون عامل مهاجر، أي ما يعادل 28,5% من إجمالي العمال المهاجرين. وأفريقيا لديها أقلّ عدد من العمال المهاجرين (13,7 مليوناً) أي ما يمثّل 8,1% فقط من جميع العمّال المهاجرين. إلّا أن الدول العربية تحظى بأعلى نسبة من العمّال المهاجرين الموجودين فيها. فقد بلغت هذه النسبة 41,4% في عام 2019 مقارنة مع 35,6% في عام 2013. ويُعزى هذا الارتفاع في نسبة العمال المهاجرين في هذه المنطقة إلى الحجم السكاني الصغير نسبياً لدى هذه الدول.

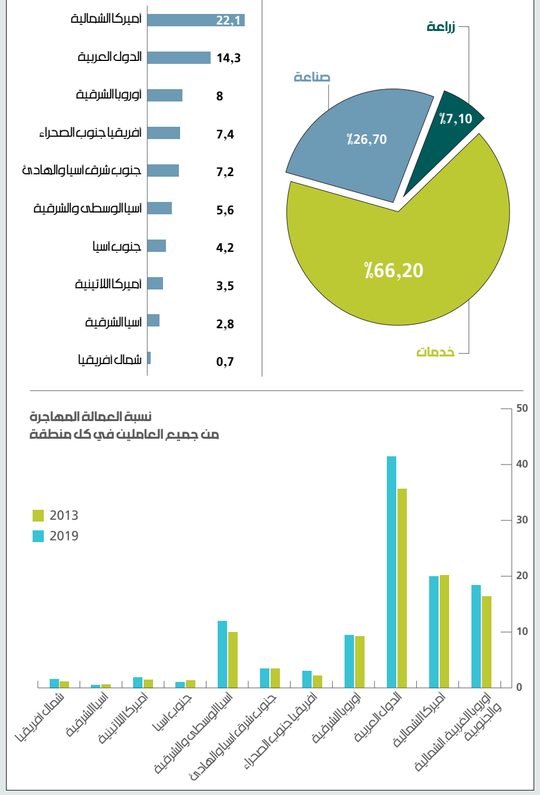

مقال

المسار المعلق: تجديد خلق الريع من الركام

الامجد سلامة

تحلّ الذكرى السنوية الأولى لانفجار مرفأ بيروت، فيما لم تنطلق عملية إعادة الإعمار بشكل حقيقيّ بعد. حتى الآن لم تعلن أي جهة رسمية معنية، عن خطط واضحة ترسم مسار إعادة الاعمار، سواء في المرفأ أو في الأحياء المحيطة به. قد يبدو الأمر طبيعياً في ظل استقالة الحكومة مباشرة بعد الانفجار ودخولها في مرحلة تصريف الأعمال، إلاّ أن الصورة معقّدة أكثر من وجود عراقيل إجرائية تحول من دون رسم الخطط والبحث عن التمويل لإطلاق واتمام عملية إعادة الإعمار. فمن الخطأ محاولة تصوير العملية على أنّها انعكاس لإرادة سياسية مدعومة بمصادر تمويل تسير على سكك تحكمها عوامل قانونية وإجرائية وهندسية. عمليات إعادة الإعمار في لبنان هي عبارة عن صراع، إمّا داخل منظومة الاقتصاد السياسي اللبناني بين مكوناتها، أو معها إن كانت قوى من خارجها معنية بالعمليات.

في عمليات إعادة الاعمار التي مرّت على لبنان، حضرت منظومة الاقتصاد السياسي اللبناني بأسسها الثلاثة - رأس المال الغربي، ووكلائه، والطوائف - من خلال تأثيرات كلّ منها. ومن بين كل عمليات إعادة الاعمار تبرز عمليتان، كانتا الأكبر بتاريخ البلاد، إعادة الإعمار بعد الحرب الأهلية اللبنانية (1975-1990)، وإعادة الإعمار بعد عدوان تموز عام 2006. لكن بما أن معظم الأطراف، المعنية بإعادة إعمار الدمار الذي خلفه انفجار المرفأ، اتخذت قراراً بتجاهل احتمال اتباع نموذج إعادة إعمار الضاحية (وهي التجربة التي تمّت من خارج منظومة الاقتصاد السياسي ومن خلال الصدام معها)، يبدو أن الأمور تتجه صوب استنساخ تجربة إعادة إعمار بيروت بعد الحرب الأهلية.

سوليدير الرائدة

ما نتج عن عملية إعادة إعمار بيروت، بعد الحرب الأهلية، كان تغييراً في نمط الاقتصاد اللبناني، من نمط الاقتصاد الحر (lessaiz faire)، إلى نمط الاقتصاد النيوليبرالي. هذا حصل بمشاركة كل عناصر منظومة الاقتصاد السياسي. فكان لكل منها حضوراً مباشراً أوغير مباشر. عملياً لم تختلف المنظومة بشكل جوهري، لكنّها أُلبست لبوساً نيوليبرالياً، غيّر في بعض آليات عمل الاقتصاد، من دون المساس بكيفية توزيع الثروة بشكل جوهري. فكانت، مثلاً، عملية خلق وتوزيع الريع من النتائج المباشرة والسريعة التحقق للّبوس الجديد.

بشكل عام تعتمد النظرية النيوكلاسيكية في الاقتصاد تعريفاً محدوداً جداً للريع هو: الأرباح المفرطة التي يتم جنيها من التدخّل الحكومي في السوق. هذا التعريف يعتمد بدوره على تعريف مثالي للسوق، أي السوق المعزول عن العوامل السياسية والاجتماعية. لكن، بعيداً عن المثالية النيوكلاسيكية، فإن الريع واسع الانتشار في الأسواق الرأسمالية، وذلك ببساطة لأن الأسواق ليست معزولة عن العوامل السياسية والاجتماعية، وفي الوقت عينه السلطة ليست محصورة في الإطار الحكومي بل تتمدّد إلى كل مستويات المجتمع. لذا فإن تداخل العوامل السياسية والاجتماعية - التي تحكم علاقتها مع السلطة طبيعة جدلية - مع الأسواق سينتج عنه تخصيص أرباح مفرطة لمجموعات طبقية أو اجتماعية أو سياسية معيّنة، من دون أن يكون للآخرين قدرة على المشاركة في تحصيل أرباح مشابهة. وبحسب هانز باومان، فإن الريع أكثر وضوحاً أثناء عملية التطوّر الرأسمالي، عندما تتم إعادة تخصيص حقوق الملكية لتمكين التراكم الرأسمالي.

من هنا ينطلق باومان في عملية تشريحه لإعادة إعمار وسط بيروت حيث تم نقل حقوق الملكية فيه إلى شركة «سوليدير» مقابل أسهم للملاك والمستأجرين الأصليين. فكانت «سوليدير» الوسيلة لخلق الريع، عبر زيادة كثافة البناء (المساحات المبنية) في منطقة وسط بيروت. وتطلّبت هذه الزيادة الكبيرة في الكثافة، هدم الجزء الأكبر من النسيج التاريخي للمنطقة. هُدم 80% من المساحة المبنية، أكثر من النسبة التي هدمتها المعارك على مدى 15 عاماً من الحرب. ولم ترمّم «سوليدير» سوى المساحات التي كانت تحتوي على أعلى كثافة بناء. وبينما قُيّمت المساحات المستملكة بأسعار بخسة حين شرائها من أصحابها الأصليين (800 دولار لكل متر مربع من المساحة المبنية عام 1992- على شكل أسهم)، وصل سعر المتر المربع إلى ما بين 15000 إلى 20000 دولار في عام 2007. علماً بأن الدولة تحمّلت الكثير من أكلاف إعادة الإعمار، لا سيّما في البنى التحتية. وفي الواقع لم يستفد ملاك العقارات الأصليين من هذا الريع الذي خُلق، فقد حصلوا على أسهم عندما كان سعر السهم الواحد يتراوح بين 100 و170 دولار، بينما انخفضت قيمة السهم إلى أقلّ من 20 دولار حين أصبح سعر المتر المربع يفوق العشرين ضعفاً عن سعر الشراء. هذا النوع من الريع امتدّ ليشمل بيروت الكبرى كلّها. في المحصّلة أتاحت الدولة النيوليبرالية التدخليّة أشكالاً جديدة من التراكم عن طريق نزع الملكية.

منظومة الاقتصاد السياسي لم تكن غائبة عن عملية إعادة الإعمار هذه. ففي البداية كان رأس المال الغربي هو القوة الدافعة الرئيسية خلف العملية. سواء كان تحويل رأس المال يتم عن طريق الدول من خلال المنح والقروض المخصصة لإعادة الإعمار، وتحت إشراف المؤسسات المالية الدولية، أو من خلال القطاع الخاص على شكل رؤوس أموال خليجية استثمرت في مشروع «سوليدير»، ثم في تمويل عملية خلق الريع في المشاريع التي انتشرت على جغرافيا بيروت الكبرى وجبل لبنان. فكانت هذه التدفقات تأتي عن طريق وكلاء رأس المال الغربي، الذين تمثّلوا هذه المرّة بالمطورين العقاريين اللبنانيين العائدين من الخليج أو المستفيدين من سياسات مصرف لبنان الإقراضية. وفي المقابل لم تغب الطوائف عن مشهد «سوليدير». زعماؤها ووكلاؤها استفادوا من الريع الذي خُلق عبر الحصص في المشروع، أو عبر التعويضات التي دُفعت. ويشير نجيب حوراني، إلى الشبكات التي نُسجت خلال الحرب الأهلية اللبنانية، بين العائلات والميليشيات ومجموعات الأعمال التي تشاركت ونسّقت مع «سوليدير» عملية إعادة إعمار بيروت. وربما الأهم، في ما يذكره حوراني، هو الإشراف المباشر للمؤسسات المالية الدولية على مسار عملية إعادة الإعمار في بيروت، ومسؤولية هذه المؤسسات عن خلق بيئة نيوليبرالية طبعت الاقتصاد اللبناني في السنوات التي تلت العملية، عبر فرضها شروط سياسية حتى بعد أن نفذت حكومة الرئيس عمر كرامي شروطها الاقتصادية. وبشكل عام يتّهم حوراني هذه المؤسّسات بالمساهمة في إفشال إعادة الإعمار النيوليبرالية في بيروت.

الفشل والنجاح

كيف فشلت عملية إعادة إعمار بيروت؟ ألم تنتصب الأبنية مكان الدمار؟ في هذا النطاق يحدّد حوراني ثلاثة تأثيرات لعملية إعادة الإعمار في حالة بيروت:

- الأول: تمثيل الحرب على أنها السبب الرئيسي للانهيار الاقتصادي، وإخفاء الديناميكيات السياسية والاقتصادية للحرب داخل صندوق أسود غير خاضع للتحليل. فتصبح الحرب غير مسيسة، ومجرد تسلسل من الأحداث معزول عن أي سياقات سياسية واقتصادية، قبل وخلال الحرب. هذا الخطاب سمح للاعبين الأساسيين في الحرب (وجلّهم كان قد أصبح ممثلاً لطائفته حينها)، والشبكات الاقتصادية التي نسجوها، بالدخول إلى منظومة الاقتصاد السياسي والحلول مكان لاعبين أقدم منهم، أو على الأقل مشاركتهم حصصهم. هذا ما سمح بتدجين العمليات السياسية والاقتصادية.

> كل الظروف والمسارات السياسية تشي بأن طريق إعادة إعمار ما دمّره انفجار مرفأ بيروت لن تكون مختلفة عن الطريق الذي سارت عليه عملية إعادة إعمار بيروت بعد الحرب الأهلية

- الثاني: هو من نتائج التدجين للعمليات السياسية والاقتصادية، إذ تمكّن ممثلو الطوائف من إخفاء سلطتهم في إطار أجهزة الدولة والعمليات الاقتصادية الطبيعية، وإخفاء مدى تأثير هذه السلطة على مسار عمل الأجهزة والعمليات. ما أدى، بشكل طبيعي، إلى فرض المزيد من القيود على الوصول إلى الفرص الاقتصادية، ويُترجم هذا الأمر على شكل احتكارات رسمية وغير رسمية.

- الثالث: هو نتيجة اجتماع قوة زعماء الطوائف وممثليها مع الإفقار التدريجي للسكان (بسبب السياسات النيوليبرالية)، الذي ينتج عنه اعتماد شعبي متزايد على هياكل الطوائف الاقتصادية والسياسية، ما يرسّخ الانقسامات الاجتماعية. أي عملياً، لم ينتج من عملية إعادة الإعمار معالجة حقيقية لأسباب الحرب الاجتماعية والاقتصادية، لا بلّ كُرّست الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية.

ويركّز حوراني على أن هذه النتيجة، التي وصلت إليها عمليات إعادة إعمار بيروت بعد الحرب الأهلية، كانت تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية، بتمويل من رأس المال الغربي. هكذا صار المشهد النهائي مدينة من خرسانة وزجاج، مقيّدة الحريّات، تحكمها حدود طائفية وطبقية غير مرئية.

مصير قديم متجدّد

يقول فابريس بالانش، أنّه في الشرق الأوسط، تعدّ المدينة مكان استعراض قوة الدولة وسلطتها. وعليه بعد عقود من إعادة إعمار بيروت، يُعد التنظيم المكاني لبيروت الكبرى تعبيراً مباشراً عن الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية للنخب الاقتصادية والسياسية في لبنان. إنه نجاح اقتصادي لا يمكن إنكاره للنخبة، لكنه فشل من حيث حل الصراع في لبنان.

في المحصلة، إن كل الظروف والمسارات السياسية تشي بأن طريق إعادة إعمار ما دمّره انفجار مرفأ بيروت لن تكون مختلفة عن الطريق الذي سارت عليه عملية إعادة إعمار بيروت ما بعد الحرب الأهلية. حتى الآن لا يبدو أن هناك استعداداً، عند أغلبية القوى المعنية، في البحث عن مصادر تمويل بديلة عن رأس المال الغربي. حتى أن معظم هذه القوى تتصدّى لأي حديث عن احتمال قبول مصادر تمويل بديلة، سواء أكانت صينية أو روسية.

ضمن هذا المسار، لا يمكننا أن نتوقع أن إعادة الإعمار سينتج منها سياق يختلف عن السياق الفاشل لإعادة إعمار بيروت. لن تُمحى الحدود الطبقية والطائفية غير المرئية، ولن تُردم الهوّة الاجتماعية والاقتصادية. والأكيد أن السكان الأصليين للمناطق المنكوبة سيُهجّرون، من أجل خلق دورة ريع جديدة. لا بل يمكن أن نتوقع أن تدخل نخب جديدة إلى منظومة الاقتصاد السياسي، ضمن دورة خلق الريع الجديدة، نخب قادمة من رحم الديناميات السياسية (المحليّة والدولية) التي خلقها زلزال 17 تشرين الأول 2019. والأرجح أن هذه النخب ستستظلّ بطوائفها، مع الوقت.

هذا المسار، بكليّته، مرتبط بتدفق رأس المال الغربي، علماً بأن هذا الأخير منقطع عن لبنان منذ عام 2016. وإلى أن تتم تلبية الشروط الغربية لعودة تدفقات رأس المال الغربي، سيبقى مصير المرفأ والأحياء المحيطة به معلّقاً. وكل الاجراءات التي تعرقل عمل المرفأ، ما هي إلا تعليقاً لإعادة إعماره من قبل منظومة الاقتصاد السياسي، بانتظار مسار يمنع تفتّتها ويعيد تذخيرها. علماً بأن نتيجة هذا الرهان مربوطة بالتطورات السياسية المحلية والإقليمية.

إيراي اوزبيك ـ تركيا

المصادر المستعملة:

- «**المواطن الحريري: إعادة إعمار لبنان النيوليبرالية**»، **هانس باومان**
- «**المعونة وإعادة التنمية. التمويل الدولي وإعادة إعمار بيروت. الحرب بوسائل أخرى**»، **نجيب حوراني، من كتاب «بيئة ما بعد الصراع»**
- «**إعادة إعمار لبنان أو حكم الابتزاز**»، **فابريس بالانش**